E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/C.12/4/Add.10
27 November 2001

ARABIC
Original: RUSSIAN

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٢

تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقارير الدورية الرابعة المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين ١٦ و١٧ من العهد

إضافة

الاتحاد الروسي*

[١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١]

---

* نظـــرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التقرير الدوري الثالث عن الحقوق المشمولة بالمواد ١ إلى ١٥ من العهد في دورتها السادسة عشرة المعقودة في عام ١٩٩٧ (انظر E/C.12/1997/SR.11 to 14). وترد في الوثيقة الأساسية (HRI/CORE/1/Add.52/Rev.1) المعلومات التي قدمها الاتحاد الروسي وفقاً للمبادئ التوجيهية الخاصة بالجزء الأول من تقارير الدول الأطراف.

(A) GE.02-40182 140602 270602

المحتويات

الصفحة

الحق في تقرير المصير.(المادة ١) ٤

كفالة الحقوق (المادة ٢)..... ٤

المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق (المادة ٣) ١١

الحق في العمل (المادة ٦) ١٢

الحق في شروط عمل عادلة ومواتية (المادة ٧) ١٩

الحقوق النقابية (المادة ٨) ٢٨

الحق في الضمان الاجتماعي (المادة ٩)..... ٣٠

حماية الأسرة (المادة ١٠) ٤١

الحق في مستوى معيشي كاف (المادة ١١) ٤٧

حماية الصحة (المادة ١٢)..... ٦٠

الحق في التعليم (المادة ١٣)..... ٨١

الحقوق في مجال الثقافة والعلم (المادة ١٥)..... ١٠١

المرفقات

١ - أنشطة دائرة النائب العام (النيابة العامة) لرصد المراقبة الفعلية لحق العمل وغيره من حقوق المواطنين وحماية حقوق الأحداث ومصالحهم - ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ ..... ١١٥

٢ - اتجاه مؤشرات الإصابة بحوادث العمل وبالأمراض المهنية في الاتحاد الروسي ١١٧

٣ - مؤشرات الأمراض المهنية في الفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٩ ..... ١١٨

٤ - الإصابة بالتسمم أثناء العمل وبالأمراض المهنية المزمنة في الاتحاد الروسي بأكمله، ١٩٩٧-١٩٩٩ (بالنسب المئوية) ١١٨

٥ - الحد الأدنى للضمانات الاجتماعية ١١٨

المحتويات

الصفحة

٦- الدخل النقدي المتوسط للفرد الواحد بحسب مقاطعات الاتحاد الروسي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ ..... ١٢٠

٧- عدد السكان ذوي الدخل النقدي الذي يقل عن حد الكفاف ١٢٣

٨ - مبلغ حد الكفاف وعدد الفقراء من بين السكان ١٢٤

٩ - تعداد المساكن المتوفرة في الاتحاد الروسي في عام ٢٠٠٠ ..... ١٢٤

١٠- ظروف السكن في الاتحاد الروسي ١٢٥

١١- تطور عدد حالات الإجهاض في الاتحاد الروسي في الأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٩ ..... ١٢٥

١٢- وفيات الأمهات المتعلقة بالولادة في الاتحاد الروسي في الأعوام ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ..... ١٢٥

١٣- وفيات الرضع في الاتحاد الروسي في الفترة ١٩٨٨ - ٢٠٠٠ ..... ١٢٦

١٤- مؤشرات وفيات الرضع في عام ٢٠٠٠ (عدد وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عام لكل ٠٠٠ ١ مولود حي) ١٢٧

١٥- معدلات تلقيح الأطفال في روسيا، بالنسب المئوية ١٢٨

١٦- الاتحاد الروسي - الإصابة بالأمراض بالنسبة لمختلف فئاتها وشتى أنواعها (عدد المرضى الذين تم تشخيص أمراضهم للمرة الأولى، لكل ٠٠٠ ١٠٠ ساكن) ١٢٨

١٧- مؤسسات التعليم المكمل للتعليم المدرسي التابعة لوزارة التعليم في الاتحاد الروسي ١٢٩

١٨- مؤسسات التعليم للأطفال الذين يعانون من مشاكل صحية ١٣٠

١٩- هيكل الدخل النقدي للخواص ١٣١

الحق في تقرير المصير (المادة ١)

١- ينص دستور الاتحاد الروسي في الفقرة ٣ من المادة ٥ منه على أن "الهيكل الاتحادي في الاتحاد الروسي يقوم على سلامته الاقليمية كدولة، ووحدة السلطة فيها، وتحديد مجالات الاختصاص والامتيازات المنوطة بهيئات سلطة الدولة في الاتحاد الروسي وهيئات سلطة الدولة في أقاليم ا الاتحاد الروسي، وحق شعوب هذا الاتحاد في المساواة وتقرير المصير".

٢- وهناك أكثر من ١٤٠ قومية وإثنية تتعايش مع بعضها في الاتحاد الروسي. ويتألف الاتحاد الروسي من ٢١ جمهورية، ومن ٦ أقاليم، و٤٩ منطقة، ومن منطقة واحدة مستقلة، ومن ١٠ مقاطعات مستقلة لها إما دستورها الخاص أو نظامها القانوني وتشريعها الخاص.

٣- وتم اعتماد قانونين لبلورة الحكم الدستوري المجسد لحق الشعوب في تقرير مصيرها وهما: القانون الاتحادي لعام ١٩٩٦ بشأن الاستقلال الثقافي للقوميات والقانون الاتحادي لعام ١٩٩٩ بشأن الضمانات الممنوحة لحقوق الشعوب الأصلية القليلة العدد. والاستقلال الثقافي للقوميات شكل من أشكال تقرير القومية الذاتي لثقافتها، وهو استقلال يجمع المواطنين من قومية معينة في مجتمع مشكل على أساس التنظيم الذاتي الطوعي لحل مشاكل الحفاظ على هويتهم وتطوير لغتهم وتعليمهم وثقافتهم بطريقة مستقلة. وفي عام ٢٠٠٠، استخدمت ١١ مجموعة إثنية في الاتحاد الروسي حق تأسيس استقلالها الذاتي الثقافي القومي وهم: الأوكرانيون، والأكراد، والألمان، والغجر، والأذربيجانيون، واللزغيان، والبيلوروسيون، والتتر، والكوريون، والصرب، واليهود.

٤- وترد معلومات تكميلية بشأن تطبيق المادة الأولى في الفقرات ١ إلى ١٤ من التقرير الدوري للاتحاد الروسي المقدم في عام ١٩٩٤.

كفالة الحقوق (المادة ٢)

٥- في الاتحاد الروسي، "يشكل الإنسان وحقوقه وحرياته أسمى قيمة. وعلى الدولة الالتزام بالاعتراف بحقوق وحريات الإنسان والمواطن واحترامها وحمايتها" (المادة ٢ من الدستور).

٦- والإعلان عن مبدأ الدفاع عن حقوق وحريات الإنسان والمواطن يعني التزام الدولة بإنشاء مؤسسات خاصة لهذا الغرض. وهذه المؤسسات هي المحاكم، ودوائر الحفاظ على النظام، ودوائر النيابة العامة، فضلاً عن مؤسسة أمين المظالم لحقوق الإنسان.

٧- وبينت المحكمة العليا المجتمعة بكامل هيئتها، في الحكم الذي أصدرته في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بشأن مسائل معينة تتعلق بتطبيق المحاكم لدستور الاتحاد الروسي في مجال إقامة العدل، بأن على المحاكم لدى النظر

في القضايا المرفوعة إليها" أن تراعي أن المبادئ والقواعد المعترف بها عموماً في القانون الدولي والمجسدة بالمواثيق والاتفاقيات والصكوك الدولية الأخرى (لاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وبالمعاهدات الدولية للاتحاد الروسي، تشكل جزءاً لا يتجزأ من نظامها القانوني وفقا للفقرة ٤ من المادة ١٥ من الدستور. وينص نفس هذا الحكم الدستوري على أنه إذا تأسست قواعد أخرى غير تلك المنصوص عليها في قانون الاتحاد الروسي بموجب معاهدة دولية، كانت لقواعد المعاهدة الدولية الأسبقية.

٨- وقدمت المحكمة العليا، في المسائل التي تدخل في مجال اختصاصها، توضيحات إلى المحاكم بشأن الفئات الملموسة للقضايا المتعلقة بالمسائل التي يتناولها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (حقوق الإنسان، والعمل والأجر عليه، وحماية مصالح العمال، والأسرة والأطفال، والصحة العامة، والمشاركة في الحياة الثقافية). وتتعلق هذه التوضيحات بطرائق نظر المحاكم في الشكاوى المقدمة بشأن ارتكاب أفعال غير مشروعة تضر بحقوق وحريات المواطنين، وتحديد العقوبات الجنائية، ومكافحة إدمان تعاطي المخدرات، ومنع الجريمة. وتحدد هذه المعلومات الممارسات الواجب اتباعها فيما يتعلق بتطبيق تشريع العمل (لا سيما عمل النساء)، وأنشطة شركات الأسهم، ودفع الضرائب، والعواقب القانونية المترتبة على الطلاق، ووضع الأطفال، والمحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها.

٩- ومن أجل تحسين النظام القانوني العام، وتعزيز السلطة القضائية، وزيادة استقلال المحاكم كي تطبق التشريع تطبيقاً صحيحاً في الإجراءات القانونية، يجري إصلاح النظام القضائي على مراحل.

١٠- وتم خلال السنوات الأخيرة اعتماد صكوك معيارية مهمة، منها بوجه خاص القوانين المتعلقة بنظام المحاكم في الاتحاد الروسي، والجهاز القضائي في الاتحاد الروسي، والدائرة القانونية للمحكمة العليا في الاتحاد الروسي، ومحاكم الصلح، والمحاكم العسكرية في الاتحاد الروسي، والمساعين القضائيين التابعين للمحاكم الاتحادية للقانون العام في الاتحاد الروسي.

١١- ويجري الآن تأسيس نظام محكمة الصلح في روسيا على أساس قانون محاكم الصلح المشار إليه أعلاه؛ وتمارس هذه المحاكم أنشطتها بالفعل في ٣٣ إقليماً من أقاليم الاتحاد. وفي نهاية عام ٢٠٠٠، اعتمد برلمان الدولة في القراءة الأولى مشروع قانون بشأن إنشاء نظام للمحاكم الإدارية.

١٢- ومن ضمن اختصاصات المحكمة الدستورية التحقق من دستورية الصكوك القانونية المعيارية، لاسيما بناء على الشكاوى التي يقدمها الأفراد بصفتهم الشخصية، فيما يتعلق بممارسة المواطنين لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩، أصدرت المحكمة الدستورية ١٠٥

أحكـــام. وفي ٢٠ مـــن هذه الأحكام، بتت مباشرة في مسائل تتعلق بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو الحقوق في مجالي العمل والسكن.

١٣- وتمـــثل مراقبة احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين من جانب الوزارات الاتحادية وهيئات السلطة التمثيلية والتنفيذية جانباً من الجوانب الأساسية لأنشطة دوائر النيابة العامة.

١٤- وتشهد ممارسات النيابة العامة في هذا الصدد على أوجه التقدم التي أحرزها التشريع في هذا المجال. وقد تحقـــق هـــذا الـــتقدم بفضل العناية المتزايدة التي أوليت لمشاكل الشرعية والحفاظ على النظام من جانب الهيئات التمثيـــلية والتـــنفيذية التابعة للسلطة المركزية والسلطات المحلية، وباعتماد مجموعة كاملة من القوانين الاتحادية، ودساتير في أقاليم الاتحاد، وقوانين أساسية وبإنشاء هيئات للإدارة الذاتية المحلية.

١٥- ومع ذلك، تحدث في هذه الفترة التي تشهد صعوبات اجتماعية ومالية انتهاك لحقوق المواطنين مثلما كان يحدث في الماضي على أراضي الاتحاد الروسي. وهناك هوة بين المبادئ الدستورية والممارسات الفعلية.

١٦- وثمـــة أســـباب كثيرة تفسر هذه الحالة، أهمها مخالفة التشريع الاتحادي، والعدمية القضائية والدفاع عن أســـبقية ومصالح المؤسسات في احقاق الحق، وعدم تحديد اختصاصات الهيئات الاتحادية للسلطة وهيئات أقاليم الاتحـــاد تحديـــداً دقيقـــاً، وعدم تطبيق الآليات القائمة لتنسيق الصكوك المعيارية الصادرة عن أجهزة عامة على مستويات مختلفة، وعدم وجود نظام محدد لمراقبة الدولة. وحماية المحاكم للمواطنين ضعيفة كما كانت في الماضي.

١٧- وأحصت دوائر النيابة العامة في عام ١٩٩٨ وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٩ أكثر من ٠٠٠ ٢٣٧ مخالفة للتشريع ذي الصلة بحقوق وحريات الإنسان والمواطن.

١٨- وقـــدم النواب دعاوى بالطعن في نحو ٠٠٠ ٤٥ فعل قانوني غير مشروع. وأصدر تسعة وخمسون ألف إخطار بالوقف الفوري للانتهاكات الصارخة لحقوق وحريات المواطنين.

١٩- وخـــلال الفـــترة المنصـــرمة، قامت الهيئات المكلفة بتأمين احترام القانون بعمليات للتحقق من احترام النصوص التشريعية التي تكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٠- وعليه، تم بناء على أمر من رئيس الاتحاد الروسي التحقق في جميع أنحاء البلد من تطبيق القانون الاتحادي رقـــم 181-FZ الصادر في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بشأن تأمين الحماية الاجتماعية للمعوقين في الاتحاد الروسي، وأظهرت عملية التحقق هذه أن كثيراً من المزايا الممنوحة للعاجزين والمتقاعدين وقدامى المناضلين لم تكن عموماً سوى مزايا شكلية بحتة. إذ لم يقتصر الأمر على عدم توفير المساكن أو الأدوية لهم مجاناً حتى الآن، بل وكانت المعاشات والإعانـــات تدفـــع لهم متأخرة بعدة شهور. وفي عام ١٩٩٩، لوحظ أن عدد المخالفات لحقوق المسنين قد ازداد، وهي

مخالفـــات ألقـــى الـــنواب الضوء عليها وأصدروا عقوبات بشأنها في ما يقرب من نصف عدد أقاليم الاتحاد، لاسيما في موسكو وسان بطرسبرغ، وفي مناطق ريازان، وكالوغا، وسراتوف، وأورنبورغ، وإيركوتسك، وكيروف، وكالينينغراد، وتشـــيتا وآمـــور، وفي جمهوريتي كالموكي وساخا (ياقوتي)، وفي إقليم ستافروبول، إلخ. ويرجع السبب الرئيسي لانتهاك حقوق المسنين والمعوقين إلى نقص الأموال العامة على جميع المستويات، وإلى آلية تطبيق أحكام تشريعية معينة.

٢١- وسُجل ارتكاب نحو ١٦ ٠٠٠ مخالفة لحقوق المعوقين والمسنين خلال الفترة قيد النظر.

٢٢- وحرصـــاً منها على تحسين هذه الحالة تحسيناً فعلياً، اقترحت النيابة العامة على الحكومة إعداد تعديلات لإدخالهـــا على التشريع الساري من أجل إعفاء المعوقين من دفع الرسوم التي تقوم بتحصيلها هيئات الدولة على تسوية المنازعات المتعلقة بالملكية، واعتماد برنامج أساسي على مستوى الاتحاد لإعادة تأهيل المعوقين يكون مقترناً بطرائق تطبيقه، فضلاً عن صكوك معيارية أخرى لتأمين الحماية الاجتماعية للمعوقين.

٢٣- وأولت دوائر النيابة العامة أهمية كبيرة لتطبيق التشريع المتعلق بالمعاشات وذلك بالنظر إلى فترات التأخير الطويـــل الـــذي لوحظ في دفعها. ولما كانت النيابة العامة قد قامت بعملية تفتيش لصندوق المعاشات في الاتحاد الروسي، فقد اكتشفت عدداً من المخالفات منها عدم تخصيص الأموال بشكل مناسب، وممارسة عملية الإلغاء غير القانوني لكمبيالات مستحقة على مؤسسات ومنظمات، وعدم احترام سجل المدفوعات بالتقسيط، وما إلى ذلك. وألقي الضوء على التجاوزات التي ارتكبها مديرو دوائر الصندوق.

٢٤- وللقضـــاء على ما ارتكبه صندوق المعاشات والفروع الإقليمية التابعة له من مخالفات في مجال التشريع، أصـــدرت دوائر النيابة العامة أكثر من ٨٠٠ إخطار وطعن، وقدمت أكثر من ١٤٠ قضية إلى محاكم قضائية أو تحكيمية، وأقامت ١٣ دعوى جنائية.

٢٥- وجـــرى الـــنظر في نـــتائج هذه التحقيقات لدى انعقاد هيئة النيابة العامة التي رئي فيها ضرورة تعزيز علاقات العمل بين النيابة العامة وصندوق المعاشات، خاصة فيما يتعلق بدعاوى الطعن في الأفعال غير المشروعة الـــتي ارتكبت في أقاليم الاتحاد والتي تشكل تعدياً على اختصاص المركز الاتحادي، وتم اتخاذ تدابير لتصحيح هذه الأوضاع. وقد سويت مشكلة دفع المعاشات بانتظام إلى حد كبير في الوقت الحاضر.

٢٦- وأظهرت عمليات التحقق من تطبيق القانون الاتحادي بشأن التأمين الصحي للمواطنين الروس ارتكاب مخالفات، منها بوجه خاص عدم تطبيق التدابير المتعلقة باقتطاع اشتراكات التأمين وصرف المبالغ التي يتم تحصيلها بشكل غير مناسب. واتخذت النيابة العامة إجراءات ضد مديري الصندوق الاتحادي للتأمين الصحي الإلزامي لسوء الإدارة وسوء استغلال النفوذ.

٢٧- وكانت هناك حالات فرضت فيها مؤسسات طبية بشكل غير قانوني رسوم علاج، وشملت هذه الحالات عـــلاج القصر، وخدمات يفترض توفيرها مجاناً لأفراد الشعب. وعليه، كانت بعض المؤسسات الطبية في منطقة سفيريدلوفسك تتقاضى رسوماً مقابل توفير معلومات عن صحة المرضى، والحوادث، ومقابل إصدار نسخ ثانية من أوراق العلاج. ولم يقتصر الأمر على الزيادة في أسعار الخدمات وفي طول قائمة الخدمات بأجر، بل لم يعد بإمكان فئات معينة من الأفراد ممن لهم الأولوية، منهم على سبيل المثال المناضلون القدامى، والمعوقون، والأشخاص الذين تولـــوا تصفية ما نجم عن حادث المحطة الذرية في تشرنوبيل من نتائج الحصول على العلاج الطبي مجاناً، علما بأن ذلك حقاً من حقوقهم.

٢٨- هذا، ولا تحترم أحكام القانون الذي يكفل للمواطنين إمكانية الانخراط في التأمين الصحي طوعاً مما يتيح لهـــم ســـبيل الحصول على خدمات تكميلية تضاف إلى تلك التي توفرها برامج التأمين الإلزامي، وتُنتهك طرائق التعاقد التأميني هذه.

٢٩- وتـــبين من عملية التحقق التي أجرتها النيابة العامة في عام ١٩٩٩ بشأن احترام التشريع المتعلق بالتعليم العـــالي أن الالـــتحاق بمؤسسات التعليم العالي بات يعتمد بصورة متنامية على المركز الاجتماعي والحالة المادية للآباء. فقد سجلت حالات اضطر فيها أفراد تم قبولهم في مؤسسات التعليم العالي في نطاق الأماكن المخصصة من ميزانية الاتحاد إلى سداد رسوم التسجيل. وأخطر وزير التعليم بنتائج عمليات التفتيش التي قامت بها النيابة العامة وأحيلت هذه المعلومات إلى الحكومة وإلى الدوما (البرلمان).

٣٠- و شـــرع في عام ٢٠٠٠، بناء على مبادرة النيابة العامة، في إجراء تفتيش بشأن تطبيق التشريع المتعلق بالتعليم المهني على المستويين الابتدائي والثانوي في ٣٠ إقليماً من أقاليم الاتحاد، وكشفت عملية التفتيش هذه عن انتهاك الدستور والقانون الاتحادي للتعليم بشكل صارخ: من ذلك أن قواعد القبول في مؤسسات التعليم تنطوي على قيود تمييزية؛ كلك يتم اقتطاع رسوم لأغراض القبول في صفوف تعليمية تُحصّل رسومها عادة من الأموال العامة؛ كما خُفضت مبالغ المنح التعليمية؛ وليس هناك ضمان لحقوق الأيتام والأطفال ممن ليسوا في حضانة الآباء.

٣١- واتخذت دوائر النيابة العامة إجراءات لمنع هذه المخالفات.

٣٢- وقامت النيابة العامة أيضا بتحليل لحالة احترام حقوق وحريات سكان أقاليم أقاصي الشمال وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن "دعم أقاليم الشمال" الي تنادي به السلطات العامة لم يكن في حقيقة الأمر سوى دعم شكلي بحت. فالبرامج الاجتماعية المعتمدة على مستوى الاتحاد لا تطبق بانتظام، ولم يتحمل أي حاكم اتحادي مسؤولية ذلك. وبمعرفة من وزارة المالية، تفشت ممارسات الاستعاضة عن تمويل الميزانية المباشر للاعتمادات بعمليات إلغاء

متبادلة للديون وبمنح ائتمانات وإصدار كمبيالات من جانب مصارف تجارية، وهي ممارسات أدت إلى دفع فوائد كبيرة عنها لاحقاً.

٣٣- وتغاضت السلطات في أقاليم الشمال عن مخالفات عديدة بحق المواطنين. فخلال الشهور الثمانية عشر المنصرمة، سجلت دوائر النيابة العامة في ١٣ منطقة من مناطق الشمال ما يقرب من ٥٠٠ ٦ مخالفة للقوانين، منها ٠٠٠ ٣ فعل قانوني غير مشروع. وحرصاً منها على حماية المواطنين المتضررين والمعوزين، قدمت أكثر من ٦٠٠ ٢ دعوى بالطعن، وتم إصدار نحو ١٠٠ ٤ إخطار، ورفعت ٢٠٠ ٤ دعوى بناء على مبادرة النواب العامين. واستناداً إلى نتائج هذا التحقيق، اتخذت النيابة العامة إجراءات ضد موظفي اللجنة الحكومية للشمال بسبب الأضرار المالية الهامة التي لحقت بمصالح الدولة وقدرت بـ ٢٥٩ ٢٤١ ٠٥٧ ١ روبلاً.

٣٤- وهناك زهاء ٠٠٠ ٢٧٣ مخالفة تمس الحق في العمل سجل النواب العامون ارتكابها في مجال حقوق وحريات الإنسان والمواطن. وبغض النظر عن المخالفات الكثيرة فيما يتعلق بفصل العمال، والتأخر في دفع المرتبات، والتشريع المتعلق بحماية العمل، وهي مخالفات يزداد انتشارها في المؤسسات أياً كان شكل الملكية. ويعاد كل سنة إلى وظائفهم السابقة عدد من العمال يصل إلى ٠٠٠ ٢٠ ممن كان قد تم فصلهم بشكل غير قانوني وذلك بحكم من المحكمة.

٣٥- وفي عام ٢٠٠٠، أجرت دوائر تفتيش العمل أكثر من ٥٠٠ ١٣٨ تفتيش في ظروف السلامة في مكان العمل وأظهرت هذه التفتيشات ارتكاب أكثر من ١,٥ مليون مخالفة في مجال حقوق العمال (كان هناك ١,٧ مليون في عام ١٩٩٩). وتم إصدار أكثر من ٥٠٠ ١٣٥ إنذار من أجل تدارك هذه المخالفات. وفرضت عقوبات على اثنين وثلاثين ألفاً وثمانمائة موظف لارتكابهم مخالفات خطيرة.

٣٦- وكمتابعة للتحقيقات التي أجروها بشأن حوادث العمل، أحال المفتشون إلى دوائر النيابة العامة أكثر من ٠٠٠ ١٥ ملف لطلب اتخاذ إجراءات جنائية ضد المسؤولين، مما أسفر عن إقامة ٣٠٠ ١ دعوى جنائية وعن إدانة المحاكم لنحو ١٠٠ فرد أقروا بارتكاب هذه المخالفات.

٣٧- وفيما يتعلق بحماية العمل، لم تختف المشاكل التي يثيرها الدفاع عن الحقوق الاجتماعية، وهي مشاكل أكدتها الإحصاءات القضائية التي تفيد بأنه كان هناك في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ وحده (وفقاً لبيانات الدائرة القضائية للمحكمة العليا) أكثر من ٠٠٠ ٣٠٧ نزاع مهني منها ٥٠٠ ١٦ طلب تعويض عن بتر أعضاء أو عن فقدان معيل الأسرة.

٣٨- وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠، تحققت النيابة العامة على النحو المقرر من تنفيذ دوائر مراقبة العمل على المستوى الاتحادي للتشريعات الصادرة. وكشفت نتائج عملية التحقق هذه عن أن التدابير التي اتخذها

دوائر مراقبة العمل على المستوى الاتحادي لمراقبة تطبيق قوانين العمل كانت غير كافية وغير متمشية بكل وضوح مع الحالة السائدة المفجعة في هذا المجال. فلم تكن عمليات التحقق التي نظمتها هيئة تفتيش العمل تشمل جميع المجالات التي كان يجب أن تكون موضع رقابة إلزامية؛ إذ لوحظ وجود ثغرات في الممارسة الإدارية لهيئات المراقبة الإقليمية، وفي احترام هذه الهيئات لقواعد المحاسبة وعدم احترام مفتشي الدولة دائما لأحكام اللوائح الناظمة لإجراء التحقيقات في حوادث العمل.

٣٩- ووفقا للإحصاءات المقدمة من اللجنة الحكومية للإحصاءات في روسيا، فقد أصيب ٨٠٠ ١٥١ شخص (منهم ٠٠٠ ٣٥ امرأة و٥٧٠ قاصراً بالغاً من العمر ١٨ سنة) بحوادث عمل في عام ٢٠٠٠، أودت بحياة ٤٠٠ ٤ شخص منهم - من بينهم ٢٥٥ امرأة و٢٣ قاصراً بالغاً من العمر ١٨ سنة. وأصيب خمسة آلاف وثلاثمائة شخص، منهم ٩٢٧ امرأة، بعجز جزئي وتحتم نقلهم إلى وظيفة أخرى لمدة يوم عمل أو أكثر بناء على شهادة طبية. وكانت نسبة إصابات العمل ٥,١ لكل ٠٠٠ ١عامل. وبلغ عدد الأشخاص الذين أصيبوا بمرض مهني أعلن عنه للمرة الأولى خلال السنة قيد النظر ٥٠٠ ٧ شخص. وبلغت أوقات العمل الضائعة بسبب عجز العمال عن العمل مؤقتاً نتيجة لاصابات تعرضوا لها في المؤسسة ٤,٣ ملايين يوم/عامل.

٤٠- وتسمح البيانات التي جمعتها اللجنة الحكومية للإحصاءات بملاحظة وجود اتجاه إيجابي طفيف في روسيا منذ بضعة أعوام نحو انخفاض عدد حوادث العمل: ففي عام ١٩٩٦، كان هناك ٥٠٠ ٢١٢ ضحية؛ وفي عام ١٩٩٧، كان هناك ٢٠٠ ١٨٥؛ وفي عام ١٩٩٨، كان هناك ٠٠٠ ١٥٨؛ وفي عام ١٩٩٩، كان هناك ٠٠٠ ١٥٣؛ وفي عام ٢٠٠٠، كان هناك ٨٠٠ ١٥١ ضحية. ولوحظ وجود اتجاه مماثل أيضاً قبل عام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بعدد حوادث العمل القاتلة، وإن كان عدد حالات الوفاة الناتجة عن حوادث العمل قد ازداد في العام الماضي، كما تدل على ذلك الإحصاءات التالية: في عام ١٩٩٦، حدثت ٤٢٠ ٥ حالة وفاة؛ في عام ١٩٩٧، حدثت ٧٣٠ ٤ حالة وفاة؛ في عام ١٩٩٨، حدثت ٢٩٠ ٤ حالة وفاة؛ في عام ١٩٩٩، حدثت ٢٦٠ ٤ حالة وفاة؛ وفي عام ٢٠٠٠، حدثت ٤٠٠ ٤ حالة وفاة. ووفقا لإحصاءات اللجنة الحكومية، كان واحد من كل ستة عمال تقريبا يعمل، في عام ٢٠٠٠، في ظل ظروف لا تتمشى والقواعد الصحية. ففي قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العامة والنقل والمواصلات، على سبيل الذكر لا الحصر، كان ٠٠٠ ٤٧٠ ١ موظف يعمل في ظل ضوضاء مسموعة وضوضاء أصوات تحت سمعية وضوضاء فوق صوتية السمع، وكان ٠٠٠ ٣٥٠ يعملون في ظل ذبذبات فائقة و٠٠٠ ٧٥٠ ١ يعملون في جو ترتفع فيه درجة الغبار والغاز.

٤١- وتكشّفت انتهاكات للتشريع المتعلق بحماية العمل وتقنيات الأمن في المؤسسات العامة والخاصة على السواء، ولكن أساسا في المؤسسات الخاصة (في جمهوريتي ألتاي وكومي وفي مناطق أرخنغلسك وكامتشاتكا ونجني

نوفغورود وتامبوف وتومسك ويماروسلافل). وفي القطاع الخاص، كان ٨٠ في المائة من الموظفين يعملون في ظل ظروف غير صحية.

٤٢- وتتخذ دوائر النيابة العامة تدابير للتصدي للمخالفات التي ترتكب في مجال تشريع العمل. وسجلت هذه الدوائر خلال العام الجاري أكثر من ٠٠٠ ٦٠ مخالفة، منها ما يقرب من ٠٠٠ ١٤ فعل قانوني غير مشروع. ولاستعادة العمال لحقوقهم المستباحة، أقيم أكثر من ٠٠٠ ١٣ دعوى بالطعن، وقدم أكثر من ٠٠٠ ١١ مطالبة لوضع حد لانتهاكات القانون، وتم انزال العقوبات التأديبية والإدارية والمالية بأكثر من ٠٠٠ ٦ فرد، والإدلاء بأكثر من ٠٠٠ ١٦ شهادة أمام المحاكم، ورُفع نحو ٢٠٠ دعوى جنائية.

٤٣- وقد لوحظ منذ فترة ارتفاع عدد المخالفات للتشريع المتعلق بالحق في السكن. والجزء الأكبر من هذه المخالفات أساسه إصدار مستندات قانونية غير مشروعة تضر بالحق في منح المساكن وإعانات السكن، وخصخصة المساكن، وحماية مصالح القصر والعاجزين عن العمل في قطاع السكن. وكشفت التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة بشأن إعانات السكن التي تمنح للمواطنين الذين يغادرون الدوائر الواقعة في أقاصي الشمال والمواقع المماثلة لها للتوجه إلى منطقة كاتشاتكا عن مخالفات ارتكبها موظفون.

٤٤- وهناك منذ عام ١٩٩٧ منصب لأمين المظالم لحقوق الإنسان (القانون الدستوري الاتحادي رقم 1 FK3 بشأن أمين المظالم لحقوق الإنسان في الاتحاد الروسي). ومن اختصاصاته النظر في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق وحريات الإنسان وإجراء تحقيقات بشأنها، ويجوز له القيام بذلك بالتوجه شخصياً إلى السجون بدون إذن خاص. وعليه أيضاً إبلاغ السلطات الحكومية في الاتحاد الروسي والرأي العام باحترام (أو عدم احترام) أسس المركز القانوني للفرد في الاتحاد الروسي وبتنفيذ الاتحاد الروسي (أو عدم تنفيذه) لالتزاماته الدولية في مجال الاعتراف بحقوق وحريات الإنسان والمواطن ومراعاتها وحمايتها وفقا للمبادئ والقواعد المعترف بها عموما في القانون الدولي.

المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق (المادة ٣)

٤٥- ترد المعلومات المتعلقة بهذه المادة في الفقرات ٩٢ إلى ٩٤ من هذا التقرير، وفي التقرير الدوري الخامس عن تطبيق الاتحاد الروسي لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW/C/USR/5) الذي قدم إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٩ وفي التقرير الوطني عن تنفيذ منهاج العمل المعتمد في المؤتمر العالمي الرابع بشأن المرأة (المرفق طيه) في الاتحاد الروسي.

الحق في العمل (المادة ٦)

٤٦- حددت عواقب الأزمة المالية التي حلت في عام ١٩٩٨ اتجاه تطور سوق العمل إلى حد كبير. فمنذ عام ١٩٩٩، لوحظت زيادة عدد الأشخاص الموظفين في الاقتصاد الروسي. وبالنسبة لعام ١٩٩٨، ازداد عدد العمال الذين لديهم عمل بواقع ١,٤ مليون نسمة؛ وبلغ ٦٥ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠٠٠.

٤٧- وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠١، كان هناك ٦,٦ ملايين عاطل عن العمل (أي ٩,٦ في المائة من السكان ذوي النشـــاط الاقتصادي)، منهم مليون نسمة مسجل في الوكالة الوطنية للاستخدام. وكان متوسط مدة البحث عن عمل يصل إلى ٥,٨ شهور.

٤٨- وســـجل أكـــبر انخفاض في عدد العاطلين عن العمل خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ في قطاعات البحوث والخدمات المقترنة بها، والصناعة، والنقل والمواصلات. وفي نفس الوقت، ازداد التوظيف زيادة طفيفة في قطاعات الـــتجارة، والســـكن وتجهيز الجماعات المحلية، والخدمات الشعبية، وإنتاج الكهرباء. وازداد باطراد عدد العمال الموظفين في تجارة الجملة والتجزئة وكذلك في مجال خدمات المطاعم.

٤٩- ولا يزال التوزيع الجغرافي للبطالة يمثل مشكلة عويصة. ففي بداية تموز/يوليه ٢٠٠١، كان عدد العاطلين عن العمل المسجلين أعلى من المتوسط الوطني في ٤٨ إقليماً من أقاليم الاتحاد الروسي. وكانت الحالة الأشد حرجاً في ســـوق العمـــل هي تلك التي لوحظت في مناطق روسيا (منطقتا مورمانسك وكيروف؛ جمهوريات داغستان وتوفا وإنغوشي؛ المناطق المستقلة للسكان التشوكتش والكورياك والنينيت وبوريات داغينسكو والافنكس) حيث كان عدد المسجلين في سجل البطالة يفوق المتوسط الوطني بمقدار مرتين ونصف.

٥٠- وكانت البطالة المستترة (زيادة عدد الموظفين عن اللازم) مركزة أساساً في المؤسسات غير المربحة، أي في مـــا يقرب من نصف مجموع عدد المؤسسات، وفي التجمعات والمناطق التي كانت حالة سوق العمل سيئة فيها. فكانت البطالة المستترة تشكل ما يشبه العازل على مستوى الاقتصاد الكلي بين الاستخدام الفعلي والبطالة المعلنة، مانعة بذلك تصاعد البطالة بشكل مفجع وتفاقم التوترات الاجتماعية بشكل عنيف. ووفقاً للأخصائيين، كانت البطالة المستترة تمس ما بين ١٢ و١٣ مليون نسمة في الاتحاد الروسي.

٥١- وبدأت البطالة الفنية التي بلغت ذروتها في عام ١٩٩٨ تتناقص تدريجياً خلال العامين الماضيين. وفي الربع الأول من عام ٢٠٠١، تم بناء على مبادرة الإدارة بخفض ساعات عمل ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة. ووصل عدد العمال الذيـــن أوقفوا عن العمل بدون مرتب أو الذين أوقفوا عن العمل بحصولهم على جزء من المرتب بناء على مبادرة الإدارة ١,١ مـــليون نسمة. وقطاعات الصناعة والبناء والأشغال العامة والنقل والبحوث والخدمات العلمية هي القطاعات التي سجلت فيها أكبر نسبة بطالة جزئية.

٥٢- وبفضل سياسة دعم القطاع المادي من الاقتصاد، ازداد عدد الأشخاص الموظفين إلى حد ما. ووفقا للجنة الحكومية للإحصاءات في روسيا، ازداد عدد العمال في عام ٢٠٠٠ بواقع ٦٠٠ ٠٠٠ مقابل ٢٠٠ ٠٠٠ في عام ١٩٩٩؛ وبلغ إجمالي عدد العمال الموظفين ٦٤,٦ مليون نسمة. وفي نهاية عام ٢٠٠٠، كان إجمالي عدد الموظفين العاطلين عن العمل ممن أحصوا بالوسيلة التي تستخدمها منظمة العمل الدولية ٧ ملايين نسمة، أي ٩,٨ في المائة من عدد السكان ذوى النشاط الاقتصادي. وكان هناك ١,١ مليون عاطل عن العمل مسجل رسمياً، أي ١,٤ في المائة من السكان النشطين. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠١، بلغ إجمالي عدد العاطلين عن العمل الذين أحصوا بالوسيلة التي تستخدمها منظمة العمل الدولية ٦,٦ ملايين نسمة، أي ٩,٦ في المائة من السكان النشطين. وكان هناك مليون عاطل عن العمل مسجل رسمياً، أي ١,٤ في المائة من السكان النشطين.

٥٣- والنساء هن اللاتي واجهن أصعب حالة في سوق العمل. ففي عام ٢٠٠٠، كان هناك ٧١٠ ٠٠٠ امرأة مسجلة رسمياً في سجل البطالة (أي أكثر من ٦٨,٩ في المائة من إجمالي عدد العاطلين عن العمل المسجلين). وفي المتوسط، كانت فترة تعطل النساء عن العمل تدوم شهرين (ستة شهور للرجال). وفي نهاية عام ٢٠٠٠، كان لا يزال هناك ٧١٠ ٠٠٠ امرأة مسجلة في سجل البطالة (٧١ في المائة من إجمالي عدد العاطلين عن العمل المسجلين) ولكن متوسط مدة البطالة عند النساء قد وصل إلى ٦,٢ شهور.

٥٤- وفي عام ٢٠٠٠، كانت النساء تمثلن ٧٨ في المائة من الآباء العاطلين عن العمل الذين يربون أطفالا قصراً وأطفالا معوقين، و٩٣ في المائة من الآباء العزاب، و٧٥ في المائة من أرباب الأسرة المتعددة الأفراد. وفي نهاية عام ٢٠٠٠، وصلت هذه النسب إلى ٧٦,٥ في المائة، و٩٤ في المائة، و٧٥,٣ في المائة على التوالي.

٥٥- ومما يفسر ارتفاع عدد النساء بين العاطلين عن العمل أن فروع "الإناث" في الاقتصاد هي التي ألغي فيها أكبر عدد من الوظائف، وأنه تم خفض عدد كبير من الوظائف الفنية في القطاع العام التي تمثل فيها النساء الأغلبية، وأن منافسة النساء قليلة في سوق العمل الحرة لتوقفهن عن ممارسة النشاط المهني لأسباب تخصهن (الحمل، ورعاية الأطفال، وما إلى ذلك).

٥٦- ولمساعدتهن على العثور على عمل، تم تصنيف العاطلات عن العمل في فئات لها الأولوية في التدابير الواردة في برنامج إنشاء فرص عمل. وللأمهات العازبات، وربات الأسر المتعددة الأفراد اللاتي يربين أطفالاً معوقين أو أطفالاً قصراً، والنساء المعوقات والنساء المتقاعدات قبل الأوان أسبقية التعيين في مناصب العمل التي يتم إنشاؤها على هذا النحو.

٥٧- وتولى أهمية كبيرة لمشاكل النساء في البرامج الإقليمية للاستخدام. ويتم علاوة على ذلك وضع برامج خاصة تتمحور حول تحسين وضع المرأة وترد فيها مجموعة كاملة من التدابير التي تستهدف إخراج النساء من دائرة

البطالة وإتاحة توجيهات ودورات مهنية لهن، والحفاظ على الوظائف القائمة وإنشاء وظائف جديدة. وفيما يلي اتجاهات العمل الرئيسية لتوظيف النساء:

(أ) تعيينهن في الوظائف الشاغرة أو المحصّصة؛

(ب) توفير التدريب المهني لهن وإعادة تأهيلهن وفقا لاحتياجات سوق العمل؛

(ج) إنشاء وظائف مؤقتة، لا سيما في إطار الأشغال ذات المصلحة العامة؛

(د) مساعدة النساء اللاتي تبادرن بإنشاء مشروعهن الخاص أو وظيفة مستقلة؛

(هـ) المحافظة على الوظائف المخصصة للنساء وإنشاء وظائف تسند لهن.

٥٨- وعليه، سجلت ٢,٥ امرأة نفسها في عام ٢٠٠٠ في الوكالة الوطنية للاستخدام (أي ٥٣ في المائة من إجمالي عدد المسجلين). وبواسطة مكاتب التوظيف، عثرت ١,٧ مليون امرأة، أي ٥٢,١ في المائة من إجمالي عدد الأشخاص الذين تم توظيفهم، على عمل (عمل مأجور). وخلال عام ٢٠٠٠، شاركت أكثر من ٠٠٠ ٣٧١ امرأة في أشغال محققة للمصلحة العامة. وبفصل مكاتب التوظيف، قامت نحو ٠٠٠ ٢٠ امرأة بدون عمل بمزاولة نشاط مستقل أو بتأسيس مشروعها الخاص.

٥٩- وترد معلومات إضافية في تقرير الاتحاد الروسي عن تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٦٠- ومن بين العاطلين عن العمل الذين تم تسجيلهم رسمياً خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٠، كان هناك نحو ٣٢,٧ في المائة من الشباب. وفيما يلي التوجيهات الرئيسية للسياسة المتبعة لحل مشكلة البطالة التي تعاني منها هذه الفئة الديموغرافية من السكان:

(أ) إنشاء نظام للتدريب المهني الأولي والمتقدم ثم إعادة تأهيل الشباب بالتركيز على سوق العمل الحرة؛

(ب) تنفيذ برامج خاصة لتوظيف الشباب ("الانطلاق الجديد"، إلخ)؛

(ج) تشجيع الشباب على عدم ترك مدارس التعليم العام مبكراً.

٦١- وبفعل زيادة البطالة على نطاق واسع في البلد، لوحظ أن التمييز ضد المعوقين في سوق العمل الحرة قد ازداد. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، كان هناك ١٠,٦ ملايين معوق في الاتحاد الروسي، منهم نحو ٥٠ في المائة في سن العمل. وينضم إليهم كل سنة أكثر من مليون معوق. وكان خمسة عشر في المائة من المعوقين في سن العمل يشغلون وظيفة في عام ٢٠٠٠. وفي نهاية عام ٢٠٠٠، كان هناك ٧٠٠ ٣٩ شخص معوق عاطل عن العمل، وكان ٨٦ في المائة منهم يحصلون على إعانات البطالة. وفي عام ١٩٩٩، قدمت حكومة روسيا إلى مكتب العمل الدولي تقريراً عن تطبيق أحكام اتفاقية العمل الدولية رقم ١٥٩ لعام ١٩٨٣ بشأن إعادة التأهيل المهني واستخدام الأشخاص المعوقين، عرضت فيه بالتفصيل سياستها والتدابير الرئيسية التي اتخذت في البلد لحل مشكلة استخدام المعوقين.

٦٢- وتعمل الحكومة الروسية جاهدة على تنفيذ سياسة متوازنة في مجال الاستخدام منعاً لزيادة البطالة الواسعة النطاق بشكل مفجع وغير مضبوط، مع عدم اعتراضها في الوقت ذاته على الاستغناء عن الموظفين الزائدين عن الحاجة نتيجة لإعادة هيكلة الاقتصاد.

٦٣ وتحقيقاً لذلك، يقترح اتخاذ تدابير لتحفيز نمو الإنتاج، وتحسين الحالة المالية للمؤسسات. ومن المقرر زيادة توجيه السياسة الاقتصادية العامة، وسياسة الميزانية ومنح الائتمانات لمضاعفة الاستثمارات ووضع برامج استثمار طموحة لإنشاء وظائف. وتتوخى السياسة الجاري تنفيذها حالياً في سوق العمل تحقيق الأهداف التالية:

(أ) الاستمرار في إنشاء وظائف بتطبيق سياسة حكومية لدعم القطاع المادي من الاقتصاد، والاستغلال الأقصى لإمكانيات جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وادخارات السكان؛

(ب) تعزيز الدعم المقدم إلى المناطق التي تعاني من صعوبات والتي تكون فيها حالة سوق العمالة حرجة، لا سيما بنقل موارد مالية إليها دون تأخير؛

(ج) تحسين مستوى فعالية تشغيل الهيئات المكلفة بمتابعة مسائل التوظيف، وتأمين إعادة تأهيل والقيام، في الوقت المناسب، بتوظيف العمال الذين تم تسريحهم والحد من ضخامة البطالة المزمنة (التي تتعدى مدتها سنة)؛

(د) تشجيع إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة؛

(هـ) تطوير التشريع المتعلق بالاستخدام لبلورة تحديد الأهداف المتوخاة من الدعم الاجتماعي الذي يقدم إلى العاطلين عن العمل، وتعديل مبالغ المكافآت المقدمة عن الأقدمية بشكل أدق، ومدة الاشتراكات،

والتأمين من البطالة وأسباب التسريح من العمل، وتوضيح معايير الاعتراف بمركز العاطل عن العمل، والاستفادة من موارد الصندوق الوطني للاستخدام بمزيد من الفعالية؛

(و) إيلاء أولوية حقيقية لسياسة نمو الاستخدام بتطبيق تدابير ترمي إلى وقف تناقص الإنتاج وتأمين ازدهاره تدريجياً؛

(ز) تحسين آليات تنظيم العمل الذي يتوخى لمصلحة العامة برفع مركزها الاجتماعي، وتنوعها وتعددها، وبتعديل شروط مشاركة المواطنين في هذا العمل؛

(ح) تطوير وتحسين نظام التعليم المهني والتدريب أثناء العمل؛

(ط) حماية سوق العمل الوطنية.

٦٤- وبشكل خاص، ومن أجل تنفيذ السياسة الوطنية للاستخدام، قامت الحكومة الروسية باعتماد البرنامج الاتحادي لتشجيع الاستخدام للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ (المرسوم رقم ٨٢٨ الصادر عن الحكومة الروسية في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨) الذي ينص بوجه خاص على إنشاء وظائف والحفاظ عليها، وزيادة إنتاجية العمل، وتنمية المشاريع الصغيرة والأنشطة غير التقليدية، وتحديد تدابير ملموسة لتطبيق السياسة الوطنية للاستخدام في المناطق الحضرية، وتحديد الأقاليم التي تتأزم فيها سوق العمل.

٦٥- وتولى عناية خاصة أيضاً لمعالجة مشكلة الاستخدام لإعادة تنظيم نظام التدريب المهني على مستوى القطاعين الأولي والثانوي وقطاع الخدمات ولإعادة تأهيل السكان، وبخاصة الشباب والعاطلين عن العمل ليلبوا احتياجات سوق العمل الحرة بطريقة أفضل. فبسبب هذا الاختلال أساساً، يشغل حالياً ثلاثة أخماس حاملي الشهادات من مؤسسات التعليم العالي، وثلث خريجي مراكز تدريب المتمرنين وثلاثة أرباع حاملي الشهادات من المعاهد الفنية وظائف لا تتناسب وتخصصهم في هذه المؤسسات، ويتخرج نحو ربع الشباب العاطل عن العمل من مدارس التعليم العام ومؤسسات التعليم المهني.

٦٦- وتثير مسألة إعادة إنشاء نظام التدريب المهني وإعادة التأهيل في مكان العمل، الذي كان قائماً قبل بدء الإصلاحات، مشكلة خاصة. فغالبية أرباب العمل لا يتخذون التدابير اللازمة لإعادة تأهيل الملاك في المؤسسات أو لإعادة إنشاء أو خلق نظام لتدريبهم، ويتشددون في الوقت ذاته في طلباتهم من العمال في هذه الفترة التي تزداد فيها البطالة. وقد أدى ذلك إلى حدوث نقص حاد في إمكانيات تدريب ورفع مستوى أداء العمال أثناء العمل. فمتوسط دورية إعادة تأهيل العمال قد ازداد منذ عام ١٩٩١ من خمسة أعوام إلى تسعة أعوام، بل وأكثر. وعليه، كان عدد العمال الملتحقين بدورة تدريبية أثناء العمل أقل بمقدار النصف في عام ١٩٩٨ منه في عام ١٩٩١،

وكـــان عـــدد العمال الملتحقين بدورة تدريبية متواصلة قد قسم إلى ستة: كان ١,٥ مليون عامل ملتحقاً بدورة تدريـــبية أثناء العمل، بينما كان هناك ١,٩ مليون عامل و١,١ مليون أخصائي وكادر عالي المستوى ملتحقين بدورة تدريبية متواصلة.

٦٧- وفي عام ١٩٩٨، قدمت الحكومة الروسية إلى مكتب العمل الدولي تقريراً عن تطبيق أحكام اتفاقية العمل الدولية رقم ١٤٢ (١٩٧٥) في البلد بشأن دور التوجيه والتدريب المهنيين في تنمية الموارد البشرية. ويتضمن هذا التقرير معلومات مفصلة بشأن هذا الموضوع.

٦٨- وفـــيما يتعلق بمسألة التمييز في مجال العمل والاستخدام، تنص المادة ٣٧ من الدستور على أن "لكل فرد الحـــق ... في تقاضي أجر عن العمل دون أي تمييز كان...". وبالمثل، تحظر المادة ١٦ من قانون العمل أي تمييز مباشر أو غير مباشر في مجال العمل والاستخدام يكون قائماً على العرق، أو الانتماء القومي، أو الجنس، أو الدين، أو الآراء السياسية أو الأصل الاجتماعي. وقد عولجت هذه المسألة بشكل متعمق في التقرير الذي قدمته الحكومة الروســـية في عام ١٩٩٩ إلى مكتب العمل الدولي بشأن تطبيق أحكام اتفاقية العمل الدولية رقم ١١١ (١٩٥٨) بشأن التمييز (في مجالي الاستخدام والمهنة).

٦٩- ولا تزال الهجرات المهنية غير المشروعة التي تتم على نطاق واسع وتزيد من حدة التوترات في سوق العمل الوطـــنية تمـــثل مشكلة عويصة لروسيا. ونظرا إلى هذه الحالة، أقرت الحكومة الروسية بموجب مرسوم البرنامج الاتحـــادي ذي الصلة بالهجرات للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ ومددت مدة تنفيذه حتى عام ٢٠٠١. وتتمثل الأهداف الرئيســـية لهذا البرنامج في تعزيز تنظيم الدولة لتيارات الهجرة، وإزالة العواقب السلبية الناتجة عن عمليات الهجرة التلقائية، وتهيئة ظروف تسمح للمهاجرين بممارسة حقوقهم بدون عوائق، والدفاع عن الحقوق والمصالح المشروعة للمهاجرين.

٧٠- وتفيـــد الإحصاءات الرسمية بأنه تم تعيين ٢ ١٣٢ ٢٩٣ عامل أجنبي في عام ٢٠٠٠ من أكثر من ١٥٠ بلداً للعمل في روسيا. ووفد معظمهم من أوكرانيا (٦٣ ٧٩٧ شخصاً، أي بما نسبته ٢٩,٩٦ في المائة من إجمالي عـــدد العمال)، والصين (٢٦ ٢٢٢ أي ١٢,٣٢ في المائة)، وتركيا (١١ ٨٤٧ أي ٨,٣٨ في المائة)، وفييت نام (١٣ ٢٥٦ أي ٦,٢٣ في المائة) ومولدوفا (١١ ٨٩٥ أي ٥,٥٩ في المائة)، ضمن بلدان أخرى.

٧١- وكان معظم هؤلاء العمال يعملون في قطاعات البناء والأشغال العامة (٨٣ ٧٦٦)، والصناعة (٢٦ ٧٢٥)، والتجارة وخدمات المطاعم (٢٥ ٩١٣)، والزراعة والحراجة (٢٠ ١٣٢)؛ وكان ١٨ ٢٧٢ منهم يمارسون نشاطاً تجارياً، إلخ.

٧٢- وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠١، تم تعيين ما بين ٠٠٠ ١٢٠ و٠٠٠ ١٢٥ عامل أجنبي (وفقاً لأحدث البيانات) من أكثر من ٣٠ بلداً. ووفد معظمهم من أوكرانيا (٢٩,٠٦ في المائة)، وتركيا (٧,٩٦ في المائة)، والصين (١٢,٨٥ في المائة)، وفييت نام (٦,٤ في المائة)، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (٤,٣ في المائة) ضمن بلدان أخرى. وكانت هذه اليد العاملة الأجنبية مستخدمة أساساً، كما كان هو الشأن في الماضي، في قطاعات البناء والأشغال العامة، والتجارة، وخدمات المطاعم، والزراعة والحراجة، إلخ.

٧٣- ثم إن ضخامة حجم البطالة الجزئية، والتأخر في دفع المرتبات وانخفاض مستوياتها، وعدم وجود نظام فعال لمراقبة لوائح تنظيم العمل في القطاع الخاص، لا سيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميعاً أسباب أدت إلى زيادة العمالة المزدوجة على نطاق واسع في القطاع غير الرسمي. ووفقاً لآراء الخبراء، يزاول نحو ٨ ملايين شخص عملاً ثانياً. وفي عام ٢٠٠٠، كان ١,٨ مليون شخص يمارسون رسمياً عدة وظائف في المؤسسات الكبيرة والمتوسطة المنشأة بعقود تندرج في مجال القانون المدني. وتشيع هذه الممارسة في فروع التأمين، والثقافة والفنون، والتعليم والعلوم، والصحة، والتجارة وخدمات المطاعم فضلا عن البناء والأشغال العامة. ويقدر أن هناك ٧,٥ ملايين شخص موظف في القطاع غير الرسمي الذي يشكل هذا النشاط بالنسبة لهم مصدر الدخل الوحيد.

٧٤- وتم استكمال النصوص القانونية التي كانت تنظم مسألتي العمل والاستخدام خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ إلى حد كبير بمجموعة كاملة من القوانين الجديدة، ألا وهي:

- القانون رقم 125-FZ الصادر في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ بشأن التأمين الاجتماعي الإلزامي من حوادث العمل والأمراض المهنية؛

- القانون رقم 181-FZ الصادر في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن أسس حماية العمل في الاتحاد الروسي؛

- القانون رقم 22-FZ الصادر في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن اللوائح المنظمة لأجور الموظفين في القطاع العام؛

- القانون المعنون "*مسألة التوظيف في الاتحاد الروسي*" (القانون رقم ١٠٣٢-١ الصادر عن الجمهورية الاشتراكية الاتحادية للاتحاد الروسي والمؤرخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩١، بصيغته المنقحة الصادرة في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦. القانون رقم 36-FZ بصيغته المنقحة والمستكملة على التوالي، علما بأن آخر تعديل يرجع إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠).

٧٥- ويقوم الدوما (البرلمان) التابع للجمعية الاتحادية بالنظر حالياً في مشروع قانون العمل الذي قدمته الحكومة لتنظيم أسس النشاط المأجور للمواطنين الروس في ظل الظروف المعاصرة لعلاقات العمل. ويستهدف هذا المشروع تحقيق التوازن بين مصالح العمال ومصالح أرباب العمل، وتشجيع تنقل اليد العاملة وخفض حصة العمليات المستترة في سوق العمل. ويقترح القضاء تدريجياً على علاقات العمل "غير الرسمية" وتعميم تسجيل الوظائف لتحقيق توازن أكبر في سوق العمل وخفض البطالة إلى أقصى حد. ومن المقرر إيلاء أهمية أكبر لعلاقات العمل التعاقدية، بتوطيد العلاقات بين نقابات العمال وأرباب العمل في المقام الأول. وسيعزز دور عقود العمل الفردية إلى حد كبير، وسيما توسيع نطاق عقود العمل الفردية ذات المدة المحددة، وتبسيط إجراءات فسخ العقود بناء على مبادرة رب العمل (بالحفاظ على النحو الواجب على حقوق ومصالح العمال) وتوسيع نطاق مجموعة المسائل التي يتم تنظيمها مباشرة بعقود. وستحتفظ الدولة بحق تعزيز وتجسيد ضمانات حقوق المأجورين التي ينبغي مراعاتها حتماً في جميع أنحاء البلد. وستخضع وسائل تنظيم العمل المتعلقة بالفروع والمناطق والمهن، وما إلى ذلك، لاتفاقيات جماعية وستعزز فعلاً ضمانات المرتبات. وستصبح العقود الفردية الوسيلة الرئيسية لتحديد شروط العمل والأجر بمشاركة العامل مباشرة، وتوضيح طابع ومضمون امتيازات الوظائف، ومراعاة الالتزامات الخاصة المرتبطة بإنجاز العمل، ومراعاة الصفات المهنية للعامل، وتوسيع إمكانيات تطبيق أشكال الحفز المختلفة، إلخ.

٧٦- وإزاء التأخر في دفع المرتبات أو عدم دفعها، وهي ظواهر عادية في الوقت الحاضر، ومن أجل توسيع نطاق مسؤولية أرباب العمل، تم اعتماد قانون جديد لاستكمال الأحكام السارية. وهذا القانون، الذي هو القانون الاتحادي رقم 48-FZ الصادر في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٩، المكمل للفقرة ١ من المادة ٥ من قانون العقوبات في الاتحاد الروسي يعاقب (بغرامة، أو بالحرمان من حق ممارسة وظائف معينة لمدة معينة، أو بعقوبة الحرمان من الحرية التي يمكن أن تصل إلى سبع سنوات) على عدم دفع مرتب أو معاش أو منحة دراسية أو إعانة، وما إلى ذلك.

الحق في شروط عمل عادلة ومواتية (المادة ٧)

٧٧- الاتحاد الروسي طرف في اتفاقيات العمل الدولية التالية: الاتفاقية رقم ١٤ لعام ١٩٢١ بشأن الراحة الأسبوعية (الصناعة)، الاتفاقية رقم ٨١ لعام ١٩٤٧ بشأن تفتيش العمل في الصناعة والتجارة، الاتفاقية رقم ١٠٠ لعام ١٩٥١ بشأن المساواة في الأجور بين اليد العاملة من الذكور واليد العاملة من الإناث على عمل متساوي القيمة، الاتفاقية رقم ١٠٦ لعام ١٩٥٧ بشأن الراحة الأسبوعية (التجارة والمكاتب)، والاتفاقية رقم ١٥٥ لعام ١٩٨١ بشأن سلامة وصحة العمال وبيئة العمل. وقدمت حكومة روسيا إلى مكتب العمل الدولي تقارير عن تطبيق الاتفاقية رقم ١٤ في عام ١٩٩٤، والاتفاقية رقم ١٠٠ في عام ١٩٩٦، والاتفاقية رقم ١٠٦ في عام ١٩٩٤ والاتفاقية رقم ١٥٥ في عام ١٩٩٦. وصدق الاتحاد الروسي على الاتفاقيتين رقمي ٨١ و١٥٥ في عام ١٩٩٨ ولم

يـــرد طلب من مكتب العمل الدولي لتقديم تقرير وطني أولي في عام ١٩٩٩بشأن تطبيقهما في البلد. ولم يصدق الاتحاد الروسي على الاتفاقية رقم ١٢٩ لعام ١٩٦٩ بشأن تفتيش العمل في قطاع الزراعة، والاتفاقية رقم ١٣١ لعام ١٩٧٠ بشأن تحديد المستويات الدنيا للأجور، لاسيما فيما يتعلق بالبلدان النامية، والاتفاقية بشأن الإجازات السنوية مدفوعة الأجر (المنقحة في عام ١٩٧٠) (رقم ١٣٢).

٧٨- وليـــس لعبارتي "المرتبات" و"أجر العمل" تعريف دقيق حالياً في المصطلحات القانونية الروسية. فقانون العمـــل في الاتحـــاد الروسي ينص في المادة ٧٧ منه (أجر العمل) على أن "أجر كل عامل يتوقف على مساهمته الشخصـــية ونوعيه عمله وليس له حد أقصى" مضيفاً أنه "يحظر خفض أجر عمل العامل، أياً كان مقداره، على أساس جنسه، أو سنه، أو عرقه، أو قوميته، أو موقفه من الدين، أو انتمائه إلى رابطة".

٧٩- وفيما يلي نصا المادتين ٧٧ و٧٨ كما وردا في مشروع القانون المعدل والمكمل لقانون العمل في الاتحاد الروسي الذي اعتمده "الدوما"(البرلمان) في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩:

"المادة ٧٧ - أجر العمل

يـــتوقف الأجـــر الذي يتقاضاه كل عامل على مؤهلاته ومدى تعقيد العمل الذي يؤديه هذا العامل، وليس له حد أقصى. ويحظر التمييز، أياً كان، في تأسيس وتعديل أجر العمل والشروط الأخرى المحددة له. وتكفل مساواة الأجر بين الرجال والنساء عن أداء عمل متساوي القيمة.

المادة ٧٨ - الحد الأدنى لأجر العمل

إن الحد الأدنى للأجر الذي يتقاضاه العامل قاعدة اجتماعية أرساها قانون اتحادي لتنظيم مستوى المرتبات. والحد الأدنى لأجر العمل ضمانة تمنحها الدولة لجميع العمال. ويحدد الحد الأدنى لأجر العمل في آن واحد في جميع أنحاء الاتحاد الروسي. ولا يجوز أن يكون أجر العامل الذي أدى عدداً من ساعات العمل المشكلة للمعيار الشهري وأوفى بالتزاماته المهنية (قواعد العمل) أقل من الحد الأدنى لأجر العمل المحدد في القانون الاتحادي. ولا يشمل الحد الأدنى لأجر العمل العلاوات، والمكافآت وغيرها من الحوافز، والتعويضات المرتبطة بالعمل في ظل أوضاع مناخية معينة أو في أقاليم معرضة لتلوث إشعاعي، ولا أي شكل أخر من أشكال المكافآت.

٨٠- ويقصـــد بعبارة "أجر العمل" (المرتب) الواردة في مشروع قانون العمل الجديد في الاتحاد الروسي الذي عرض على البرلمان في عام ١٩٩٩ مكافأة العامل الذي يكون قد أوفى بالتزاماته المهنية.

٨١- ويشكل الحد الأدنى لأجر العمل عتبة أجر العمال غير المؤهلين الذين يؤدون أشغالاً بسيطة في ظل ظروف عادية.

٨٢- ونسبة المرتب (المعاشات) مبلغ ثابت يشكل أجر العامل الذي يفي بمعيار عمل معين (التزامات مهنية) يتسم بصعوبة محددة (مؤهلات) في إطار وحدة زمنية.

٨٣- ونتيجة للتحولات الاقتصادية التي حدثت في السنوات الأخيرة، قل نفوذ السلطة العامة على علاقات العمل إلى حد كبير، وتقلص نطاق التنظيم الإداري المركزي لأجر العمل تقلصاً شديداً فأصبح مقصوراً على القطاع العام. ولم تعد مؤسسات الدولة والبلديات تمثل سوى ١١ في المائة من قطاعات الإدارة، منها ٥ في المائة في قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العامة. ويعمل أكثر من ٦٠ في المائة من الروس النشطين في مؤسسات لا تخضع للسلطة المباشرة لهيئات الدولة والبلديات. وهناك في الاقتصاد الروسي أربعة قطاعات تتمايز أساسا من منظور أجر العمل وهي:

(أ) الشركات والمؤسسات التي تمولها ميزانية الدولة، أي القطاع العام الذي يشمل أساساً المؤسسات الحكومية على المستوى الاتحادي ومستوى الأقاليم، ومؤسسات التعليم، ومعاهد البحوث العلمية، والمعاهد الثقافية ومؤسسات الرعاية الصحية؛

(ب) مؤسسات الدولة المتمتعة باستقلال مالي كبير (التي تنضم إليها المؤسسات ذات المساهمة المختلطة التي يكون فيها للدولة مركز التحكم)؛

(ج) المؤسسات المخصخصة التي تم تحويلها إلى شركات أسهم؛

(د) الشركات الجديدة الخاصة.

٨٤- وفي عام ٢٠٠٠، بلغت الإيرادات النقدية للأسر ٣ ٧٤٢,٣ مليار روبل والنفقات ٣ ٦٤٠,٣ مليار روبل. وظل المرتب يشكل بالنسبة للغالبية الساحقة من السكان (أكثر من ٥٠ مليون شخص يمارس نشاطاً اقتصادياً) مصدر الدخل الرئيسي الذي يسمح بتلبية الاحتياجات الحيوية، أي أنه كان يشكل أكثر من ٦٥,٦ في المائة من إيراداتهم النقدية. وكانت الإيرادات الناتجة عن أنشطة المؤسسات تمثل ١٢,٦ في المائة، وتلك الواردة من الإعانات الاجتماعية ١٣,٤ في المائة، وكانت إيرادات الملكية تمثل أكثر من ٧,٤ في المائة.

٨٥- وكان المرتب الشهري المتوسط يبلغ ٢٢٣ ٢ روبلاً (نحو ٧٩ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة). وبلغت نسبة العمال الذين كان مرتبهم على مستوى الحد الأدنى للمعيشة أو أقل منه قرابة ٤٠ في المائة.

٨٦- وبلغ الفارق بين أدنى المرتبات التي تقاضاها العمال وبين أعلاها في ١٠٦ فروع رئيسية من الاقتصاد والصناعة في عام ٢٠٠٠ معاملاً قوامه ١٢ إلى ١٣. وكان العمال الذين تقاضوا أعلى المرتبات هم عمال الفروع التي استطاعت أن تستغل حالة في السوق الداخلية تتميز بالاحتكاروأن تبيع بربح إنتاجها في السوق العالمية. أما أدنى المرتبات، فكانت تلك التي تدفع في قطاع الزراعة والقطاع الاجتماعي - الثقافي.

٨٧- ولم يقتصر الأمر على تدني المرتبات، بل لم تكن هذه المرتبات تدفع بانتظام. ففي أوائل عام ٢٠٠١، كانت ٠٠٠ ٥٥ مؤسسة ومنظمة يعمل فيها تسعة ملايين من المأجورين مدينة لهؤلاء بمتأخرات في الدفع مبلغها الاجمالي يعادل مرتب شهرين أساسيين في المتوسط.

٨٨- وفي عام ١٩٩٩، قدمت حكومة روسيا إلى مكتب العمل الدولي تقريراً مفصلاً عن تطبيق أحكام اتفاقية العمل الدولية رقم ٩٥ لعام ١٩٤٩ بشأن حماية الأجور في البلد.

٨٩- وقد حُدد الحد الأدنى لأجر العمل بالقانون الاتحادي رقم 82-FZ الصادر في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن الحد الأدنى لأجر العمل: في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، وصل هذا المبلغ إلى ١٣٢ روبلاً في الشهر، وإلى ٢٠٠ روبل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وإلى ٣٠٠ روبل في ١ تموز/يوليه ٢٠٠١. وينص القانون على حساب الإعانات وغيرها من الفوائد الاجتماعية القابلة للتطبيق على أساس مبلغ أساسي يعادل ١٠٠ روبل. وفي الربع الثالث من عام ١٩٩٩،كان الحد الأدنى لأجر العمل يمثل ٧,٩ في المائة من الحد الأدنى للمعيشة.

٩٠- وفي القطاع العام، تحدد المرتبات على أساس الجدول الوحيد الذي بدأ تطبيقه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ويحدد هذا الجدول ١٨ فئة من فئات المرتبات والقيم البيانية المناظرة لكل فئة بالنسبة للفئة الأولى، ويعاد النظر فيها دورياً لمراعاة عامل التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة والحالة المالية العامة.

٩١- وتطبيقاً للقانون الاتحادي رقم 22-FZ الصادر في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن اللوائح المتعلقة بمرتبات موظفي القطاع العام وللمرسوم الصادر عن الحكومة الروسية رقم ٣٠٩ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٩ بشأن زيادة القيم القياسية في الجدول الموحد لمرتبات موظفي القطاع العام، بلغ الحد الأدنى للمرتبات المحددة في الفئة الأولى ١١٠ روبلات في عام ١٩٩٩. وفي الربع الثالث من عام ١٩٩٩، كان الحد الأدنى للمرتب المناظر للفئة الأولى المدرجة في الجدول الموحد للمرتبات يمثل ١٠,٥ في المائة من متوسط الحد الأدنى للمعيشة في روسيا. وكانت النسبة بين أعلى فئة وأدناها في الجدول الموحد (بين الفئة الأولى والفئة الثامنة عشرة) هي ١ إلى ٨,٢٣ في عام ١٩٩٩، حيث كانت مرتبات الفئة الأولى تبلغ ١١٠ روبلات ومرتبات الفئة الثامنة عشرة تبلغ ٩٠٥ روبلات. وتطبيقاً للمرسوم رقم ٢٨٢ الصادر عن الحكومة الروسية في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠، ضربت القيم القياسية الواردة في الجدول الموحد لمرتبات موظفي القطاع العام بـ ١,٢ اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٩٢- وتقر الحكومة الروسية القيم القياسية بعد التشاور مع اتحادات نقابات العمال واتحادات أرباب العمل في جميع أنحاء البلد (المادتان ١ و ٣ من القانون الاتحادي رقم 22-FZ الصادر في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ بشأن اللوائح المتعلقة بمرتبات موظفي القطاع العام).

٩٣- ويتقاضى موظفو الحكومة مرتباً ومكافآت يتم تحديدهما بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد الروسي. ويتألف المرتب من مبلغ ثابت تضاف إليه علاوات وفقاً للمؤهلات (تناسب الدرجة الواردة في الفئة أو المرتبة الدبلوماسية) والظروف الخاصة التي تمارس فيها الوظيفة العامة، والأقدمية، والجدارة. وتحدد المكافآت بالقيمة المطلقة مع مراعاة المرتبات والعلاوات وغيرها من الزيادات.

٩٤- ولتوفير ضمانات اجتماعية لشاغلي الوظائف العامة، يتم ربط المرتبات والمكافآت بارتفاع الأسعار وفقاً للدورية المقررة بخصوص موظفي القطاع العام.

٩٥- وبوجه عام، يلزم إصلاح نظام تحديد أجر العمل في الاتحاد الروسي، ولهذا السبب يجري وضع مجموعة من التدابير لحل هذه المشكلة بالتدريج. ويتمثل الاتجاه الرئيسي في النشاط الحكومي في هذا المجال في تعديل وسائل تحديد الحد الأدنى للمرتبات. فالحد الأدنى للمرتبات على مستوى أدنى بكثير من المتوسط الأدنى للمعيشة (كان يمثل أقل من ١٠ في المائة في نهاية عام ١٩٩٩). ونتيجة لذلك، أصبحت وظيفة حفز أجر العمل عديمة الفعالية، وبدلاً من كفالة حد أدنى للدخل بات الحد الأدنى للمرتب يؤدي دوراً لا يناسبه، ألا وهو دور المعيار الفني المستخدم في تحديد المبالغ المتعلقة بالخدمات الاجتماعية والإدارية.

٩٦- وينصب الاهتمام حالياً على إعادة تأسيس وظيفة حفز الحد الأدنى للمرتب وتقريبه من الحد الأدنى للمعيشة وفصله عن نظام الخدمات الاجتماعية. ويقترح إدراج مبادئ جديدة في مقايسة الحد الأدنى للمرتب ليحدد بموجبها هذا الحد الأدنى وفقاً للنسبة بين مبلغ الحد الأدنى لأجر العمل والحد الأدنى للمعيشة لمدة سنة يحددها قانون الميزانية الاتحادية. وينبغي تحديد دورية مقايسة الحد الأدنى للمرتبات مع مراعاة نسبة التضخم.

٩٧- وينظر أيضاً في إمكانية زيادة القيمة الحقيقية للمرتبات زيادة كبيرة في جميع قطاعات وفروع الاقتصاد، وفي المؤسسات الخاضعة لسائر نظم الملكية، وزيادة حصة المرتبات إلى حد كبير في قيمة المنتجات (الخدمات) وفي الإيرادات النقدية للسكان، وفي إعادة العمل بالحافز.

٩٨- ولا يتضمن التشريع الساري في الاتحاد الروسي أية قاعدة تمييزية في مجال أجر العمل ذي القيمة المتساوية.

٩٩- وهناك علاوة على ذلك فوارق معينة بين مستوى متوسط دخل الرجال ومستوى متوسط دخل النساء، وهو مستوى يتحدد مسبقاً في نظر الكثيرين بما يسمى بالتمييز المهني في سوق العمل الحرة، وبوجود مهن "للإناث"

ومهن "للذكور"، تتسم باختلاف مستويات المؤهلات وتفاوت الأجور وفقاً لذلك. وعليه، تفيد بيانات الوكالة الروسية للإحصاءات بأن متوسط المرتب الشهري للنساء الموظفات في المؤسسات الكبيرة والمتوسطة الحجم يقل بنحو ٣٠ في المائة عن متوسط المرتب الشهري للموظفين العاملين في هذه المؤسسات من الذكور. ويحدث في نفس الوقت نوع من "الانخراط الجماعي" لليد العاملة من الذكور في قطاعات أكثر تحقيقاً للربح كانت النساء تهيمن عليها تقليدياً في روسيا مثل قطاعات التجارة وخدمات المطاعم والمالية والتأمين.

١٠٠- وقدمت معلومات أشمل عن هذه المسألة في تقرير الاتحاد الروسي عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٠١- وخلال الفترة قيد النظر، أدخل عدد من التعديلات والإضافات على التشريع الوطني الساري بشأن الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية.

١٠٢- وفي ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، تم اعتماد القانون الاتحادي بشأن أسس حماية العمل في الاتحاد الروسي، ويحدد هذا القانون بدقة صلاحيات الهيئات الحكومية في الاتحاد الروسي وصلاحيات الهيئات الحكومية في أقاليم الاتحاد، والالتزام بإنشاء خدمات لحماية العمل في المنظمات التي تمارس نشاطاً منتجاً. وقد حدد في هذا القانون نطاق انطباق التشريع المتعلق بحماية العمل، وتمّ فيه توسيع نطاق حقوق معينة يتمتع بها العامل في العمل وتمت صياغتها بعبارات أدق لتلبية شروط حماية العمل. وعليه، أدرج في هذه الحقوق حق كل عامل في تأمين اجتماعي إلزامي يوفره رب العمل من حوادث العمل والأمراض المهنية.

١٠٣- وسيسمح المعيار الذي ينطوي عليه في القانون لتنظيم الالتزام بإنشاء خدمة لحماية العمل في المنظمات التي تمارس نشاطاً منتجاً وتوظف أكثر من ١٠٠ شخص وحظر إلغاء خدمة كهذه بزيادة إمكانيات الرقابة الداخلية إلى حد كبير وإرساء الأسس لتسوية مشاكل حماية العمل تسوية شاملة.

١٠٤- ومن أجل توسيع نطاق مسؤولية رب العمل فيما يتعلق باحترام شروط السلامة والإصحاح في المؤسسات والدفاع عن مصالح العمال بشكل أفضل، أدرجت في هذا القانون مجموعة كاملة من الالتزامات الإضافية التي تقع على عاتق رب العمل.

١٠٥- وبدء سريان هذا القانون يستحث الهيئات العامة والاقتصادية على جميع المستويات وأرباب العمل والعمال على زيادة الاهتمام بشروط الإصحاح والسلامة. وسيسمح هذا القانون بتثبيت الانضباط التكنولوجي، وتعزيز الرقابة لمراعاة التعليمات المتعلقة بحماية العمل، وتنظيم دورات تدريبية على حماية العمل، والتحقق من إلمام جميع عمال المؤسسات، لا سيما مديري هذه المؤسسات، بقواعد حماية العمل، وهو ما من شأنه أن يقلل من حوادث العمل والأمراض المهنية، ومن ثم أن يساعد على تخفيض النفقات العامة وتحسين الحالة الاجتماعية للعمال.

١٠٦- وسمحت القواعد التي تم ارساؤها بموجب القانون الاتحادي للتأمين الاجتماعي الإلزامي من حوادث العمل والأمراض المهنية بالدفاع بفعالية عن مصالح ضحايا هذه الحوادث والأمراض. فاعتماد هذا القانون وبدء نفاذه قد سمحا بتسوية المسائل المعلقة والمتصلة بدفع التعويضات تسوية شبه كاملة.

١٠٧- وبينت السنة الأولى من تطبيق النصوص التشريعية وغيرها من الصكوك القانونية المعيارية التي تم اعتمادها بالفعل في مجال الحماية الاجتماعية من حوادث العمل والأمراض المهنية، أن الأمر كان يتطلب إدخال تعديلات جذرية على التصنيف المتبع في تحديد فروع الاقتصاد (فروعه الثانوية) بحسب فئة المخاطر المهنية. ويجب أن يكون الهدف من هذه التعديلات هو زيادة عدد الفروع الثانوية من الاقتصاد التي تدخل في هذا التصنيف لكي تتناسب اشتراكات التأمين على نحو أفضل مع المبالغ التي تدفعها شركات التأمين بالفعل لتعويض الأضرار التي تحدث في مكان العمل. وأنجزت أعمال في هذا الصدد من جانب وزارة العمل وصندوق التأمينات الاجتماعية في الاتحاد الروسي ووزارة الاقتصاد بالاشتراك مع الدوائر الاتحادية للسلطة التنفيذية ورابطة عموم روسيا لأصحاب المشاريع، وانتهت هذه الأعمال في أواخر عام ٢٠٠٠. وتطبيقاً للقانون الاتحادي رقم 17-FZ الصادر في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ بشأن جدول اشتراكات التأمين الاجتماعي الإلزامي من حوادث العمل والأمراض المهنية لعام ٢٠٠١، تم بالفعل تحديد الاشتراكات بحسب فئة فروع (الفروع الثانوية) الاقتصاد فيما يتعلق بـ ٢٢ فئة من فئات المخاطر المهنية (كان هناك ٤ فئات) ضمن تراوح قوامه ٠,٢ إلى ٨,٥ في المائة (مقابل ٠,٢ إلى ١٠,٧ في المائة قبل ذلك) من مرتبات المؤمن عليهم المحسوبة مع مراعاة جميع مصادر دخلهم.

١٠٨- وسيتواصل تنفيذ العمل المتعلق بتعديل الأقساط بحيث تتمشى مع المبالغ الفعلية للمكافآت التي تدفع للضحايا. وستتيح قواعد تحديد مبالغ الحسومات والزيادات المنطبقة على أقساط التأمين الواجب إقرارها ووضعها موضع التنفيذ في عام ٢٠٠١ إحراز تقدم في هذا الصدد.

١٠٩- ويتواصل في الوقت الحاضر إنجاز الأعمال المتعلقة بإعداد الصكوك القانونية المعيارية اللازمة لكي يطبق بحذافيره القانون الاتحادي للتأمين الاجتماعي الإلزامي من حوادث العمل والأمراض المهنية.

١١٠- وفي عام ٢٠٠٠، قامت وزارة العمل، بالاشتراك مع صندوق التأمينات الاجتماعية في الاتحاد الروسي، بتنظيم حملة شملت المؤسسات غرضها تعليم مبادئ حماية العمل لفئات معينة من المؤمن عليهم. وتم تدريب ما يقرب من ١٧٥ ٠٠٠ شخص في أكثر من ٢٥٠ منظمة مشاركة وفائزة بجائزة مسابقة نظمت لهذا الغرض. ولتمويل هذا النشاط، اقتطع ١٦٤ مليون روبل من ميزانية صندوق التأمينات الاجتماعية في الاتحاد الروسي.

١١١- وخلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١، تم اعتماد ١٧ لائحة مشتركة بين القطاعات بشأن حماية العمل؛ وتم التصديق على اللائحة الناظمة لإجراءات التحقيق في حوادث العمل وإحصائها بموجب

مرسوم حكومي؛ وتمت الموافقة على الاستمارات الواجب وضعها لهذا الغرض؛ واعتمدت الحكومة اللائحة الناظمة لإجـــراءات الإخطار والتحقيق والتسجيل والإحصاء بشأن الأمراض (حالات التسمم) المهنية بمرسوم حكومي؛ واعتمدت اللوائح الناظمة لتزويد العمال بملابس خاصة وأحذية خاصة وغيرها من وسائل الحماية الفردية، فضلاً عن قواعد نموذجية بحسب فرع الاقتصاد فيما يتعلق بتزويد العمال مجاناً بملابس خاصة وأحذية خاصة وغيرها من وسائل الحماية الفردية.

١١٢- وفي مجـــال الإصـــحاح وسلامة العمل، يسري في روسيا نحو ٠٠٠ ١ صك قانوني معياري مشترك بين القطاعات ونحو ٧٠٠ صك قانوني معياري قطاعي.

١١٣- وهناك أكثر من ٢٥٠ صكاً قانونياً معيارياً تحدد الشروط الدنيا للإصحاح وسلامة العمل.

١١٤- ويدخـــل مـــا تمارسه الدولة من إشراف ومراقبة من أجل احترام الشروط المنصوص عليها في الصكوك القانونية المعيارية بشأن حماية العمل ضمن اختصاص دوائر مراقبة العمل على المستوى الاتحادي والدوائر الاتحادية الأخرى التابعة للسلطة التنفيذية التي يحق لها ممارسة وظيفتي الإشراف والرقابة هاتين ضمن حدود ولايتها.

١١٥- وتـــتراوح النهج التشريعية المعتمدة في روسيا بشأن الأعمال الخطرة والشاقة وغير الصحية ما بين حظر ممارسة جميع النساء وجميع المراهقين المأجورين لهذه الأعمال حظراً تاماً وفرض قيود تحدد بحسب الفرع أو المهنة فيما يتعلق بمناولة مواد أو كواشف كيميائية محددة وقيود ملموسة تنطبق فقط على النساء الحوامل وعلى الأمهات المرضعات.

١١٦- ووفقاً للبرنامج الاتحادي الموضوع في صيغته النهائية لتحسين بيئة العمل وحماية العمل للأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٠ في روسيا، تم إعداد قوائم جديدة بالأشغال الشاقة وغير الصحية والخطرة التي يحظر فيها استخدام النساء والقصـــر الـــبالغين ١٨ عاماً واعتمادها بالمرسومين رقمي ١٦٢ و١٦٣ الصادرين عن الحكومة الروسية في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

١١٧- وروعي في وضع هذه القوائم لأغراض تقييم ظروف العمل معايير طبية-بيولوجية قائمة على أسس علمية لـــتحديد التعلـــيمات والتعليمات المضادة لاستخدام النساء والمراهقين، وهي معايير صدقت عليها وزارة الصحة واعتمدتها وزارة العمل.

١١٨- وروعـــي في وضع مشاريع القوائم الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في اتفاقيات العمل الدولية التي صدق عليها الاتحاد الروسي.

١١٩- وتتسم الحالة الراهنة في مجال حماية العمل بوقوع الحوادث بوتيرة كبيرة نسبياً نتيجة استمرار عوامل الإنتاج غير الصحية واستخدام آلات ومعدات معيبة وأساليب تكنولوجية غير مناسبة. وفي عام ١٩٩٨، أصيب ٥٠٠ ١٥٨ شخص بحادث عمل في مؤسسات تنتمي إلى ١١ فرعاً من فروع الاقتصاد الروسي تناولتها الدراسة[(١)] ومنعوا من العمل مؤقتاً بسبب العجز،منهم ٣٠٠ ٦٤ في قطاع الصناعة. وفي نفس العام، توفى ٣٠٠ ٤ عامل متأثرين بجروحهم الناتجة عن حوادث العمل، منهم٧٠٠ ١ في قطاع الصناعة، و٦٠٠ في قطاع البناء والأشغال العامة، و٥٠٠ في قطاع النقل.

١٢٠- وفي المتوسط، فإن ثُمن حوادث العمل التي تقع في السنة مرجعها عدم احترام قواعد السلامة في مراكز العمل باعتبارها تدابير واجبة التطبيق لحماية العمل (المرفق ٢).

١٢١- ويتضح من البيانات المقدمة في المرفق ٢ أن عدد حوادث العمل قد انخفض في السنوات الأخيرة، ويمكن تفسيره هذا الهبوط بتناقص عدد أيام العمل نتيجة الإجازات الإلزامية التي فرضت بمبادرة من الإدارة، بحكم تناقص عدد الوظائف في الفروع التي تناولتها الدراسة، وبإلغاء الأنشطة الإنتاجية الأكثر تسبباً في الحوادث.

١٢٢- وبلغت ساعات العمل الضائعة بسبب العجز عن العمل مؤقتاً الذي يصاب به ضحايا الحوادث في المؤسسات والمنظمات التابعة لفروع الاقتصاد التي تناولتها الدراسة ٤,٣ ملايين يوم/شخص، منها ١,٩ مليون في قطاع الصناعة. فكل ضحية من ضحايا حوادث العمل قد غابت في المتوسط نحو شهر في السنة (٢٨,٣ يوماً لجميع الفروع التي شاركت في الدراسة المتعلقة بتواتر وقوع حوادث العمل).

١٢٣- والعمل في ظل أوضاع غير صحية هو سبب الإصابة بعدة أمراض مهنية. وترد في المرفقين ٣ و٤ بيانات مقدمة من وزارة الصحة بشأن عدد الأشخاص الذين كشف التشخيص الذي أجري لهم على أنهم يعانون من مرض مهني.

١٢٤- وأفادت إحصاءات وزارة الصحة بأن ٦٦١ ٥٣ مريضاً تم في السنوات الخمس الأخيرة، لأول مرة تشخيص حالتهم بأنهم يعانون من مرض مهني.

١٢٥- ونظراً إلى الانخفاض الكبير في التمويل المرصود لتحسين ظروف العمل، وزيادة مستوى الضوضاء وما تحدثه الآلات العتيقة في كثير من الحالات من ارتجاج وتدهور الخدمات الطبية في القرى، فقد ارتفعت نسبة الأمراض المهنية لكل ٠٠٠ ١٠ عامل من ٤٣٧ ١ إلى ٦٩٤ ١. وهذا يزيد من الحاجة إلى تفتيش ظروف العمل ومراقبة تدابير السلامة المتخذة في مكان العمل وكذلك القضاء على أوجه القصور التي سجلت.

١٢٦- وتطبيقاً للقانون الاتحادي المتعلق بالتصديق على اتفاقية عام ١٩٤٧ بشأن مراقبة العمل في الصناعة والتجارة وبروتوكول عام ١٩٩٥ الملحق باتفاقية عام ١٩٤٧ بشأن مراقبة العمل في الصناعة والتجارة، واتفاقية عام ١٩٧٨ بشأن إدارة العمل (دوره ووظائفه وتنظيمه)، واتفاقية عام ١٩٨١ بشأن السلامة والإصحاح في العمل وبيئة العمل، تم اعتماد القانون الاتحادي رقم 181-FZ الصادر في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن أسس العمل في الاتحاد الروسي والمرسوم رقم ١٠٣٥ الصادر عن الحكومة الروسية في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن ممارسة الدولة الإشراف والمراقبة المتصلين باحترام تشريع الاتحاد الروسي في مجال العمل وحماية العمل.

١٢٧- وطبقاً للمرسوم الصادر عن رئيس الاتحاد الروسي رقم ٩٣٤ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بشأن وضع برنامج للإصلاحات الاجتماعية، اعتمدت الحكومة الروسية برنامج الإصلاحات الاجتماعية في الاتحاد الروسي للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ (المرسوم الصادر عن الحكومة الروسية رقم ٢٢٢ المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧). وينص هذا البرنامج على تنفيذ إصلاحات في ميادين العمل وعلاقات العمل (حماية العمل، وحماية حقوق المواطنين في ميدان العمل، وتنمية الشراكة الاجتماعية)، والاستخدام فضلا عن تنمية قدرات الموظفين، ورسم سياسة للهجرة، وإصلاح التأمين الاجتماعي، والمعاشات، ونظام الحماية الاجتماعية للسكان وغير ذلك من الفروع الداخلة في المجال الاجتماعي.

الحقوق النقابية (المادة ٨)

١٢٨- إن الاتحاد الروسي طرف في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ لعام ١٩٤٨ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، وفي الاتفاقية رقم ٩٨ لعام ١٩٤٩ بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية. وقدمت الحكومة الروسية بانتظام تقارير إلى مكتب العمل الدولي بشأن هاتين الاتفاقيتين - في عام ١٩٩٦ بشأن الاتفاقية رقم ٨٧ ثم في الأعوام ١٩٩٧ و١٩٩٨ و١٩٩٩ بشأن الاتفاقية رقم ٩٨.

١٢٩- والحقوق النقابية مضمونة في المادة ٣٠ من الدستور التي تنص على ما يلي:

"١- لكل شخص الحق في تشكيل جمعيات، بما في ذلك الحق في تشكيل نقابات للدفاع عن مصالحه. وحرية نشاط الجمعيات مضمونة.

٢- لا يجوز إكراه أحد على الانضمام إلى جمعية ما أو البقاء عضواً فيها.".

١٣٠- وممارسة هذا الحق خاضعة للقانون الاتحادي المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥ بشأن الجمعيات (رقم 82-FZ) وبالقانون الاتحادي المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن النقابات وحقوقها وحماية نشاطها (القانون رقم 10-FZ).

١٣١- ويخضع أيضاً نشاط النقابات للفصل الخامس عشر من قانون العمل للاتحاد الروسي، وهو فصل متصل بالنقابات وبمشاركة العمال في تسيير الشركات والمؤسسات والمنظمات.

١٣٢- والقانون الاتحادي بشأن النقابات وحقوقها وحماية نشاطها يعرف النقابة، في مادته ٢ (حق تشكيل نقابة عمالية)، بوصفها اتحاداً حراً بين أشخاص تربطهم مصالح مشتركة بحكم نشاطهم الاقتصادي أو المهني، يشكل بهدف تمثيل الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء الأشخاص والدفاع عنها. ويوضح القانون أن جميع النقابات تتمتع بحقوق متساوية. ويعترف القانون لأي شخص يبلغ من العمر ١٤ سنة ويمارس نشاطاً اقتصادياً أو مهنياً بالحق في تشكيل نقابة يرضى بها للدفاع عن مصالحه، وبالانضمام إلى نقابة يختارها، وأن يمارس نشاطاً نقابياً وأن ينفصل عن النقابة. ويمارس هذا الحق بحرية وبدون إذن مسبق. ويمكن للمواطنين الروسيين المقيمين في الخارج أن ينضموا إلى نقابات روسية.

١٣٣- ويمكن للأجانب وعديمي الجنسية المقيمين في إقليم الاتحاد الروسي أن يصبحوا أعضاء في النقابات الروسية، ما عدا في الحالات التي ينص عليها القانون الوطني والمعاهدات الدولية التي يكون الاتحاد الروسي طرفاً فيها.

١٣٤- ولا تفرض القوانين السارية أي قيد على ممارسة فئات معينة من العمال، منهم موظفو الدولة، وأفراد القوات المسلحة وموظفو وزارة الداخلية، للحق في الانتماء إلى نقابة أو تشكيل نقابة. وينتمي موظفو القطاع العام عموماً، باختلاف رتبهم، إلى نقابات موظفي مؤسسات الدولة، بينما ينتمي الموظفون المدنيون في القوات المسلحة إلى اتحاد نقابات القوات المسلحة الروسية.

١٣٥- وبمقتضى الفقرة ٥ من المادة ٢ من القانون بشأن النقابات، وحقوقها وحماية نشاطها، يحق للنقابات أن تشكل اتحادات إقليمية أو اتحادات حسب فرع النشاط أو التخصص المهني، سواء كانت اتحادات وطنية أو أقاليمية أو إقليمية للمنظمات النقابية. ويحق للنقابات واتحاداتها التعاون مع المنظمات النقابية القائمة في بلدان أخرى والانضمام إلى اتحادات أو منظمات دولية أو نقابية أو غير نقابية، وأن تبرم اتفاقات مع هذه الاتحادات والمنظمات.

١٣٦- وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بوجه خاص إلى اتحاد النقابات المستقلة الروسي، وهو أكبر منظمة نقابية روسية وعضو في الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة.

١٣٧- وتعترف التشريعات الروسية لعمال البلد بالحق في الإضراب. أما فيما يتعلق بالقيود القانونية، فإن المادة ١١ من القانون المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥ بشأن مبادئ الخدمة الحكومية (القانون رقم 19-FZ) تحظر على عمال القطاع العام المشاركة في إضرابات. ويحظر القانون الاتحادي بشأن مركز أفراد القوات المسلحة على هؤلاء

الأشـــخاص الإضراب أو وقف الخدمة العسكرية الإلزامية بأي طريقة أخرى على أمل تسوية مسائل متصلة بأداء هذه الخدمة.

١٣٨- ولم يسجل حتى اليوم أي إضراب شنه موظفو القطاع العام، بحيث لا توجد أي بيانات ملموسة عن تنفيذ الحظر المفروض عليهم بشأن الإضراب.

١٣٩- وتقـــلص بشـــكل ملحوظ حجم الإضرابات في عام ٢٠٠٠ بالمقارنة مع عام ١٩٩٩، إذ انخفض عدد المـــنظمات الـــتي شـــنت إضرابات (كان عددها ٩٢٥ منظمة) بنسبة ٨٩ في المائة وانخفض عدد المشاركين في الإضرابات (٠٠٠ ٣٥ شخص) بنسبة ٨٦ في المائة.

١٤٠- واعتمد في أيار/مايو ١٩٩٩ القانون الاتحادي بشأن اللجنة الثلاثية الروسية لتنظيم العلاقات الاجتماعية المهـــنية (القانون رقم 92-FZ). وتتألف اللجنة من ممثلي اتحادات نقابية وطنية، وجمعيات أرباب العمل الوطنية والحكومة؛ وهي تنهض أساساً بمهمة تنظيم العلاقات الاجتماعية - المهنية بين الكيانات الأعضاء فيها والتوفيق بين مصالحها الاجتماعية - الاقتصادية.

١٤١- وأُقـــرَّ في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩ النظام الأساسي للجنة الثلاثية الروسية لتنظيم العلاقات الاجتماعية - المهنية، مما مكَّن هذه الهيئة من اتخاذ قرارات تنفيذية وفقاً لإجراءات دقيقة.

١٤٢- وفي نهاية عام ١٩٩٩، وقعت اتفاقية عامة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ لكي تنفَّذ بالكامل وفي الوقت المناسب الاتفاقـــات المبرمة في أعقاب المفاوضات بين الاتحادات النقابية الوطنية واتحادات أرباب العمل الوطنية والحكومة الروســـية. وتعهدت الأطراف في هذه الاتفاقية بالتعاون معاً على تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين، وضمان زيادة حقيقية في المرتبات، وجعل المرتبات تؤدي من جديد دورها في الحفز على تحقيق إنتاجية عالية والمساهمة في خلق إيرادات للسكان.

الحق في الضمان الاجتماعي (المادة ٩)

١٤٣- لم يصـــادق الاتحـــاد الروسي على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ لعام ١٩٥٢ بشأن الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ولا اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٢١ لعام ١٩٦٤ بشأن إعانات إصابات العمل، ولا الاتفاقية رقم ١٢٨ لعام ١٩٦٧ بشأن إعانات العجز والشيخوخة والورثة، والاتفاقية رقم ١٣٠ لعام ١٩٦٩ بشـــأن الرعاية الطبية وإعانات المرض، أو الاتفاقية رقم ١٦٨ لعام ١٩٨٨ بشأن النهوض بالعمالة والحماية من البطالة.

١٤٤- وتنص المادة ٧ من الدستور على ما يلي: "الاتحاد الروسي دولة اجتماعية تهدف سياستها إلى تهيئة ظروف تكفل عيشاً كريماً وحرية تفتح الشخص". "وتتوفر في الاتحاد الروسي الحماية لعمل الأفراد ولصحتهم؛ ويكفل في الاتحـــاد الروسي حد أدنى مضمون للأجور؛ وتُضمن في الاتحاد الروسي مساعدة الدولة للأسرة والأمومة والأبوة والطفولـــة والمعوقـــين والمسنين؛ ويقوم في الاتحاد الروسي نظام للخدمات الاجتماعية، وهناك معاشات تقاعدية مقررة، وتقدم منح حكومية وغير ذلك من ضمانات الحماية الاجتماعية".

١٤٥- وتضمن في روسيا خدمات الضمان الاجتماعي التالية[٢]:

(أ) الرعاية الطبية؛

(ب) علاوات المرض؛

(ج) علاوات الأمومة؛

(د) إعانات الشيخوخة؛

(هـ) إعانات الإعاقة؛

(و) إعانات فقدان السند العائلي؛

(ز) العلاوات في حالات حوادث الشغل؛

(ح) إعانات البطالة؛

(ط) الإعانات العائلية.

١٤٦- واعتمد في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ قانون اتحادي بشأن المعونة الاجتماعية الحكومية (القانون رقم FZ-178) لحمايـــة حقـــوق الســـكان الاجـــتماعية. ويضع هذا القانون مبادئ قانونية وتنظيمية منسجمة في مجال المعونة الاجتماعية الحكومية المقدمة إلى الأسر والأشخاص الوحيدين من ذوي الدخل الضعيف.

١٤٧- والقـــانون الاتحـــادي المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن التأمينات الاجتماعية الإلزامية (القانون رقم FZ-165) الذي دخل حيز التنفيذ في نفس العام، يحدد نطاق تطبيق التأمين الاجتماعي الإلزامي والمستفيدين منه، وأنواع المخاطر وتغطيتها، وكذلك حقوق وواجبات المتمتعين بالتأمين وجهات التأمين؛ وينشئ القانون أيضاً إدارة نظام التأمينات الاجتماعية الإلزامية وأُسس تمويل هذا النظام.

١٤٨- ويتوقع أن تقدم الدولة معونة اجتماعية بغية دعم مستوى معيشة الأسر والأشخاص الوحيدين الذين يقل متوسط دخلهم (على أساس الفرد) عن مستويات الحد الأدنى للأجور المحدد لمختلف الأقاليم والمناطق والمقاطعات والجمهوريات التي يتألف منها الاتحاد الروسي، وكذلك ليكون استخدام أموال الميزانية محدد الأهداف ورشيداً.

١٤٩- وبمقتضى المادة ١١ من القانون الاتحادي بشأن المعونة الاجتماعية الحكومية، يحدد مبلغ المعونة المعنية بموجب تشريعات مختلف الجهات التي يتألف منها الاتحاد الروسي.

١٥٠- وتقدم معونة اجتماعية حكومية على سبيل الاستثناء أو لفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر إما (أ) نقداً (الاستحقاقات الاجتماعية والإعانات والعلاوات وغير ذلك)؛ أو (ب) عيناً (وقود وأغذية وملابس وأحذية وأدوية وغير ذلك).

١٥١- وتموّل المعونة الاجتماعية الحكومية من الميزانية الاتحادية، ومن ميزانية الجمهوريات التي يتألف منها الاتحاد الروسي ومن ميزانية الهيئات المحلية.

١٥٢- وسعياً لإتاحة الظروف اللازمة لضمان العيش الكريم والعمل لقدماء المحاربين، فضلاً عن تقدير واحترام المجتمع لهم، اعتُمد في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ قانون اتحادي (القانون رقم 5-FZ) بشأن قدماء المحاربين (وهو قانون عُدل واستُكمل فيما بعد). وتتاح لقدماء المحاربين في مجال الحماية الاجتماعية تسهيلات في المجالات التالية:

(أ) معاشات تقاعدية، وتخفيضات ضريبية، وبدلات؛

(ب) منح وحيازة وبناء وصيانة المسكن؛

(ج) دفع تكلفة المعدات الجماعية والخدمات المجتمعية وكذلك خدمات التوزيع؛

(د) الرعاية الطبية وأجهزة تقويم الأطراف، والإقامة في المؤسسات الاستشفائية والأدوية والمواد شبه الطبية؛

(هـ) وسائل النقل والتنقل؛

(و) التوظيف والتدريب وإعادة التأهيل وظروف العمل؛

(ز) التمتع بخدمات الاتصالات، والخدمات الثقافية والسمعية البصرية وكذلك خدمات الصحة بواسطة الرياضة؛

(ح) الخدمات الاجتماعية والمعونة الاجتماعية والقانونية.

١٥٣- وتحـــدد العلاوات المدفوعة في حالة المرض بنسبة ٦٠ في المائة من المرتب بعد أقل من خمس سنوات من العمـــل بدون انقطاع، ثم تصل تلك النسبة إلى ٨٠ في المائة من المرتب بعد فترة عمل تتراوح بين ٥ و٨ سنوات وتصل إلى ١٠٠ في المائة بعد العمل لمدة تفوق ثماني سنوات (أو عندما يعيل العاطل عن العمل ما لا يقل عن ثلاثة أطفال). ويقابل الحد الأدنى من العلاوة ٩٠ في المائة من الحد الأدنى للأجر.

١٥٤- ويدفـــع عموماً المعاش التقاعدي فور بلوغ ٦٠ سنة للرجال الذين عملوا لمدة ٢٥ سنة على الأقل وفور بـــلوغ ٥٥ سنة للنساء اللاتي عملن لمدة لا تقل عن ٢٠ سنة. وخفض سن المعاش وعدد سنوات الخدمة بالنسبة للأشخاص العاملين في أشغال تحت سطح الأرض أو القائمين بأشغال مضرة أو شاقة بوجه خاص، وبالنسبة كذلك لفـــئات معينة من الأشخاص، ولا سيما النساء اللاتي لهن خمسة أطفال أو أكثر وقمن بتربيتهن حتى بلوغهم ثماني سنوات، وأُمهات المعوقين منذ الطفولة والمعوقين من الفئة الأولى والمكفوفين وغيرهم من المعوقين.

١٥٥- ويعـــادل المعاش التقاعدي ٥٥ في المائة من المرتب، زائداً ١ في المائة عن كل سنة من العمل كاملة بعد عدد السنوات الذي يعطي الحق في تلقي المعاش التقاعدي بالكامل. ومبلغ المعاش التقاعدي المحسوب بهذه الطريقة لا يمكن أن يتجاوز ٧٥ في المائة من المرتب.

١٥٦- ويُحســـب المعاش التقاعدي على أساس متوسط المرتب الشهري للأربعة والعشرين شهراً السابقة لطلب الإحالة على المعاش، أو أي فترة عمل لمدة ٦٠ شهراً متتالياً خلال كامل الحياة المهنية.

١٥٧- والمبـــلغ الأدنى للمعاش التقاعدي لعدد من سنوات الخدمة المقابل للحد الأدنى اللازم من سنوات الخدمة لتلقي معاش كامل يعادل ما لا يقل عن المبلغ المحدد بموجب القانون الاتحادي المعمول به.

١٥٨- وفي حالـــة الخدمة طيلة عدد من السنوات لا يقل عن ٥ سنوات وإنما يقل على ٢٥ سنة للرجال أو ٢٠ للنساء، يُحسب مبلغ المعاش التقاعدي على أساس المعاش الكامل وهو متناسب مع عدد سنوات الخدمة الفعلية.

١٥٩- ويمكـــن أن يضاف إلى المعاش التقاعدي مبلغ تكميلي عن كل شخص معال غير قادر عن العمل ويعادل هذا المبلغ ثلثي الحد الأدنى من المعاش التقاعدي عن كل شخص معال، أو يضاف مبلغ تكميلي يعادل الحد الأدنى من المعاش التقاعدي فيما يخص الرعاية التي تمنح لمتقاعد معاق من الفئة الأولى أو لمتقاعد معاق بلغ سنه ٨٠ سنة.

١٦٠- وفي نهايـــة عام ١٩٩٩، كان عدد المتقاعدين في روسيا يبلغ ٣٨ مليون نسمة (استناداً إلى بيانات وزارة العمل الروسية).

١٦١- واعـــتُمد في ٢١ تمـــوز/يوليه ١٩٩٧ قانون اتحادي يحدد إجراءات حساب المعاشات الحكومية وزياداتها (القـــانون رقـــم 113-FZ) بهدف تحقيق انسجام أفضل بين المعاشات التقاعدية وسنوات الخدمة. وبموجب هذا

القانون، يُحسب مبلغ المعاش التقاعدي بواسطة قيمة تُسمى المضارب الشخصي للمتقاعد. ويراجع مبلغ المعاشات المحسوب بواسطة هذا المضارب مرة كل ثلاثة أشهر على أساس معلومات تقدمها اللجنة الحكومية للإحصاءات في الاتحاد الروسي بشأن تطور متوسط المرتب الشهري في البلد. أما المعاشات التي تحدد مبالغها بدون تطبيق المضارب، فهي ترفع أيضاً أربع مرات على الأقل في السنة بمقايستها مع زيادة متوسط المرتب الشهري.

١٦٢- وينص التشريع النافذ على منح معاشين في الحالات المنصوص عليها في المادة ٥ في القانون المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ بشأن المعاشات الحكومية (القانون رقم ٣٤٠-١) (المعدلة بالقانون الاتحادي رقم 72-FZ المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٥، والقانون الاتحادي رقم 110-FZ المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٩، والقانون الاتحادي رقم 163-FZ المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ و٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠) إما لمعوقي الحرب أو لقدماء المحاربين الذين اشتركوا في الحرب الوطنية الكبرى والذين أصبحوا معوقين نتيجة مرض أو حادث شغل أو نتيجة أحداث أخرى، وكذلك لأرامل المحاربين المشاركين في الحرب ضد فنلندا، أو الحرب الوطنية الكبرى أو الحرب ضد اليابان اللاتي لم يتزوجن ثانية، وفي الختام لوالدي المجند الذي أدى الخدمة العسكرية.

١٦٣- والقانون الاتحادي المؤرخ ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بشأن إجراءات مراعاة الأشخاص في نظام المعاشات الحكومية (القانون رقم 27-FZ) يحدد الأسس القانونية ومبادئ التنظيم المتعلقة بمراعاة البيانات الفردية عن الأشخاص الذين يسري عليهم التشريع النافذ بشأن المعاشات الحكومية.

١٦٤- والقانون الاتحادي المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٨ بشأن صناديق المعاشات التقاعدية غير العمومية في الاتحاد الروسي (القانون رقم 75-FZ)، الرامي إلى تحسين الإيرادات البديلة للعمال الذين توقفوا عن ممارسة أنشطتهم المهنية، ينظم العلاقات القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي ينشئها الدستور، وينظم نشاط وتصفية صناديق المعاشات التقاعدية غير العمومية ويحدد المبادئ الأساسية لممارسة الدولة رقابتها على أنشطة هذه الصناديق.

١٦٥- وصناديق المعاشات التقاعدية غير العمومية آليات غير تجارية ذات صبغة اجتماعية لها هياكل وأنظمة قانونية خاصة بها، ويتمثل نشاطها حصراً في ضمان معاش تقاعدي للمشاركين فيها على أساس اتفاقات محددة.

١٦٦- ويشمل نشاط أحد صناديق المعاشات التقاعدية غير العمومية بوجه خاص تلقي الاشتراكات في الصندوق، وتوزيع الأموال الاحتياطية ومراقبة الالتزامات الأخرى للصندوق في مجال المعاشات التقاعدية.

١٦٧- ونظرت الحكومة الروسية في مسائل تتصل بإصلاح نظام المعاشات التقاعدية. وعمد مجلس وطني لدى رئيس الاتحاد الروسي مكلف بإصلاح المعاشات التقاعدية، أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم ١٣٧ المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠١، إلى إقرار برنامج لهذا الغرض.

١٦٨- ولكي تراقب المدفوعات وتسدد ديون صندوق المعاشات التقاعدية وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم ١٦٤٧ المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ الذي يضع تدابير إضافية بغية مراقبة حسابات صندوق المعاشات التقاعدية وديونه، وكذلك وفقاً للقانون الاتحادي المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٩ بشأن ميزانية صندوق المعاشات التقاعدية لعام ١٩٩٩ (القانون رقم 56-FZ)، أعيدت هيكلة دفع الاشتراكات المتخلفة المستحقة من المنظمات. وحرصاً على زيادة مدخلات الموارد المالية لصندوق المعاشات التقاعدية، أصدرت الحكومة الروسية مراسيم تأذن لصندوق المعاشات التقاعدية باستلاف أموال من بنك الادخار الروسي وإصدار أوراق مالية (أسهم وسندات).

١٦٩- وتمكن صندوق المعاشات التقاعدية، بفضل استقرار إيراداته في عام ١٩٩٩، من أن يتدارك بالكامل في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ تأخّره في دفع المعاشات وبدأ يسدِّد بانتظام المعاشات المستحقة. ورفعت المعاشات التقاعدية مرتين في عام ١٩٩٩ (مرة أولى بنسبة ١٢ في المائة يوم ١ أيار/مايو ومرة ثانية بنسبة ١٥ في المائة يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر)، كما رُفع مبلغ العلاوة التصحيحية المدفوعة للمتقاعدين من ذوي الدخل الضعيف. وفي نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، دُفعت لجميع المتقاعدين علاوة استثنائية.

١٧٠- وتطبيقاً للقانون الاتحادي المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥ بشأن الإعانات التي تدفعها الحكومة (القانون رقم 81-FZ)، أنشئت خمسة أنواع من العلاوات المتصلة بالأمومة وبالولادة وبتعليم الأطفال وهي:

(أ) علاوة الحمل والوضع؛

(ب) العلاوة الوحيدة الممنوحة للنساء اللاتي يقمن في مؤسسة طبية في الأشهر الأولى من الحمل؛

(ج) العلاوة الوحيدة للولادة؛

(د) العلاوة الشهرية للإجازة الأبوية لما بعد الولادة المدفوعة حتى يبلغ الطفل سنة ونصف من العمر؛

(ه) العلاوة الشهرية للطفل.

١٧١- ويحق للنسوة التالي ذكرهن تلقي علاوة الحمل والوضع:

(أ) المرأة المستفيدة من التأمينات الاجتماعية الحكومية والمرأة التي تسرَّح من وظيفتها بحكم تصفية شركة أو غلق مؤسسة أو منظمة، طيلة الاثني عشر شهراً السابقة لتسجيل المرأة في قائمة العاطلين عن العمل؛

(ب) المرأة التي تتوقف عن العمل من أجل الدراسة في مؤسسات التدريب المهني (في مراحل التدريب الابتدائي والثانوي والجامعي وما بعد الجامعي)؛

(ج) المرأة المتطوعة في القوات المسلحة أو المعينة موظفة أو رئيسة دائرة في وزارة الداخلية وكذلك في مؤسسات ودوائر نظام تطبيق العقوبات؛

(د) المرأة التي تنتمي لسلك الموظفين المدنيين العاملين في القوات المسلحة الروسية المتمركزة في إقليم دول أخرى، في الحالات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد الروسي؛

(هـ) المرأة من جميع الفئات المذكورة أعلاه التي تتبنى طفلاً.

١٧٢- وفي عـــام ١٩٩٩، حُددت علاوة خاصة بالتبني. ويحق للعامل الذي يتبنى طفلاً التمتع بإجازة بداية من تاريخ التبني وحتى اليوم السبعين ضمناً بعد ولادة الطفل المتبنَّى، وهي فترة قوامها ١١٠ أيام بعد الولادة في حالة تبني طفلين أو أكثر[٣].

١٧٣- وتحدد علاوة الحمل والوضع على النحو التالي:

(أ) بالنســـبة إلى متوســـط المرتب (الدخل) في مكان العمل، في حالة المرأة المستفيدة من التأمينات الاجتماعية الحكومية والمرأة الموظفة التابعة لملاك الموظفين المدنيين في القوات المسلحة الروسية المتمركزة في إقليم دول أخـــرى، حسب الظروف المكفولة بالمعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد الروسي. وتحدد الحكومة الروسية طريقة حساب متوسط المرتب (الدخل)؛

(ب) ١٠٠ روبل في حالة المرأة المسرحة من وظيفتها بحكم تصفية شركة أو غلق مؤسسة أو منظمة، طيلة الاثني عشر شهراً قبل تسجيلها في قائمة العاطلين عن العمل؛

(ج) مبلغ المنحة في حالة المرأة التي تتوقف عن العمل للدراسة في مؤسسات التدريب المهني في مراحل التدريب الابتدائي والثانوي والجامعي أو في مؤسسات التدريب المهني لمرحلة ما بعد الجامعة؛

(د) بالنسبة إلى الراتب في حالة المرأة المتطوعة في القوات المسلحة أو المعينة موظفة أو رئيسة دائرة في وزارة الداخلية أو مؤسسات ودوائر نظام تطبيق العقوبات.

١٧٤- وإضافة إلى علاوة الحمل والوضع، يحق للمرأة التي تقيم في مؤسسة صحية خلال الأشهر الأولى من الحمل (حتى الأسبوع الثاني عشر) أن تتلقى علاوة وحيدة. ومبلغ البدل هو ١٠٠ روبل.

١٧٥- ويحق لأحد الأبوين أو للشخص الذي يقوم مقامهما تلقي العلاوة الوحيدة للولادة (أو علاوة التبني طالما لم يبلغ الطفل ٣ أشهر من العمر).

١٧٦- وتدفع العلاوة المذكورة أعلاه عدد ما يولد أو (يتم تبنيه) من الأطفال. وعلاوة الولادة (التبني) الوحيدة هي ٥٠٠ ١ روبل.

١٧٧- ويحق للأشخاص التالي ذكرهم تلقي العلاوة الشهرية للإجازة الأبوية لما بعد الولادة حتى يبلغ الطفل سنة ونصف من العمر:

(أ) الوالـــدة أو الوالد أو أي فرد آخر من الأسرة أو الوصي الذي يرعى فعلاً الطفل والذي يستفيد من التأمينات الاجتماعية الحكومية؛

(ب) الوالدة التي توقفت عن العمل من أجل الدراسة في إحدى مؤسسات التدريب المهني (في مراحل التدريب الابتدائي أو الثانوي أو الجامعي أو فيما بعد الجامعي)؛

(ج) الوالدة المتطوعة في القوات المسلحة أو التي عُيِّنت موظفة أو رئيسة دائرة في وزارة الداخلية أو في مؤسسات ودوائر نظام تطبيق العقوبات؛

(د) الوالـــدة المســـرحة من وظيفتها في أثناء الحمل، أو في أثناء إجازة الحمل والوضع، أو في أثناء الإجـــازة الأبويـــة لما بعد الولادة، وهي إجازات تمتد حتى بلوغ الطفل سنة ونصف من العمر، أو بسبب تصفية شركة أو غلق مؤسسة أو منظمة، بما في ذلك الشركات أو المؤسسات والمنظمات أو الوحدات العسكرية الموجودة خارج حدود الاتحاد الروسي؛

(هـ) الوالدة التي تكون موظفة مدنية في القوات المسلحة الروسية المتمركزة في إقليم دول أخرى، في الحالات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد الروسي؛

(و) الوالـــدة المسرحة من عملها خلال حملها أو إجازة الحمل والوضع أو إجازة الأمومة في فترة ما بعد الولادة، حتى بلوغ الطفل سنة ونصف من العمر، أو في نهاية مدّة تجنيدها (الطوعي) في الوحدات العسكرية المـــتمركزة خارج حدود الاتحاد الروسي، أو عندما ينقل زوجها من تلك الوحدات العسكرية ويعود إلى الاتحاد الروسي.

١٧٨- والعلاوة الشهرية لإجازة الأمومة في فترة بعد الولادة، المدفوعة حتى بلوغ الطفل سنة ونصف من العمر، تتمثل في ٢٠٠ روبل بغض النظر عن عدد الأطفال الذين يرعاهم الشخص المعني.

١٧٩- ويحـــق أن يتلقى العلاوة الشهرية للطفل أحد والديه (أو أحد الوالدين بالتبني، أو الوصي أو القيِّم) لكل طفل مولود أو مُبنى أو خاضع لوصاية (أو قوامة) ذلك الشخص ويعيش معه. وتدفع هذه العلاوة حتى يبلغ الطفل

١٦ سنة من العمر (أو إذا كان يواصل دراسته في مؤسسة تعليمية، حتى نهاية دراسته وعلى أقصى تقدير حتى بلوغه ١٨ سنة من العمر)؛ وتقدم هذه العلاوة إلى الأسر التي لا يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها الحد الأدنى للأجور المحددة في الجمهوريات التي يتألف منها الاتحاد الروسي والتي يكون رب الأسرة مسؤولاً عنها.

١٨٠- وتبلغ العلاوة الشهرية لكل طفل ٧٠ روبلاً وتدفعها دوائر الحماية الاجتماعية للسكان في مكان إقامة الأسرة حتى يبلغ الطفل ١٦ سنة من العمر (أو إذا كان يواصل تعليمه في مؤسسة تعليم عام حتى نهاية دراساته وعلى أقصى تقدير حتى بلوغه ١٨ سنة من العمر). وتضاعف هذه العلاوة عندما تكون الوالدة تربي طفلها بمفردها (١٤٠ روبلاً) وترفع بنسبة النصف (١٠٥ روبلات) عندما يمتنع أحد الوالدين عن دفع النفقة أو عندما يستحيل استرجاع تلك النفقة لأسباب أخرى منصوص عليها في التشريع الروسي، وكذلك في حالة المجندين.

١٨١- ولا حقّ في العلاوة الشهرية عن الطفل بالنسبة للأسر التي يتجاوز فيها متوسط دخل الفرد الحد الأدنى للأجور المحدد في الجمهوريات التي يتألف منها الاتحاد الروسي والتي تكون مسؤولة عن الطفل.

١٨٢- وتدفع علاوة عن الطفل المريض الذي لا يتجاوز عمره ٧ سنوات لأحد الوالدين أو لأي فرد آخر في الأسرة (الممثل الشرعي) طيلة الرعاية الإسعافية أو الإقامة مع الطفل في مستشفى؛ أما الأطفال الذين تتجاوز أعمارهم ٧ سنوات، فتدفع هذه العلاوة عنهم لمدة أقصاها ١٥ يوماً ما لم تمدد تلك الفترة بناء على مشورة طبية[٤].

١٨٣- وطيلة الأيام التقويمية السبعة الأولى، أو الأيام العشرة الأولى في حالة الوالدة التي تربي أطفالها بمفردها أو الأرملة (الأرمل) والمطلقات (المطلقون) وزوجات من يقضون الخدمة العسكرية النظامية - يتراوح مبلغ العلاوة للطفل المريض بين ٦٠ في المائة و١٠٠ في المائة من المرتب ويحدد مبلغ العلاوة حسب عدد سنوات الخدمة المتواصلة. وبداية من اليوم الثامن أو اليوم الحادي عشر في حالة الوالدة التي تربي أطفالها بمفردها، والأرامل والمطلقات (المطلقون) وزوجات من يقضون الخدمة العسكرية النظامية، تنخفض هذه العلاوة إلى نسبة ٥٠ في المائة من المرتب أياً كان عدد سنوات الخدمة المتواصلة.

١٨٤- وفي حالة مرض الوالدة، تمنح علاوات عن الطفل أو الطفل المعاق وفقاً للقواعد العامة وتدفع هذه العلاوات حتى بلوغ الطفل الثالثة من العمر أو السادسة عشرة إذا كان معاقاً.

١٨٥- والقانون الاتحادي المؤرخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠ بشأن طريقة حساب مبالغ المنح والعلاوات الاجتماعية (القانون رقم 122-FZ) الذي أنشأ بداية من عام ٢٠٠١ نظام العلاوات المحددة المبلغ، وليست المحسوبة على أساس نسبة مئوية من الأجر الأدنى، قانون ينص على إعادة النظر سنوياً في مبلغ هذه العلاوات.

١٨٦- والإعانات النقدية المقدمة من الدولة للأشخاص الذين لهم أطفال تخصم من صندوق الضمان الاجتماعي للاتحاد الروسي ومن الميزانية الاتحادية وميزانيات الجمهوريات التي يتألف منها الاتحاد الروسي.

١٨٧- وبالتوازي مع الحماية الاجتماعية المتاحة على الصعيد الاتحادي في شكل علاوات، تتخذ الجمهوريات التي يتألف منها الاتحاد الروسي تدابير تكميلية لها طابع المعونة الاجتماعية لفائدة الأسر التي لها أطفال وذلك في إطار البرامج الإقليمية للمعونة الاجتماعية المقدمة إلى السكان. وتضاف إلى العلاوات التي تحدد مبالغها بموجب القانون مبالغ وإعانات تكميلية مخصصة لأضعف الفئات (الأسر كثيرة الأفراد والأسر "الناقصة" وغير ذلك).

١٨٨- ويضع قانون العمل للاتحاد الروسي قواعد تضمن سبل عيش الأشخاص العاجزين مؤقتاً عن العمل. وتنص المادة ٢٤٠-١ من قانون العمل على أن يحدد القانون إجراءات تقديم إعانات الضمان الاجتماعي ومبالغها.

١٨٩- واعتمد في عام ١٩٩٨ قانون بشأن التأمين الإلزامي من حوادث الشغل والأمراض المهنية، وهو قانون يضع على الصعيد الوطني الأسس القانونية والاقتصادية والتنظيمية للتأمين الإلزامي من الحوادث والأمراض المذكورة، ويحدد إجراءات التعويض عن الأضرار اللاحقة بأرواح وصحة العمال أثناء قيامهم بمهامهم المهنية، وفقاً لعقود تشغيلهم (أو وفقاً لعقد التشغيل المؤقت أو القيام بعمل معين) وفي الحالات الأخرى المبينة في القانون.

١٩٠- ولأغراض تطبيق المرسوم الرئاسي رقم ٧٢٩ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (المسائل المتعلقة بالصندوق الاتحادي للتأمين الإلزامي من المرض)، أصدرت الحكومة الروسية المرسوم رقم ٨٥٧ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٨ الذي وافقت بموجبه على عقد تأسيس صندوق التأمين الإلزامي من المرض وقررت الحكومة أن تكون مهمة هذا الصندوق تجسيد سياسة الدولة في هذا المجال، علماً بأن المفروض في هذا التأمين أن يكون جزءاً لا يتجزأ من التأمينات الاجتماعية الحكومية.

١٩١- والضرر المتكبد نتيجة فقدان القدرة على العمل أثناء القيام بمهام مهنية سواء نتيجة حادثة شغل أو مرض مهني، ضرر يعوض بمعاش يعادل المرتب أو يتناسب معه، حسب درجة فقدان القدرة على العمل. وتعوض أيضاً النفقات الإضافية الناجمة عن العجز (العلاج وأجهزة التقويم وغير ذلك). وفي حالات معينة، تقدم إعانات استثنائية. وثمة أيضاً مجال تعويض الضرر المعنوي.

١٩٢- وفي حالة حادث شغل أو مرض مهني، تدفع مبالغ تعادل المرتب ١٠٠ في المائة حتى الحصول على شهادة بالعجز عن العمل. وبعد الحصول على تلك الشهادة، يحدد مبلغ المستحقات بما يتناسب مع درجة العجز عن العمل على أساس متوسط المرتب الشهري للإثني عشر شهراً السابقة للحادث أو المرض. ويتواصل دفع هذه المستحقات حتى شفاء المصاب أو حتى يبدأ دفع معاش العجز.

١٩٣- ويحق للمعاقين من الفئتين الأولى والثانية تلقي معاش يعادل ٧٥ في المائة من مرتباتهم، ويجوز للمعاقين من الفئة الثالثة تلقي معاش يقابل ٣٠ في المائة من مرتباتهم. ومبلغ معاش الإعاقة من الفئتين الأولى والثانية لا يمكن في أيـــة حال (ولا سيما عندما يكون عدد سنوات الخدمة غير كاف) أن يكون أدنى من ثلثي الحد الأدنى من المعاش التقاعدي.

١٩٤- والمعاش الاجتماعي المدفوع للمعوقين من الفئة الأولى وكذلك المعاش المدفوع للمعوقين من الفئتين الأولى والثانية المعاقين منذ الطفولة والمعاقين الشبان البالغين من العمر ١٨ سنة يعادل الحد الأدنى من المعاش التقاعدي. أما المعاش المدفوع للمعوقين من الفئة الثالثة، فهو يعادل نصف هذا المعاش.

١٩٥- وفي حالـــة وفـــاة معيل الأسرة، يدفع معاش لجميع أفراد الأسرة العاجزين عن العمل الذين كان يعيلهم المتوفى، ويبلغ المعاش ٣٠ في المائة من مرتب المتوفى عن كل فرد من الأسرة عاجز عن العمل. ولا يقل هذا المعاش في أيـــة حال من الأحوال عن ثلثي الحد الأدنى من المعاش التقاعدي؛ ويعادل هذا المعاش ١٥٠ في المائة من الحد الأدنى من المعاش التقاعدي عن كل طفل فقد كلا والديه.

١٩٦- وبموجب قانون الاتحاد الروسي المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ بشأن تشغيل السكان (المنقح بالقوانين الاتحاديـــة رقم 36-SZ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ورقم 85-FZ المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ورقـــم 175-FZ المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، ورقم 195-FZ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ورقم 122-FZ المـــؤرخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠)، يعتبر عاطلاً عن العمل الشخص القادر على العمل والذي لا عمل ولا دخل لـــــه، والشخص المسجل في سجلات دوائر التشغيل للعثور على عمل يناسبه والشخص الذي يبحث عن عمل والمستعد لقبول العمل. وتحدد الحكومة الروسية إجراءات تسجيل العاطلين عن العمل.

١٩٧- والعلاوات المدفوعة للعاطلين عن العمل، أيا كانت أسباب تسريحهم من وظائفهم، تشكل نسبة مئوية من متوســـط المـــرتب المدفوع طيلة الثلاثة أشهر الأخيرة في آخر وظيفة شغلوها: وتبلغ ٦٠ في المائة من هذا المرتب خـــلال الثلاثة أشهر الأولى من البطالة و٤٥ في المائة فيما بعد، إذا شغل المعني بالأمر وظيفة مدفوعة الأجر على أساس غير متفرغ لمدة لا تقل عن ٢٦ أسبوعاً تقويمياً أو طوال فترة تعادل ٢٦ أسبوعاً من العمل المتفرغ بالكامل، وذلك خلال الاثني عشر شهراً قبل بداية البطالة.

١٩٨- وعـــلى أيـــة حال، فإن علاوة البطالة لا تفوق الحد الأدنى للأجور المحدد، حسب الإجراءات القائمة، للجمهوريات التي يتألف منها الاتحاد الروسي التي يتبعها العاطل عن العمل ولا تقل تلك العلاوة عن ٢٠ في المائة من هذا الحد الأدنى. ولا يقل مبلغ العلاوة عن ١٠٠ روبل.

١٩٩- والأشخاص الذين يبحثون عن أول عمل (والذين لم يعملوا قط من قبل) والذين ليس لديهم أي مهنة ولا مؤهلات، أو الذين يسعون لاستئناف نشاط بعد توقف طويل (لمدة أكثر من سنة) وكذلك الأشخاص الذين سرحوا من وظائفهم لسبب ما خلال الإثني عشر شهراً السابقة لبداية البطالة بدون أن يكونوا قد شغلوا عملاً مأجوراً خلال ٢٦ أسبوعاً تقويمياً خلال تلك الفترة والمسجلون في سجل العاطلين عن العمل، يتلقون علاوة تعادل ٢٠ في المائة من الحد الأدنى للأجور، حسب الإجراءات القائمة، للجمهوريات التي يتألف منها الاتحاد الروسي التي يتبعها الباحثون عن عمل، ولا تقل العلاوة عن ١٠٠ روبل.

٢٠٠- والأشخاص الذين عملوا طيلة عدد كاف من السنوات يؤهلهم، وفقاً للتشريعات المتصلة بالمعاشات التقاعدية، لتلقي معاش تقاعدي، بما في ذلك تلقي معاش بشروط مواتية، ولكنهم لم يبلغوا سن التقاعد، يمكنهم تلقي علاوات بطالة بعد الإثني عشر شهراً النظامية، علماً بأن مدة العلاوات تمدد بأسبوعين تقويميين عن كل سنة عمل تتجاوز عدد السنوات المطلوب.

٢٠١- ولا يمكن دفع علاوات البطالة لمدة تفوق ١٢ شهراً لكل فترة بطالة إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع النافذ. ولا يمكن دفع علاوة البطالة طيلة ما يزيد على ٢٤ شهراً تقويمياً في كل فترة ٣٦ شهراً.

٢٠٢- والأشخاص الذين تعرضوا للإشعاع نتيجة حادث تشيرنوبيل أو نتيجة حوادث أو كوارث إشعاعية أخرى والذين سجلوا في سجل العاطلين عن العمل يحق لهم تلقي علاوات تكميلية إضافة إلى علاوات البطالة (وفقاً لقانون الاتحاد الروسي بشأن توفير الحماية الاجتماعية للأشخاص الذين تعرضوا للإشعاع نتيجة الكارثة التي حصلت في محطة تشيرنوبيل).

٢٠٣- أما فيما يتعلق بالإعانات التكميلية، فإذا كان العاطل عن العمل يعيل أشخاصاً، ترفع الإعانات بنسبة ١٠ في المائة من الحد الأدنى للأجور، وفقاً للإجراءات القائمة، للجمهوريات التي يتألف منها الاتحاد الروسي التي يتبعها العاطل عن العمل وتبلغ ما لا يقل عن ٥٠ روبلاً عن كل شخص معال. ولا يمكن أن يتجاوز الحد الأقصى للعلاوة التكميلية ٣٠ في المائة من الحد الأدنى للأجور.

٢٠٤- وبداية من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تحمل على الميزانية الاتحادية النفقات الناجمة عن علاوات البطالة نظراً إلى أن الصندوق الوطني للتشغيل قد ألغي.

حماية الأسرة (المادة ١٠)

٢٠٥- الاتحاد الروسي طرف في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٣ لعام ١٩٥٢ بشأن حماية الأمومة، وفي اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ لعام ١٩٧٣ بشأن الحد الأدنى للسن، وكذلك في اتفاقية حقوق الطفل.

وقدمت الحكومة الروسية بانتظام تقارير إلى مكتب العمل الدولي بشأن تطبيق هذه الاتفاقيات - في عام ١٩٩٧ بشأن الاتفاقية رقم ١٠٣ وفي عام ١٩٩٦ بشأن الاتفاقية رقم ١٣٨. وفي عام ١٩٩٧، قدم إلى لجنة حقوق الطفل التقرير الدوري الثاني للاتحاد الروسي بشأن تطبيق اتفاقية حقوق الطفل خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ ونُظِر في ذلك التقرير في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

٢٠٦- ولا يوجد في القانون الروسي تعريف بمفرده لمفهوم الأسرة. إذ إن هذا المفهوم يعالج بطريقة مختلفة في القوانين واللوائح، حسب هدف واتجاه كل صك. فالقانون الاتحادي المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بشأن الحد الأدنى للأجور في الاتحاد الروسي (القانون رقم 134-FZ) ينص مثلاً، لأغراض الحصول على المعونة الاجتماعية على أن الأسرة هي مجموعة أشخاص تربطهم علاقة بنوة أو مصاهرة ويعيشون معاً ويشكلون أسرة معيشية واحدة.

٢٠٧- وسن الرشد هو ١٨ سنة بموجب القانون المدني للاتحاد الروسي (المادة ٢١). ويحق للقاصر الذي لا يقل عمره عن ١٤ سنة أداء بعض من مهامّ الحياة المدنية بموافقة والديه، أو والديه بالتبني أو وصيه. ويمكن إعلان القاصر البالغ من العمر ١٦ سنة كامل الأهلية قانوناً إذا كان يعمل بموجب عقد عمل، بما في ذلك العمل التزاماً أو إذا أنشأ مؤسسته الخاصة بموافقة والديه أو والديه بالتبني أو وصيه. وتعلن أهلية القاصر الكاملة قانوناً (أي بلوغه الرشد) بناء على قرار صادر عن دائرة الوصاية والقوامة إذا وافق على ذلك كلا الوالدين أو الوالدين بالتبني أو الوصي أو بقرار محكمة إذا لم تتوافر موافقتهم[٥].

٢٠٨- وقانون الأسرة في الاتحاد الروسي، الذي دخل حيز النفاذ يوم ١ آذار/مارس ١٩٩٦، هو الصك التشريعي الرئيسي الذي ينظّم العلاقات الزوجية والأسرية.

٢٠٩- وطبقاً لقانون الأسرة (المادة ١٢)، لا يمكن عقد زواج بدون موافقة متبادلة وبصورة حرة من كلا الزوجين وما لم يبلغا السن المطلوبة. ولا يمكن عقد زواج بين الأشخاص التالي ذكرهم:

(أ) شخصان يكون أحدهما على الأقل متزوجاً؛

(ب) الأقارب (الأصول والفصول المباشرة: الوالدان والأطفال، والأجداد أو الجدَّات والأحفاد)؛

(ج) الاخوة والأخوات الأشقاء أو غير الأشقاء (من الأب أو الأم)؛

(د) الوالدان بالتبني والأطفال بالتبني؛

(هـ) شخصـــان تقرر المحكمة أن أحدهما على الأقل لا يملـــك الأهلية نتيجة اضطرابات عقلية (المادة ١٤).

٢١٠- ويســـتتبع عدم احترام الشروط المذكورة أعلاه فسخ الزواج بموجب إجراء قضائي (المادة ٢٧ من قانون الأسرة). وعند تسجيل عقد الزواج رسميا (المادة ٢٧ من قانون الأسرة)، يمكن أن يقيم دعوى ببطلان الزواج مَن انتُهكت حقوقه من الزوج أو الزوجة نتيجة عقد الزواج، أو يقيمها المدعي العام إذا عُقد الزواج بدون رضا حرّ مـــن أحد الزوجين، سواء تصرف أحدهما تحت الإكراه أو نتيجة للخداع أو الغش أو لأن أحد الزوجين لم يكن مدركاً لمغزى أفعاله واتخذ قراره بشأن تلك الأفعال بسبب حالته.

٢١١- ويجـــري تـــنفيذ خطة عمل وطنية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ بغية تحســـين مركـــز المرأة وتعزيز دورها في المجتمع؛ وأُنشئت دائرة لحماية صحة المرأة والطفل تضمن للمرأة والطفل الحصول على الرعاية الطبية المتخصصة.

٢١٢- وإضافة إلى ذلك، نفِّذت في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ الاتجاهات الرئيسية للعمل الاجتماعي الحكومي بغية تحسين حالة الطفل حتى عام ٢٠٠٠ (خطة العمل الوطنية لصالح الطفل). ووُضع مشروع خطة عمل وطنية بغيـــة تحسين حالة الطفل بحلول عام ٢٠١٠. ونُفِّذ في عام ١٩٩٣ برنامج رئاسي لصالح الطفل في روسيا، بينما يجـــري إنجاز برامج وطنية محددة تهدف إلى تحسين ظروف الطفل في البلد للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢[٦]، اتُخذت في إطارها تدابير بغية تسوية أخطر المشاكل التي تواجهها الأسر التي لها أطفال[٧].

٢١٣- وحدد المرسوم الرئاسي رقم ٧١٢ المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ الاتجاهات الرئيسية للسياسة الموضوعة لصالح الأسرة. ويتعلق الأمر بوجه خاص بما يلي:

(أ) الســـهر عـــلى توافر الظروف اللازمة لكبح الاتجاهات غير المواتية التي تؤثر في الأسر الروسية وتحقيق استقرار الأوضاع الأسرية؛

(ب) إتاحـــة ظـــروف جيدة للعمال الذين لهم أطفال، يمكنهم فيها التوفيق بين نشاطهم المهني وأداء واجباتهم الأسرية؛

(ج) تحسين حماية صحة الأسرة بشكل جوهري؛

(د) تعزيز المعونة المقدمة إلى الأسرة لتربية الأطفال.

٢١٤- وتنطلق سياسة الدولة لصالح الأسرة من مبدأ وجوب تمكين الأسرة من تقرير حياتها ومستقبلها بكل استقلالية وفي ظل الاكتفاء الذاتي. وعلى الدولة من ناحيتها أن تحمي الأسرة من الفقر والحرمان اللذين يرتبطان بالتشريد القسري، أو الكوارث الطبيعية، أو الناجمين عن النشاط البشري والحروب والنزاعات المسلحة[٨].

٢١٥- ومن بين التدابير التي اتخذتها الدولة لضمان إعمال حقوق الأسرة، يجدر ذكر ما يلي:

(أ) المنح العائلية؛

(ب) التخفيض الضريبي على إيرادات الأشخاص الذين يعيلون أطفالاً؛

(ج) إنشاء مراكز خدمات اجتماعية لصالح الأسرة والطفل.

٢١٦- وحددت الدولة مزايا أخرى لمختلف فئات الأسر بغية التقليل من نواحي اللامساواة بين الأطفال، وهي نواحٍ تعزى إلى عوامل اقتصادية وجغرافية وعوامل أخرى.

٢١٧- وتتاح للأسر كثيرة الأفراد تسهيلات لدفع الأدوية، كما تتاح لها معدات للاستخدام الجماعي وخدمات مجتمعية، فضلا عن تعريفات مواتية على شبكات النقل في المدن (الترام والحافلات الكهربائية والقطارات السريعة والحافلات في المدن، ولكن ليس التاكسي) وعلى الشبكات الرابطة بين الضواحي والأقاليم لأطفال مؤسسات التعليم العام. ويقدم مجاناً الغذاء (فطور الصباح والغداء) في المدارس، وتقدم أيضا مجاناً الأزياء الدراسية (أو الملابس اللازمة للأنشطة والدراسات في المدارس) وملابس الرياضة، طيلة فترة تعليم الأطفال في مدارس التعليم العام. ويتلقى العاطلون عن العمل علاوات أعلى إذا كانوا يعيلون أطفالاً. أما الأطفال المعوقون، فتقدم لهم مجاناً الأدوية والمواد شبه الطبية اللازمة، والإقامة في مراكز العلاج وتنقلاتهم إلى أماكن العلاج، بينما يتمتع والدوهم بامتيازات تشمل الإيجار وغير ذلك من الامتيازات.

٢١٨- وفي مجال دعم الأسرة التي لها أطفال، يتجه التشديد دوماً إلى مبدأ تقديم معونة اجتماعية محددة، ولا سيما فيما يتعلق بالإعانات الحكومية.

٢١٩- وتُتخذ في الاتحاد الروسي تدابير تشريعية وإدارية مختلفة وكذلك تدابير اجتماعية واقتصادية بغية حماية الأمومة.

٢٢٠- ويحق للمرأة أن تتمتع بإجازة حمل ووضع مدتها ٧٠ يوماً (أو ٨٤ يوماً في حالة حمل أكثر من جنين) قبل الوضع و٧٠ يوماً (أو ٨٦ يوماً في حالة الوضع الشاق و١١٠ أيام في حالة ولادة طفلين أو أكثر) بعد الوضع[٩]. وتحسب الإجازة عموماً وتُمنح بكاملها بغض النظر عن عدد الأيام المستهلكة فعلاً قبل الوضع.

٢٢١- وتتلقى المرأة الرعاية الطبية اللازمة ومنحة حمل ووضع وعلاوة وحيدة إذا كانت مضطرة للإقامة في مؤسسة طبية في أشهر الحمل الأولى، وتتلقى علاوة وحيدة وإجازة شهرية أبوية لما بعد الولادة، وتدفع العلاوة حتى بلوغ الطفل سنة ونصف السنة من العمر[١٠].

٢٢٢- واستناداً إلى نتائج الاستطلاع الذي أجرته اللجنة الحكومية للإحصاءات، كان عدد الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ سنة والذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً يبلغ ١٠٠ ٢٥٢ شاب في عام ٢٠٠٠ (مقابل ٣٠٠ ٢١٤ شاب في عام ١٩٩٩)؛ ويعمل في الزراعة ٢٤ في المائة من الأحداث العاملين، ويعمل منهم في الصناعة ٢٩ في المائة وفي التجارة وفي قطاع الأغذية ١٤ في المائة[١١].

٢٢٣- ويحق في الاتحاد الروسي أن تحمى حقوق كل فئات الأطفال وأن يتلقى الأطفال المعونة الاجتماعية.

٢٢٤- وتزايد خلال السنوات الأخيرة عدد الأطفال اليتامى والأطفال الذين لا داعي لهم. ففي عام ٢٠٠٠، كان عدد اليتامى ٥٠٠ ٦٦٢ يتيم منهم ٧٢,٨ في المائة يعيشون في أسر (٠٠٠ ٣٢٩ كانوا تحت الوصاية أو القوامة و٥٠٠ ١٥٣ في أسر متبنية. وبموجب قانون الأسرة، تعمل دوائر الهيئات المحلية بمثابة جهات وصاية وقوامة مكلفة بمراقبة تربية الأطفال المعنيين، وضمان حماية حقوقهم والسهر على ضمان مصالحهم الشرعية. والرقابة المنتظمة لظروف عيش وتربية الأطفال الموجودين في أسر بديلة عن أسرهم الأصلية تستبعد عمليا أي إمكانية لاستغلالهم. وإذا لاحظت دوائر الوصاية والقوامة أن هؤلاء الأطفال يكلفون بمهام مضرة بصحتهم، تنتزع هذه الدوائر الأطفال من الأسر البديلة وتقرر مصيرهم.

٢٢٥- وفي المؤسسات الوطنية والبلدية المخصصة لليتامى والأطفال الذين لا راعي لهم، يشكل عمل الطفل جزءاً لا يتجزأ من البرامج المجتمعية للعلاج بواسطة العمل ويراعي العمل سنهم وحالتهم الصحية.

٢٢٦- وينظم عمل الأطفال المعوقين بدنياً أو ذهنياً حسب إمكانياتهم وذلك بناء على توصية من الطبيب الذي يعالجهم أو بتوصية من لجنة تحدد قدرتهم على العمل.

٢٢٧- وطبقاً للقانون الاتحادي الذين ينقح ويكمل قانون الاتحاد الروسي بشأن التعليم[١٢]، يحظر تعيين أطفال ويتامى مؤسسات التعليم المدنية لأداء عمل غير منصوص عليه في برنامج التعليم بدون موافقة الشخص المعني ووالديه (أو موافقة ممثليه القانونيين).

٢٢٨- وبدأ في عام ١٩٩٣ تنفيذ برنامج اتحادي خاص من أجل تحقيق حماية أفضل لليتامى والأطفال الذين لا راعي لهم والدفاع عن حقوقهم، وهو برنامج يشكل اليوم جزءاً من البرامج الخاصة الرامية إلى تحسين حالة الطفل في الاتحاد الروسي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. واعتمد في عام ١٩٩٦ قانون اتحادي بشأن توفير ضمانات إضافية في

مجـــال الحمايـــة الاجتماعية لليتامى والأطفال الذين لا راعي لهم. ويكفل هذا القانون للأطفال المعنيين ضمانات إضافية في مجال العمل والتعليم والرعاية الطبية والسكن. ويتاح بوجه خاص لهؤلاء الأطفال تدريب مهني أساسي ثانٍ مجاناً، ومنح دراسية أوفر مقداراً، ورعاية طبية مجانية والإقامة مجاناً في مراكز في الهواء الطلق ومؤسسات علاج في جملة أمور. وبدأت تفرض على أرباب العمل حصص لتعيين هؤلاء الشبان.

٢٢٩- وبموجـــب قـــرار اتخذته الحكومة الروسية، وضع وأقر، للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، برنامج مشترك بين المؤسسات يشمل تدابير وقاية من الإهمال الاجتماعي وتحسين حماية اليتامى والأطفال الذين لا راعي لهم. وأصدرت الحكومة الروسية المرسوم رقم ٣٧٤ المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١ بشأن التدابير ذات الأولوية الواجب اتخاذها لتوفير حماية أفضل لليتامى والأشخاص الذين لا راعي لهم.

٢٣٠- وتنص الصكوك المذكورة أعلاه على مجموعة من التدابير الرامية إلى إصلاح عمل دوائر الوصاية والقوامة ومؤسسات التعليم المخصصة لليتامى والأطفال الذين لا راعي لهم، وتنويع سُبل إيداع اليتامى في الأسر، والمعونة المقدمة إلى الأسر لتربية الأطفال وتدريبهم، فضلاً عن تحسين القوانين واللوائح في مجال الدفاع عن حقوق الأطفال الذين لا راعي لهم.

٢٣١- وفي ١ كـــانون الثاني/يناير ٢٠٠١، كان مسجلاً في الاتحاد الروسي لدى دوائر الحماية الاجتماعية ٤٠٠ ٦٧٥ طفـــل تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، يعانون من عاهات بدنية أو عقلية ويتلقون معاشاً اجتماعياً. وتعزى الزيادة الكبيرة في عدد الأطفال المصابين بإعاقة مقارنة بعام ١٩٩٩ (عندما كان عددهم ٢٠٠ ٥٩٢ معاق) إلى أن السن التي تراعى لحساب الأطفال المعوقين قد رفعت إلى ١٨ سنة في عام ١٩٩٩، وهو إجراء ينسجم مع القواعد الدولية.

٢٣٢- ويـــربى هؤلاء الأطفال عموماً في أُسر (ويوضع عدد منهم في مؤسسات التعليم الخاصة بالجانحين الأحداث) ولا يوضع منهم سوى ٤,٣ في المائة في ١٤٩ مؤسسة (مبيتات) للأطفال المتخلفين ذهنياً وفي ٧ مؤسسات (مبيتات) للأطفال المصابين بقصور بدني[١٣].

٢٣٣- وتهدف سياسة الدولة في مجال الحماية الاجتماعية المتاحة للمعاقين إلى أن تضمن لهم إمكانات مكافئة للإمكانات المـــتاحة لغيرهم من مواطني البلد لممارسة الحقوق والحريات المدنية والاقتصادية والسياسية وغيرها من الحريات المجسدة في دســـتور الاتحـــاد الروسي أو الناجمة عن المبادئ المعترف بها عموماً وقواعد القانون الدولي والمعاهدات الدولية التي أبرمها الاتحاد الروسي[١٤].

٢٣٤- وفي عـــام ٢٠٠٠، أصـــدرت الحكومة الروسية مرسوماً وافقت بموجبه على قواعد بشأن تبني الأطفال ومراقبة ظـــروف عيشهم وتربيتهم في إقليم الاتحاد الروسي، كما وافقت بموجبه على قواعد بشأن تسجيل الأطفال الروسيين أو المغـــتربين الذين جرى تبنيهم لدى الدوائر القنصلية الروسية[١٥]. وأصدرت الحكومة الروسية أيضاً مرسوماً بشأن نشاط

دوائـــر ومنظمات التبني الأجنبية العاملة في إقليم الاتحاد الروسي[١٦] ، كما أصدرت الحكومة الروسية مرسوماً آخر بشأن اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بالمسائل المتصلة بتبني الأجانب لأطفال روسيين[١٧].

٢٣٥- وتطبيقاً لقانون الأسرة، أصدرت الحكومة الروسية مرسوماً يقر إجراءات تنظيم تسجيل مركزي للأطفال الذين لا راعي لهم[١٨].

٢٣٦- ودخـــل حيـــز التنفيذ في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ القانون الاتحادي المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ بشأن بنك البيانات الوطني الخاص بالأطفال الذين لا راعي لهم (القانون رقم 44-FZ) الذي يضع إجراءات تأسيس واستخدام بنك البيانات المذكور.

٢٣٧- أمـــا فـــيما يتعـــلق بالتعاون الدولي في هذا المجال، فإن برنامج العمل المشترك بين اليونيسيف والحكومة الروسية يتألف من الجوانب الرئيسية التالية:

(أ) حماية صحة الطفل الشاب وانفتاحه الذهني؛

(ب) الشـــباب: الصحة والانفتاح الذهني (منع تفشي استخدام المخدرات والوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب)؛

(ج) الأطفـــال الذيـــن يحتاجون إلى حماية خاصة (تطوير مبيتات والمؤسسات المماثلة، وإعادة تأهيل الأطفال المعاقين، وتلافي نقص المراقبة وغير ذلك)؛

(د) المجتمع والدفاع عن حقوق الطفل (إرساء مؤسسة تضم مندوبين إقليميين معنيين بحقوق الطفل، وتطوير نظام عدالة للأحداث، ونشر المعلومات بشأن اتفاقية حقوق الطفل وغير ذلك.

الحق في مستوى معيشي كاف (المادة ١١)

٢٣٨- يـــتميز مســـتوى معيشـــة السكان الراهن بتفاوت اجتماعي "أفقي" و"عمودي" متسارع وتكوّن فئات اجتماعية كبيرة متعددة يتباين مستوى معيشتها ونوعية حياتها تبايناً كبيراً. وهكذا، يمكن أن نفرق بين العديد من بارامترات تنمية القدرات البشرية بإمكانات اجتماعية واقتصادية مختلفة لإعمالها، يحددها كل من مستويات دخل الفئات الاجتماعية والخصائص الإقليمية ونوع المستوطنة البشرية.

٢٣٩- وقـــد نجحت مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية نوعاً ما في التكيّف مع الظروف الاقتصادية الجديدة والاســـتفادة مـــنها. وقد أسهمت أزمة النظام التي طال أمدها والتي استفحلت فجأة في عام ١٩٩٨ وأدت إلى

انخفاض حاد في موارد الدولة المادية والمالية، فضلاً عن الدين الوطني الذي ارتفع بصورة مفرطة (ولا سيما الدين الخارجي)، والفجوة الكبيرة القائمة بين عملية إصلاح الاقتصاد الهيكلية والمجال الاجتماعي، في تفاقم الوضع وتنامي الفروق الاجتماعية والمالية والعزوف عن حشر القضايا الاجتماعية في الاقتصاد.

٢٤٠- وانخفضت خلال سنوات الإصلاح الاقتصادي إيرادات السكان النقدية بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام ١٩٩١ بـ ١,٢ مرة (أي ٤٨ في المائة)، والأجور بنسبة قدرها ٤٣ في المائة واستحقاقات المعاش التقاعدي بنسبة قدرها ٤١ في المائة.

٢٤١- وفي عام ٢٠٠٠، تجاوزت الإيرادات النقدية ٧٠٠ ٣ مليار روبل، كان ما يناهز ٦٥ في المائة منها في شكل أجور على العمل، بما فيها الأجور غير المعلنة، و١٢,٦ في المائة في شكل إيرادات من قطاع الشركات، و١٣,٤ في المائة في شكل تحويلات اجتماعية. وفي العام نفسه، مثلت الأجور على عمل الموظفين (بما فيها الأجور غير المعلنة) نحو ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغ متوسط الأجر الشهري ٢٢٣ ٢ روبلاً، ومتوسط المعاش التقاعدي ٦٩٤,٣ من الروبلات، ومتوسط مستوى الكفاف لكل فرد ٢١٠ ١ روبلات شهرياً[١٩].

٢٤٢- وقد كان حاصل القسمة بين متوسط الإيرادات النقدية لـ١٠ في المائة من الفئتين السكانيتين الأغنى والأفقر (معامل توزيع الإيرادات) ١٤ في عام ١٩٩٩ و١٣,٧ في عام ٢٠٠٠. أما الأجر الشهري على العمل بدولارات الولايات المتحدة فبلغ في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ نحو ٧٩ دولاراً. أما بالنسبة إلى الأجور (المعامل العشري)، فقد كان حاصل القسمة ٣٤.

٢٤٣- وفي أيار/مايو ٢٠٠١، بلغت الإيرادات النقدية للفرد ٥٤٨,٣ ٢ روبلات مسجلةً بذلك ارتفاعاً قدره ٢٧,٥ في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.

٢٤٤- وفي الوقت نفسه، ظل الفرق بين الإيرادات النقدية بحسب الأقاليم المختلفة كبيراً نسبياً.

٢٤٥- وتضم مجموعة أعضاء الاتحاد الروسي الذين يتلقون إيرادات نقدية عالية (ضعف المتوسط الوطني على الأقل) مدينة موسكو (٥٠٤,٢ ٩ من الروبلات)، في مقاطعة الوسط الاتحادية، ومقاطعة إيامالو - نينيتس التي تتمتع بالحكم الذاتي (٥٩٨,٥ ١١ من الروبلات)، في مقاطعة الأورال الاتحادية، ومقاطعة خانتي - مانسي التي تتمتع بالحكم الذاتي (٦٤٥,٩ ٨ من الروبلات)، ومنطقة تيومن (٧٨٣,٤ ٦ من الروبلات)[٢٠].

٢٤٦- ولا تفوق الإيرادات النقدية للفرد المتوسطَ الوطني إلا في ١٩ منطقة فقط، من مجموع ٨٨ منطقة (باستثناء جمهورية الشيشان).

٢٤٧- وتشـــمل مجموعـــة المناطق التي يبلغ فيها متوسط الإيرادات النقدية للفرد أدنى حد جمهوريات مقاطعة الجـــنوب الاتحادية وبعض مقاطعات الفولغا وسيبيريا والوسط الاتحادية. وكان متوسط الإيرادات النقدية في ١٣ مقاطعة من مقاطعات الاتحاد يمثل أقل من ٥٠ في المائة من المتوسط الوطني في أيار/مايو ٢٠٠١.

٢٤٨- وفي أيار/مايو ٢٠٠١ أيضاً، سجلت جمهورية إنغوشيا (الواقعة في مقاطعة الجنوب الاتحادية) أدنى نسبة بين متوسط الإيرادات النقدية للفرد والمتوسط الوطني، أي ٣٨,٢ في المائة. أما في مقاطعتي البوريات اللتين تتمتعان بالحكم الذاتي، وهما أوست - أوردا وأغينسكوّي (مقاطعة سيبيريا الاتحادية)، فبلغت هذه النسبة ٢٦,٤ في المائـــة و٤٠,٩ في المائـــة على التوالي؛ وفي جمهورية مري - إل (مقاطعة الفولغا الاتحادية) ٣٦,٧ في المائة؛ وفي منطقة إيفانوفو ٣٥,٦ في المائة؛ وفي مقاطعة كومي - بيرمياك التي تتمتع بالحكم الذاتي ٣٥,٧ في المائة.

٢٤٩- وفي عـــام ١٩٩٩، سجلت مناطق الشرق الأقصى والشمال والوسط أعلى مستوى للكفاف. ومن أغلى المـــدن موســـكو التي تفوق فيها أسعار السلع والخدمات الأساسية بوضوح الأسعار السائدة في المناطق الحضرية الأخـــرى. وبالخصوص، كان مستوى الكفاف الشهري، الذي يُحسب بالطريقة المعمول بها في موسكو - والتي تحددها لجنة ثلاثية (تتألف من الحكومة واتحاد النقابات واتحاد أرباب العمل في المدينة) - يبلغ ٨١٠ ٢ روبلات بالنسبة إلى النساء و٨٣٠ ٢ روبلاً بالنسبة إلى الرجال في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

٢٥٠- ويحـــدد خط الفقر الرسمي في الاتحاد الروسي بالنسبة إلى عدد السكان ونسبة السكان الذين يقل دخلهم عن مستوى الكفاف.

٢٥١- ويضـــع القـــانون الاتحادي رقـــم FZ-١٣٤ المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (المعدل في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٠) والمعني بمستوى الكفاف في الاتحاد الروسي الأساس القانوني لحساب مستوى الكفاف وأخذه في الحســـبان عـــند تحديد الإيرادات الدنيا التي تضمنها الدولة، وتطبيق تدابير أخرى في مجال الحماية الاجتماعية للسكان.

٢٥٢- وكان الأشخاص الذين تقل إيراداتهم عن مستوى الكفاف يمثلون ٣٠,٢ في المائة من مجموع السكان في عـــام ٢٠٠٠، مقـــابل ٢٨,٧ في المائـــة في عام ١٩٩٩. وبالإضافة إلى الفئات الاجتماعية المحرومة عادةً (سيما المتقاعدين والأسر التي تعول عدداً كبيراً من الأشخاص والعاطلين والمعوقين)، نجد من بين أولئك الأشخاص نسبة عالية من موظفي القطاع العام. بيد أن التدابير التي اتخذتها الحكومة تسمح بالحد من وطأة هذه المشكلة، ولا سيما الإجراء المهم الذي اتخذته بمضاعفة رواتب فئات عديدة من الموظفين بمرّة ونصف المرّة.

٢٥٣- واعـــتُمد القانون الاتحادي رقم FZ-٢٠١ الصادر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ والمتعلق بتحديد تشـــكيلة السلع بالنسبة إلى مجموع الاتحاد الروسي (والذي مُددت فترة تطبيقه بالقانون الاتحادي رقم FZ-٩٧

الصـــادر في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠١) في إطار تطبيق القانون الاتحادي رقم ١٣٤-FZ. وقد وافقت الحكومة على التوصيات المتعلقة بطرق حساب تشكيلة السلع التي تستهلكها الفئات الاجتماعية - السكانية الرئيسية بالنسبة إلى الاتحـــاد الروسي بأكمله ومقاطعاته (المرسوم رقم ١٩٢ الصادر في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩) واعتمدت مرسوماً يتعـــلق بتدقيق مشاريع تشكيلة السلع بالنسبة إلى مقاطعات الاتحاد (المرسوم رقم ٤٩٤ الصـــادر فـــي ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠).

٢٥٤- واعـــتمدت الحكومة المرسوم رقم ١٥٢ الصادر في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠ والمتعلق بأخذ الإيرادات في الاعتبار وحساب متوسط دخل الفرد بالنسبة إلى الأسر المعوزة والأشخاص المعوزين الذين يعيشون بمفردهم، بغية تقديم المساعدة الاجتماعية إليهم، والمرسوم رقم ١٠٩٦ الصادر في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن اعتماد طرق لمراعاة وحساب متوسط دخل الفرد مما يسمح بتلقي علاوة إعالة شهرية.

٢٥٥- وقد شكل اعتماد جميع النصوص التنفيذية للقوانين الاتحادية المتعلقة بمستوى الكفاف الأساس الذي قام عـــليه حساب مستوى الكفاف الذي يراعى في تحديد الضمانات الاجتماعية التي يحق للأشخاص المعوزين التمتع بها: الأجور الدنيا ومعاشات الشيخوخة، والمنح الدراسية، والعلاوات وغيرها من تدابير المساعدة الاجتماعية.

٢٥٦- بيد أن اللجوء إلى طريقة جديدة لحساب تشكيلة السلع أدى إلى ارتفاع مستوى الكفاف؛ وقد انعكس هذا الارتفاع بدوره على عدد السكان الذين لهم مداخيل دون مستوى الكفاف. ولما كان الحد الأدنى للاستهلاك الضروري للحفاظ على الصحة والنشاط البشري قد تزايد، فقد تزايد مستوى الكفاف بنسبة قدرها ١٥ في المائة مقارنـــة بالمؤشر المستعمل في الطريقة القديمة لحساب تشكيلة السلع، ناهيك أنه ارتفع بنحو ٢٥ في المائة بالنسبة للمتقاعدين و٢٠ في المائة بالنسبة للأطفال و١٢ في المائة بالنسبة للسكان القادرين على العمل.

٢٥٧- ومما يزيد مشاكل الفقر تفاقماً استمرار التأخّر في دفع الأجور، التي بلغت متأخّراتها ٧٧ مليار روبل في نهايـــة ١٩٩٨. وبفضـــل الـــتدابير الـــتي اتخذتهـــا الحكومة، تراجع هذا المبلغ إلى ٥٦ مليار روبل في الأول من أيـــلول/سبتمبر ١٩٩٩. وعلاوة على ذلك، أُطلقت حملة واسعة النطاق لاسترداد الأجور غير المدفوعة عن طريق القضـــاء. وهكـــذا، فقـــد استردت المحاكم مبلغ ٣٣ مليار روبل من الدائنين في عام ١٩٩٨. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بلغت المتأخّرات ٣١,٧ مليار روبل.

٢٥٨- وخلال الفصل الرابع من عام ٢٠٠٠، بلغ متوسط مستوى الكفاف للفرد ٢٨٥ ١ روبلاً، أي أنه ارتفع بنسبة ١٥٠ في المائة مقارنة بالمؤشر المحصَّل بطريقة الحساب المناسبة بالنسبة إلى الفصل ذاته من العام الماضي. فقد كـــان يبـــلغ ٤٠٦ ١ روبلات بالنسبة للأشخاص العاملين، و٩٦٢ روبلاً بالنسبة للمتقاعدين و٢٧٢ ١ روبلاً

بالنسبة للأطفال. وبلغت قيمة التشكيلة الدنيا من المواد الغذائية ضمن هذا المبلغ ٦٤٤ روبلاً في الفصل الرابع من عام ٢٠٠٠، أي ١٠٢,١ في المائة من قيمة الفصل السابق.

٢٥٩- ويتراوح مستوى الكفاف حسب المناطق بين ٦٥ في المائة و٣٦,٧ في المائة مقارنة بالمتوسط الوطني. وقد كانت نسبة المبلغ الأقصى (المسجل في مقاطعة الكورياك التي تتمتع بالحكم الذاتي) والمبلغ الأدنى (المسجل في منطقة أوليانوفسك) ٤,٩ في عام ١٩٩٩ (مقابل ٥,٤ في عام ١٩٩٨).

٢٦٠- وسيُحسب مستوى الكفاف في مقاطعات الاتحاد طبقاً لأحكام القانون الاتحادي المتعلق بمستوى الكفاف في الاتحاد الروسي اعتباراً من عام ٢٠٠١ بعد أن تكون وزارة العمل قد أجرت تدقيقاً لمشاريع تشكيلات السلع المتعلقة بأهم الفئات الاجتماعية - السكانية في مقاطعات الاتحاد، ووضعت الأجهزة التشريعية في مقاطعات الاتحاد تلك المشاريع.

٢٦١- ولتأمين الحق في تغذية كافية، تُتخذ تدابير على الصعيد الوطني بغرض تنظيم إنتاج المواد الغذائية وبيعها. وفي هذا الإطار، حُددت بعض التوجهات التي تتسم بالأولوية لتعزيز عملية توحيد مقاييس الإنتاج لضمان عرض مواد غذائية صحية وذات نوعية جيدة في السوق.

٢٦٢- وقد اعتُمد القانون الاتحادي المتعلق بتنظيم إنتاج المواد الغذائية الزراعية. ويضع هذا القانون الأسس القانونية لتدخل الدولة الاقتصادي في هذا المجال.

٢٦٣- وقد اتخذت تدابير لتعزيز تنظيم إنتاج المواد الكحولية وتسويقها. وقد عُدل واستكمل القانون الاتحادي رقم FZ-١٨ الصادر في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والمتعلق بتنظيم إنتاج وتسويق الكحول الإيثيلي، والمشروبات الكحولية والروحية، لمكافحة الإنتاج غير المشروع للكحول، ومنع ظهور منتجات سيئة النوعية في السوق، وزيادة حجم الإنتاج المشروع ذي النوعية الجيدة.

٢٦٤- ويلبي الإنتاج الوطني نحو ٧٥ في المائة من احتياجات السكان من المواد الغذائية. فحسب التوقعات، لُبِّيت في عام ٢٠٠٠ الاحتياجات من اللحوم ومشتقات اللحوم بنسبة ٧٠ في المائة، ومن الألبان ومشتقات الحليب بنسبة ٨٧ في المائة، ومن الزيوت بنسبة ٦٧ في المائة. وقد تم استيراد ٢٠٠ ٩٠٤ طن من الحبوب بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠٠١ بقيمة إجمالية قدرها ١١٣,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (أي ٣٦,٤ و٤٠,٦ في المائة على التوالي، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق)، منها ٩٠٠ ١٤٩ طن من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بقيمة ٢٥,١ مليون دولار.

٢٦٥- وتدهـــورت تركيبة التغذية تدهوراً كبيراً خلال عملية الإصلاح. فقد انخفض استهلاك مشتقات اللحوم ومشتقات الحليب والخضراوات والقرعيات والفواكه. وقد تراجع (وفقاً للتقديرات) استهلاك اللحم ومشتقاته من ٧٥ إلى ٤٣ كيلوغراماً للفرد في عام ٢٠٠٠. وفي عام ١٩٩٠، تراجع استهلاك الحليب ومشتقاته من ٣٨٦ إلى ٢١٥ كيـــلوغراماً، واستهلاك الخضروات والقرعيات من ٨٩ إلى ٨٤ كيلوغراماً. أما استهلاك البطاطس خلال الفترة نفسها فتزايد بمقدار ١٧ كيلوغراماً ليبلغ ١٢٣ كيلوغراماً.

٢٦٦- وتشـــير هـــذه الـــبيانات إلى الضرورة الملحة لاتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز دور الدولة في تطوير الإنتاج الزراعي وحماية وتنظيم تموين البلد. وفي هذا الإطار، اعتمدت الحكومة قوانين ومراسيم خاصة، ووضعت برامج ورسمت استراتيجيات وطنية وُصف فيهـــا الإنتاج الزراعي بأنه قطاع يتبوأ مكانة خاصة في الاقتصاد وأن له أهمية استراتيجية.

٢٦٧- واعـــتمدت الحكومـــة قراراً يتعلق بإنشاء نظام أسواق للجملة وتطويرها كآليات توزيع تسمح بتحقيق التوازن بين العرض والطلب. وهناك اليوم أكثر من ٣٠ سوقاً من هذا النوع في البلاد وتُبذل حالياً جهود جهيدة لزيادة عددها. وتنظم أنشطة ودورات تدريبية لفائدة المتخصصين في هذه الأسواق.

٢٦٨- واعـــتمدت الحكومة المرسوم رقم ٩٤٠ الصادر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن إنشاء لجنة حكومية تعنى بصناعات المواد الغذائية الزراعية. وأنشئت لجان مماثلة في مقاطعات الاتحاد.

٢٦٩- ومـــن المهـــام الرئيسية التي أنيطت بها اللجنة تنفيذ التدابير المتعلقة بتطبيق التوجهات الرئيسية لسياسة حكومة الاتحاد الروسي في مجال المواد الغذائية الزراعية في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠.

٢٧٠- وطبقاً للفقرتين ١و٢ من المادة ٤٠ من الدستور، "لكل فرد الحق في السكن. ولا يجوز حرمان أحد من مســـكنه تعســـفاً. وتشـــجع الأجهزة التابعة للدولة وتلك التابعة للحكم الذاتي المحلي على بناء المساكن، وتوفر الظروف الملائمة لإعمال الحق في السكن".

٢٧١- وتقضـــي السياسة الوطنية بعيدة الأمد في مجال السكن، التي اعتمدت الحكومة توجهاتها الرئيسية في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠، على توفير الظروف الملائمة لإعمال المواطنين لحقهم في السكن الذي يكفله الدستور.

٢٧٢- والهدف الرئيسي من هذه السياسة توفير الظروف التي تؤمن استقرار المعاملات العقارية ومردوديتها، بما يسمح للمواطنين بأن ينعموا بسكن لائق. وستتخذ تدابير تضمن حماية السكان اجتماعياً خلال الانتقال إلى تطبيق مبادئ السوق المتعلقة بنظام تكاليف الإيجار والخدمات الحضرية.

٢٧٣- وقـــد وضع الأساس القانوني لتطوير قطاع السكن في إطار عملية إصلاح السكن التي تديرها الحكومة. ومنذ الشروع في عملية الإصلاح هذه (في عام ١٩٩٢)، اعتمد أكثر من ٢٠٠ حكم تشريعي وتنظيمي في مجالات بناء المساكن والمرافق الجماعية والمعاملات العقارية.

٢٧٤- وتضع لجنة الدولة المعنية بالتشييد والسكن والمرافق الجماعية مشروعاً يتعلق بقانون السكن سيسمح، في حـــال اعتماده، باستكمال إرساء القاعدة القانونية التي تحكم العلاقات بين أصحاب العقارات والمستأجرين على أســـس جديـــدة تماماً، وكذا استبدال وتعديل الأحكام الأساسية المتعلقة بالحق في السكن طبقاً للمادة ٤٠ من الدستور.

٢٧٥- وتنص الفقرة ٣ من المادة نفسها على أن "السكن يوفر مجاناً أو بإيجار في متناول المواطنين الفقراء وغيرهم من المواطنين الذين يحتاجون إلى الحصول على سكن على نفقة الدولة أو البلديات أو في سائر الأماكن السكنية، طبقاً للمعايير التي يحددها القانون".

٢٧٦- وقـــد اعـــتمدت نصوص تشريعية وتنظيمية تطبق في الوقت الراهن لتقديم مساعدة اجتماعية إلى الفئات الســـكانية المذكورة آنفاً. ومن تلك النصوص المرسوم الرئاسي رقم ١٨١٥ الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ والمتعلق بالتدابير الرامية إلى منع التشرد والتسول، والقانون الاتحادي رقم FZ-١٢٢ الصادر في ٤ آب/ أغسطس ١٩٩٥ والمتعلقة بالتأمين ضد الشيخوخة والعجز، والقانون الاتحادي رقـــم FZ-١٨١ الصادر في ٢٤ تشـــرين الـــثاني/نوفمبر ١٩٩٥ والمتعلق بتوفير الحماية الاجتماعية للمعوقين، والقانون الاتحادي رقم FZ-١٩٥ الصـــادر في ١٠ كـــانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ والمتعلق بالأسس القانونية للحماية الاجتماعية لسكان الاتحاد الروسي، والقانون الاتحادي رقم FZ-١٧٨ الصادر في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ والمتعلق بالمساعدة الاجتماعية في الاتحاد الروسي. وعلى صعيد آخر، وطبقاً للمواد ١ و٤ و٧ و٨ من البرنامج الاتحادي الموجَّه نحو مكافحة الجريمة خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، اعتُمد مشروع قانون اتحادي بشأن تقديم المساعدة الاجتماعية إلى الأشخاص الذين قضـــوا مـــدة عقوبة جنائية فـــي شكل حرمان من الحرية. وتبلغ مساحة الأماكن المخصصة للسكن في الاتحاد الروسي ٧٧٩ ٢ مليون متر مربع[٢١].

٢٧٧- ومـــن بين المساكن القائمة، هناك ٧٣ في المائة يوجد فيها الماء النقي، و٦٩ في المائة موصولة بشبكات التصـــريف، وتوجـــد في ٧٣,٣ في المائة منها التدفئة المركزية، و٦٣,٨ في المائة أحواض للاستحمام، ويوجد في ٥٩,٤ في المائة منها الماء الساخن، وفي ٧٠,١ في المائة الغاز، وفي ١٦,١ في المائة مواقد طبخ كهربائية.

٢٧٨- وتمثل المساكن القديمة البناء ودون المستوى اللائق ٦٥,٤ ملايين متر مربع، أي ٢,٤ في المائة من مجموع المساكن.

٢٧٩- ويوجد في روسيا ما مجموعه ٨٠٠ ٨٩٢ ٥٤ شقة، من بينها ٩٠٠ ٧٤٥ شقة جماعية (١,٤ في المائة) يعيش فيها نحو ٣ ملايين شخص، أي ٢ في المائة من السكان.

٢٨٠- وتوجد ٢٠٠ ٣٦١ ٥ أسرة على قوائم توزيع المساكن، يعيش ٠٠٠ ٧٧٧ منها في شقق جماعية و٦٠٠ ٦٤٠ في مآوى. وعلاوة على ذلك، هناك ٠٠٠ ٧٩١ ١ أسرة مسجلة في القوائم منذ ١٠ أعوام على الأقل، أي ٣٣,٤ في المائة من مجموع الأسر التي تنتظر الحصول على مسكن. وفي العام الماضي، مُنحت مساكن جديدة لعدد من الأسر بلغ ٦٠٠ ٢٤٨ أسرة، أي ٢ في المائة من مقدمي الطلبات.

٢٨١- ولوحظت أعلى نسبة من الأسر المسجلة في قوائم الإسكان في انتظار الحصول على سكن في سان - بطرسبرغ (٢٥ في المائة)، وفي منطقة ليبتسك (١٨ في المائة)، وفي منطقة تيومن (١٧ في المائة)، وجمهورية باشكورتستان ومنطقة أوليانوفسك (١٦ في المائة لكل منهما)، وفي جمهورية تترستان ومنطقتي فورونيج وفولوغدا وإقليم خاباروفسك (١٥ في المائة لكل منها).

٢٨٢- وفي بداية عام ٢٠٠١، كانت المساحة المخصصة للسكن في المناطق الريفية تبلغ ٧٦٦,٢ مليون متر مربع، منها ٨٦ في المائة تتبع القطاع الخاص. وعقب عمليتي الخصخصة وبناء المساكن الفردية خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٩، تضاعفت هذه المساحة بمرّة ونصف المرّة. أما المساحة المخصصة للمساكن البلدية فتضاعفت بـ ٩ مرات خلال الفترة نفسها، في حين أن المساحة المخصصة للمساكن التابعة للدولة انخفضت بـ ٧ أضعاف.

٢٨٣- وبين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٠، ازدادت المساحة المخصصة للمساكن الريفية بواقع ٦٦ مليون متر مربع، بينما بلغت المساحة المخصصة للمساكن الجديدة ٩٠,١ مليون متر مربع، ٣٣ في المائة منها من المقرر أن تعوض المساكن القديمة البناء ودون المستوى اللائق، إلخ.

٢٨٤- ولا تنعم معظم المساكن الكائنة في المناطق الريفية بالمرافق العامة الأساسية. فلا وجود للمياه النقية أو لمرافق التصريف أو للتدفئة المركزية إلا في نصف عدد المساكن الكامنة في المدن، في حين أن الماء الساخن لا يوجد سوى في ربع عدد ما نجده في المدن. ولا يوجد نظام مركزي للإمداد بالمياه في ٧٢ في المائة من المناطق الريفية ولا مرافق للتصريف في ٩٦ في المائة منها.

٢٨٥- وفيما يلي نِسب ربط المساكن الريفية بشبكات الإمداد المختلفة: المياه النقية: ٣٩,٤ في المائة؛ مرافق التصريف: ٢٩,٥ في المائة؛ التدفئة المركزية: ٣٦,٧ في المائة؛ أحواض الاستحمام: ٢٣,٥ في المائة؛ الغاز: ٧٣,٩ في المائة؛ الماء الساخن: ١٧,٢ في المائة؛ مواقد طبخ كهربائية: ٢,٦ في المائة.

٢٨٦- وبسبب نقص مياه الشرب العالية الجودة، فإن الحالة الصحية والوبائية غير مرضية تماماً في معظم المناطق الـــريفية. ولإعـــداد الوجبات وغيرها من الأعمال المنـــزلية، يستعمل عدد كبير من سكان الأرياف مياه الآبار والمجاري المائية والخزانات. ولا ينعم إلاّ ٢٨ في المائة من سكان الريف بالمياه النقية.

٢٨٧- ويبلغ متوسط المساحة المخصصة للسكن في المناطق الريفية ١٩,٨ من الأمتار المربعة لكل ساكن، مقابل ١٩,١ من الأمتار المربعة في المناطق الحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، تتجاوز هذه المساحة في ثلاث مقاطعات من مقاطعـــات الاتحاد (مناطق تفير وبسكوف ونوفغورود) ٢٧ متراً مربعاً، في حين أنها لا تبلغ ١٥ متراً مربعاً لكل ساكن في ثلاث مقاطعات أخرى في الاتحاد.

٢٨٨- ويتمتع بعض الأخصائيين (سيما الأطباء والمعلمون) الذين يعملون في المناطق الريفية بالحق في سكن مجاني، بمـــا فيه التدفئة والإنارة. ويحتفظون بهذا الحق عندما يحالون على المعاش، شريطة أن يكونوا قد عملوا في المنطقة المعنية ما لا يقل عن ١٠ أعوام.

٢٨٩- ويلاحـــظ تباين كبير بين مساكن عمال الشركات الزراعية بحسب الفئة العمرية والمؤهلات والوظيفة. وهكذا، تبلغ مساحة مساكن المديرين والأخصائيين من الدرجة العليا ١,٣ مرات المساحة التي يسكنها العمال غير المؤهلين، بينما يبلغ متوسط مساحة سكنى المزارعين المستقلين ١,٥ مرات مساحة سكنى العمال الزراعيين.

٢٩٠- ومـــن الملاحظ أن الشبان (الذين لا تتجاوز أعمارهم ٣٠ عاماً) والذين لم يتمكنوا من شراء منـــزل أو شقة يعيشون ظروفاً سكنية أسوأ من الأشخاص الأكبر سناً.

٢٩١- ومن الملاحظ أيضاً أن مساكن الأسر قليلة الأفراد أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم أفسح بكثير من مســـاكن أسر العمال المزارعين العديدة الأفراد (التي يبلغ عدد أطفالها ما لا يقل عن ستة أطفال). وهكذا، يبلغ متوســـط مساحتها ٩,٩ من الأمتار المربعة للفرد و٧ أمتار مربعة فقط بالنسبة لـ ٢٩ في المائة من هذه الأسر. أما الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم (١٩ في المائة) فيسكنون مساحة يبلغ متوسطها ٢١ متراً مربعاً.

٢٩٢- ويفضـــل سكان المناطق الريفية عموماً، لحل مشكلة السكن التي يعانون منها، بناء مساكنهم بأنفسهم، لكن دخل العديد منهم لا يسمح بذلك.

٢٩٣- ولحل مشكلة السكن في المناطق الريفية، اعتُمد برنامج اتحادي موجَّه في عام ١٩٩٦ بعنوان "*Svoj dom*" ("*بيـــتي الخاص*")، ويتألف من برنامج فرعي "krestjanskij dom" (*البيت الريفي*). ويقضي هذا البرنامج، الذي نُفِّذ في مقاطعات الاتحاد في إطار برامج إقليمية لبناء المساكن، بإنشاء صناديق للمساعدة في بناء مساكن فردية في

القـــرى؛ وتعمل هذه الصناديق على جمع الأموال من جميع مصادر التمويل العامة والخاصة لبناء مساكن فردية، وتتولّى تزويد مقاولي البناء بكل ما يلزم من خدمات في مجال التنظيم، وإنجاز عمليات بناء منازل للسكن.

٢٩٤- وقد أدت هذه التدابير إلى تزايد عدد المساكن الفردية بثلاثة أضعاف مقارنة بعام ١٩٩١.

٢٩٥- وفي إطـــار عمـــلية الإصلاح العقاري التي جرت حتى عام ١٩٩٩، أدخلت تعديلات على نظم ملكية الأراضـــي. فبالإضافة إلى الدولة والبلديات، ظهرت وتعززت فئة جديدة من الملاّك تتألف من أشخاص طبيعيين وأشخاص اعتباريين.

٢٩٦- وقـــد تجسدت إعادة هيكلة ٥٠٠ ٢٣ كولخوز وسوفخوز في ظهور ٠٠٠ ٤٤ مزرعة جديدة من أنواع شـــتى وخصخصـــة ١١٦,٢ مليون هكتار من الأراضي الزراعية. وهكذا، أصبح ١١,٨ من ملايين الأشخاص يمتلكون قطع أرض.

٢٩٧- وخـــلال عملية الإصلاح، أتيحت الفرصة للعديد من مستخدمي الأراضي للخروج من النظام الجماعي واختيار نوع التنظيم القانوني لمزارعهم. وهكذا أُنشئت الأشكال التالية:

(أ) مزارع صغيرة خاصة (٧٠٠ ٢٦١) حُوّلت إليها ١٥,٣ من ملايين الهكتارات؛

(ب) شـــركات أشـــخاص وشركات مساهَمة تجارية، وتعاونيات إنتاجية وشركات مدنية (تستغل ١٤١,٣ من ملايين هكتارات الأراضي الزراعية) تزود ٦٠٠ ٩٢ منها مقاولي البناء بمجمل الخدمات الضرورية في مجال التنظيم وتعمل على بناء المساكن.

٢٩٨- ويســـتغل بعـــض الأفـــراد حالياً ١٣,٢ من ملايين الهكتارات، منها ٦,٢ مليون هكتار لسد حاجاتهم الأساســـية (١٥,٥ مـــن ملايين الأسر) و١,٣ مليون هكتار لأغراض البستنة الفردية أو الجماعية (١٤,١ مليون أســـرة) و٠,٤ مليون لمحاصيل البساتين الفردية أو الجماعية (٥,١ مليون أسرة) و٠,٥ مليون لبناء مساكن فردية و٤,٨ ملايين لتربية الحيوانات في شكل فردي أو جماعي (١,٨ مليون أسرة).

٢٩٩- ومـــن بـــين مُـــلاك قطـــع الأراضي الذين يحوزون السندات المناسبة والبالغ عددهم ١٠,٩ من ملايين الأشخاص، أعمل ٧,٢ مليون منهم (٦٦ في المائة) حقهم في بيع أراضيهم لأغراض مختلفة، منها ٥,٤ ملايين (٧٥ في المائـــة) للإجـــارة الـــزراعية. وقد أعمل كل الملاك حقهم في التصرف في قطع أراضيهم في ١٣ مقاطعة من مقاطعات الاتحاد، و٩٠ في المائة في ٥ مقاطعات، وأكثر من ٨٠ في المائة في ٦ مقاطعات، وأكثر من ٧٠ في المائة في ٩ مقاطعـــات. وعلى العكس من ذلك، لم يُعمل هذا الحق إلا في حالة ٠,٧ في المائة من الملاك فـــي منطقة

ساخالين و٤,٤ في المائة في منطقة سمولنسك. وأعمل هذا الحق أقل من ٢٠ في المائة من الملاك في ٥ مقاطعات وبين ٢٠ و٤٠ في المائة في ١٣ مقاطعة.

٣٠٠- وتجري عملية إصلاح النظم الزراعية في إطار التشريع الاتحادي. بيد أن العديد من المسائل تسوى على أساس قوانين أجهزة الإدارة الذاتية المحلية لمقاطعات الاتحاد في غياب القانون العقاري الجديد. ومن شأن اعتماد قانون عقاري أن يتيح ما يلي:

(أ) تحديد الإطار الذي يمكن فيه لمقاطعات الاتحاد أن يعتمدوا قوانينهم الخاصة بهم والتي تحكم العلاقات العقارية؛

(ب) وضع الآليات التنظيمية الخاصة بشراء قطع الأراضي وبيعها وتأجيرها، ومنح قروض فيما يتصل بالأراضي الزراعية وبيع قطع للوكلاء الاقتصاديين الفعليين؛

(ج) تنظيم عملية تسجيل السندات العقارية في المجال الزراعي؛

(د) وضع المعايير التي تسمح بمراعاة نوعية الأراضي وقيمتها الاقتصادية في تحديد أسعار الأراضي الزراعية مراعاة دقيقة.

٣٠١- وقد استمرت التحولات في قطاع المواد الغذائية الزراعية في عام ١٩٩٩ في اتجاه إنشاء نظام اقتصادي مختلط يجمع بين المزارع الكبرى والصغرى الخاضعة لنظم مختلفة، وتعزيز اندماج قطاع المواد الغذائية الزراعية في أشكال مختلفة.

٣٠٢- وقد أعيد تنظيم وتسجيل معظم المزارع وفقاً للتشريع الساري. وتمثل الشركات العامة نحو ٩ في المائة من القطاع الزراعي، في حين أن البقية عبارة عن مزارع تقوم على الملكية الخاصة للأراضي والسلع.

٣٠٣- وقد أنشئت في القطاع الزراعي مزارع تخضع لنظم مِلكية وإدارية مختلفة. ففي نهاية عام ٢٠٠٠، كانت هناك ٦٠٠ ٢٧ شركة كبيرة ومتوسطة، من بينها ٥٠٠ ١٨ شركة (٦٧ في المائة) عبارة عن شركات أشخاص من أنواع شتى، وشركات مساهَمة وتعاونيات إنتاجية.

٣٠٤- وتعمل الأقاليم على تحقيق تطابق المستندات المنشئة للمزارع مع معايير القانون المدني للاتحاد الروسي والقوانين الاتحادية المتعلقة بالتعاونيات الزراعية وشركات المساهمة والشركات المحدودة المسؤولية.

٣٠٥- ولا تـــزال عمـــلية تكيـــف المنتجين الزراعيين مع مقتضيات اقتصاد السوق تجري مجراها بإنشاء هياكل متكاملة من شتى الأشكال في قطاع المواد الغذائية الزراعية - ولا سيما شركات المساهمة والتعاونيات والاتحادات والجمعيـــات والمجموعات المالية والصناعية ومنشآت من قبيل الشركات القابضة. وتشمل تلك الهياكل شركات للإنتاج الزراعي والتحويل والخدمات والتسويق ومؤسسات مصرفية. وتوفق تلك الهياكل بين مصالح إنتاج المواد وتحويلها وتخزينها وتسويقها، مما يسمح بانتهاج سياسة تقوم بشكل أكبر على التشاور، كما تسمح بتنمية الإنتاج الزراعي وإدارة الاستثمارات.

٣٠٦- ويتواصـــل إحكام القاعدة التشريعية لمختلف أشكال التنظيم القانوني من أجل استكمال الإطار القانوني المناســـب. وقـــد وضعت مشاريع قوانين تتعلق بخصائص إنشاء شركات مساهمة في القطاع الزراعي وبوضعها القـــانوني مـــن جهـــة، وبالشركات المحدودة المسؤولية في مجال الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، ويجري حالياً اعتمادها. كما يجري وضع مشروع قانون يتعلق بالجمعيات (الاتحادات) القطاعية للمنتجين الزراعيين.

٣٠٧- وسيستمر إرساء نظام اقتصادي مختلط في القطاع الزراعي في الأجل المتوسط. وسيُضطلع بالأنشطة التالية في هذا المضمار:

(أ) وضع الأساس التشريعي لمختلف أشكال التنظيم القانوني؛

(ب) تحقيق التطابق بين المستندات المؤسِّسة لجميع الشركات، أياً كان نظامها القانوني، وبين التشريع الساري؛

(ج) إعداد ووضع آليات عقلانية لاندماج المزارع الكبرى والصغرى التي تخضع لنظم مختلفة؛

(د) تركيز الأرض ورأس المال بين أيدي الملاّك الفعليين: في المزارع، بتأجير قطع أرض أو المشاركة بها ومنح الحق في استغلالها وشرائها وشراء حصص منها وتأمين دخل سنوي مدى الحياة ومنح مساعدة كاملة فيما يتعلق بأسباب العيش (مدى الحياة)؛ وبربط المزارع المفلسة بالهياكل ذات الأداء الجيد؛

(هـ) تحسين العلاقات داخل الشركات بتعزيز الاستقلال في مجال المحاسبة واستقلال الوحدات المختلفة وبتدريب مديريها واختيارهم؛

(و) تطوير التعاون الزراعي وتعزيز اندماج قطاع المواد الغذائية الزراعية بأشكال متنوعة.

٣٠٨- ولقد تواصل في الأعوام الأخيرة هبوط الإنتاج الصناعي ورافقه شيء من الانخفاض في تأثير التكنولوجيات عـــلى البيئة. بيد أن مشكلة تلوث الأراضي الصالحة للزراعة والمياه بالفلزات الثقيلة والفلور وغير ذلك من المواد

السـامة بسـبب نفايـات الشـركات الصناعية لم تفقد جذوتها. ويشكل أيضاً نشاط المجمعات الكبرى لتربية الحيوانـات، ولا سيما الخنزير، وتربية الدواجن، تهديداً خطيراً على البيئة وصحة السكان. ومع أن أعداد رؤوس الماشية والدواجن قد انخفضت بسبب التكنولوجيات غير الملائمة واستهلاك المعدات والاستغلال غير الكافي لنظم الحماية البيئية في مناطق الاتحاد، فإن الوضع السائد في محيط بعض المزارع الكبرى لتربية الحيوانات يظل خطيراً من الناحية البيئية.

٣٠٩- وتنص العديد من القوانين السارية حالياً على حماية البيئة وحل المشاكل المرتبطة بالتنمية المستدامة.

٣١٠- وقـد أيد المرسوم الرئاسي رقم ٤٤٠ الصادر في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ التوجهات العامة للتحول إلى التنمية المستدامة في الاتحاد الروسي. وتقضي هذه التوجهات بتطوير الزراعة على أساس تقنيات متقدمة لا تضرّ بالبيئة وتتكيف مع الظروف المحلية، وبتنفيذ تدابير ترمي إلى حماية التربة من التحات والتلوث وزيادة خصوبتها، ووضع نظام للحماية الاجتماعية لفائدة سكان الريف.

٣١١- وتحدد خطة العمل الوطنية المتعلقة بحماية البيئة خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ المشاكل البيئية التي لا بد من أن تحظى الإجراءات المتخذة بشأنها بالأولوية، وطريقة تسوية هذه المشاكل في الأعوام المقبلة، والتدابير التي ينبغي اتخاذها على وجه الاستعجال لتعزيز نظام حماية البيئة، بما فيها تقليص الضغوط التي يمارسها قطاع المواد الغذائية الزراعية.

٣١٢- واعتمدت الحكومة برامج عديدة ترمي إلى تحقيق الاستقرار في القطاع الزراعي وإصلاحه، وبرامج بيئية تهدف بوجه خاص إلى تحقيق الاستقرار البيئي وتحسين الوضع البيئي للاتحاد ككل، بما في ذلك مراعاة الاعتبارات البيـئية في قطـاع المواد الغذائية الزراعية. ويتعلق الأمر أساساً بالبرنامج الوطني المتكامل المعنون "تثبيت الإنتاج الزراعـي في الاتحاد الروسي وتطويره في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠"، وبرامج اتحادية هادفة بعنوان "تعزيز الإصلاح الزراعي في الاتحاد الروسي في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢"، و"إصلاح الوضع البيئي لنهر الفولغا وروافده واستصلاح الـنظم البيـئية لحوض الفولغا ومنع تدهورها حتى عام ٢٠١٠"، و"النفايات"، وبرامج ترمي بشكل خاص إلى إصـلاح البيئة وتحسين صحة السكان في بعض المناطق المحرومة من الناحية البيئية (سيما مناطق أورنبورغ وتولا وسفيردلوفسك).

٣١٣- وتـنفيذ التدابير المنصوص عليها في تلك البرامج لن يسمح وحسب بمحو الآثار الضارة لشركات قطاع المـواد الغذائيـة الزراعية على البيئة والحد من التأثير التكنولوجي للشركات الصناعية في الإنتاج الزراعي، وإنما سيسمح أيضاً بتيسير نقل تكنولوجيات تراعي البيئة إلى القطاع الزراعي، وفي آخر المطاف ضمان إمداد السكان بمواد غذائية ذات جودة عالية.

حماية الصحة (المادة ١٢)

٣١٤- كان الغرض الرئيسي من عمل السلطات المعنية في الميدان التشريعي منذ عام ١٩٩٣ وضع نصوص اتحادية أساسية تحدد مبادئ سير نظام الصحة الروسي. وقد انبثق قانون الصحة الروسي من تلك القوانين.

٣١٥- وفي هـذا الصـدد، تعد الأسس التي يقوم عليها تشريع الاتحاد الروسي لعام ١٩٩٣ بشأن حماية صحة المواطـنين صكّاً قانونياً يكتسي طابعاً ثورياً، لأن التشريع يعتبر الصحة العامة لأول مرة مشكلة وطنية النطاق، ولأول مرة توضع معايير قانونية لا تنحصر في نظام الصحة وإنما تشمل جميع العلاقات الاجتماعية.

٣١٦- وبموازاة وضع نصوص تأسيسية، اتسمت الأعوام العشرة الأخيرة باعتماد نصوص تشريعية تنظم جوانب مـتعددة لحماية الصحة، منها على سبيل الخصوص قانون الرعاية النفسانية والضمانات الممنوحة للمواطنين بهذا الشـأن، وقانون التبرع بالدم ومكوناته، وقانون زرع الأعضاء و/أو الأنسجة البشرية، والمرسوم الحكومي بشأن الـبرنامج الاتحـادي المعنون "تطوير القطاع الصحي في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٥" (١٩٩٨)، والمرسوم الحكومي بشأن منح براءات في صناعة المستحضرات الصيدلانية وتـجارة الجملة فـي الأدوية وغيرها مـن المنـتجات الطـبية (١٩٩٩)، والمرسوم الحكومي بشأن تدابير المراقبة العمومية لأسعار الأدوية (١٩٩٩)، والمرسوم الحكومي بشأن إجراءات عرض البيانات المتعلقة بتداول المخدرات والمؤثرات العقلية وتسجيل العمليات المرتبطة بهذا النشاط (٢٠٠٠)، إلخ ... .

٣١٧- وقـد وضعت خلال تلك الفترة نفسها نصوص تتصل بمجالات لها علاقة وثيقة بالصحة العامة: قانون الـرعاية الصـحية للسكان وسلامتهم من الأوبئة (١٩٩٩، النص الثاني للقانون)، وقانون جودة المواد الغذائية وسـلامتها (٢٠٠٠)، وقـانون الغـلاف الجوي، وقانون الطب الطبيعي ومحطات الاستجمام في المناخ الملائم والحمامات المعدنية، وقانون سلامة السكان وحمايتهم من الإشعاع، إلخ ... .

٣١٨- ويعد قانون الوقاية من الأمراض الـمُعدية عن طريق التحصين الأساس القانوني الذي يسمح بخفض عدد الأمراض المعدية التي تمثل خطراً كبيراً يهدد أمن البلاد.

٣١٩- وقد أدرج القانون الاتحادي بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية في التشريع وجوب تطبيق الدولة الروسية للصكوك الدولية (الاتفاقيات) المتعلقة بمكافحة المخدرات، ووفر شروط التعاون الدولي على نحو يحقق الفعالية في مكافحة الاتجار بالمخدرات.

٣٢٠- وفي الجملة، فقد اعتُمد خلال الأعوام العشرة الماضية أكثر من ٣٠ قانوناً في المجال الصحي وحماية الصحة العامة.

٣٢١- و هناك في الوقت الراهن ٢١ مشروع قانون معروضاً على مجلس الدوما الروسي بلغ النظر في كل واحد منها مرحلة معينة، وهذه المشاريع هي:

- مشروع القانون الاتحادي بشأن الطب التقليدي والشعبي؛

- مشروع القانون الاتحادي بشأن المنتجات الطبية؛

- مشروع القانون الاتحادي المعدّل والمكمّل للقانون الاتحادي بشأن الأدوية (والمتعلق بتنظيم استيراد الأدوية إلى روسيا)؛

- مشروع القانون الاتحادي بشأن حماية الصحة في الاتحاد الروسي المعتمد أثناء القراءة الأولى في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨؛ ومن المقرر النظر فيه أثناء القراءة الثانية في عام ٢٠٠١؛

- مشروع القانون الاتحادي المعدّل والمكمّل للقانون الاتحادي بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية (تعزيز تدابير رقابة الدولة على تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها، وتوضيح النُظم المتعلقة بالكشف وتعهد مدمني المخدرات طبياً)؛ ومن المقرر النظر فيه في قراءة أولى في عام ٢٠٠١؛

- مشروع القانون الاتحادي المعدّل والمكمّل لقانون الجمهورية الاشتراكية الاتحادية الروسية بشأن التأمين الصحي في الاتحاد الروسي (خفض التأمين الصحي الإجباري، ونظم الدولة المتعلقة بالتأمين الصحي الإجباري ورقابة الدولة على إدارة أموال التأمين الصحي)، الذي اعتمد أثناء القراءة الأولى في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨؛ ومن المقرر النظر فيه أثناء القراءة الثانية في عام ٢٠٠١)؛

- مشروع القانون الاتحادي المعدّل والمكمّل للقانون الاتحادي بشأن الأدوية (تدابير المساعدة المقدمة إلى المنتجين المحليين)؛ ومن المقرر النظر فيه أثناء القراءة الأولى في عام ٢٠٠١؛

- مشروع القانون الاتحادي المعدّل للمادة ١١ من قانون الاتحاد الروسي بشأن التبرع بالدم ومكوناته (توضيح مفهوم "وسائل النقل العمومي")، المعتمد أثناء القراءة الأولى في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠؛ ومن المقرر النظر فيه أثناء القراءة الثانية في عام ٢٠٠١؛

- مشـــروع القـــانون الاتحادي المعدّل والمكمّل للقانون الاتحادي بشأن منع انتشار المرض الذي يتسبب فيه فيروس نقص المناعة البشرية (العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية) في روسيا؛ ومن المقرر النظر فيه في عام ٢٠٠١؛

- مشروع القانون الاتحادي بشأن نشاط الأطفال والمراهقين الرياضي في الاتحاد الروسي؛ وهو نص لم يُنظر فيه بعد، ومن المقرر النظر فيه أثناء القراءة الأولى في عام ٢٠٠١؛

- مشروع القانون الاتحادي بشأن الفحص المرضي والتشريحي، المقرر النظر فيه أثناء القراءة الأولى في عام ٢٠٠١؛

- مشروع القانون الاتحادي بشأن الفحص الطبي الشرعي، المقرر النظر فيه أثناء القراءة الأولى في عام ٢٠٠١؛

- مشروع القانون الاتحادي بشأن الأسس القانونية لقواعد السلوك في العلوم الإحيائية والضمانات في هذا الصدد، المقرر النظر فيه أثناء القراءة الأولى في عام ٢٠٠١؛

- مشـــروع القانون الاتحادي بشأن الإشهار في مجال الخدمات الطبية والمنتجات الطبية والأدوية، المقرر النظر فيه في عام ٢٠٠١؛

- مشروع القانون الاتحادي بشأن تنظيم ممارسة الطب الخاص، المقرر النظر فيه أثناء القراءة الأولى في عام ٢٠٠١؛

- مشـــروع القـــانون الاتحادي بشأن أسس الاستجمام في محطات المياه المعدنية الحارة في الاتحاد الروسي، المقرر النظر فيه أثناء القراءة الأولى في عام ٢٠٠١؛

- مشـــروع القـــانون الاتحـــادي بشـــأن الحد من إدمان التدخين المعتمد أثناء القراءة الثانية في حزيران/يونيه ٢٠٠١؛

- مشروع القانون الاتحادي بشأن المساعدة المقدمة من الدولة إلى مدينة سوتشي، المصيف البحري، للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٣، المقرر النظر فيه في عام ٢٠٠١؛

- مشـــروع القانون الاتحادي بشأن منطقة "كافكازكيي مينيرالنيي فودي" (مياه القوقاز المعدنية) الحمامات المعدنية ذات الأهمية الاتحادية؛

- مشروع القانون الاتحادي بشأن جمعية الصليب الأحمر الروسية وبشأن استعمال شعار الصليب الأحمر وتعبير "الصليب الأحمر" في الاتحاد الروسي، المقرر النظر فيه في عام ٢٠٠١؛

- مشروع القانون الاتحادي بشأن منع انتشار مرض السل في الاتحاد الروسي، الذي اعتمده مجلس الدوما الروسي ومجلس الاتحاد أثناء القراءة الثالثة التي رفضت بعد إدخال عدد من التعديلات. ويمثل وضع مشروع القانون هذا في صيغته النهائية، مع مراعاة الملاحظات التي أبداها رئيس الاتحاد الروسي، إحدى أولى أولويات الخبراء والأجهزة التنفيذية الاتحادية المعنية؛

٣٢٢- وتتواصل إعادة هيكلة النظام الصحي طبقاً للمفهوم المتعلق بتعزيز الصحة والطب في الاتحاد الروسي الذي يؤيده المرسوم الحكومي رقم ١٣٨٧ الصادر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ والمفهوم المتعلق بحماية صحة سكان الاتحاد الروسي حتى عام ٢٠٠٥ الذي يؤيده المرسوم الحكومي رقم 1201-r الصادر في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠. ويصف المفهوم الخطوط العريضة لإصلاح إدارة هذا القطاع كله وتمويله وعمله، بغية إرساء نظام صحي أكثر فعالية يستخدم تكنولوجيات طبية أقل تكلفة دون تخفيض نوعية الرعاية الصحية وحجمها.

٣٢٣- وقد زاد هذه العملية صعوبة الوضع الاجتماعي الاقتصادي والسياسي السائد حالياً. وبدا من الضروري إذاً اعتماد مجموعة من النصوص التي تؤمن للمواطنين الحق في حماية صحتهم وفي تلقي خدمات طبية مجاناً، وهو حق نصّ عليه دستور الاتحاد الروسي (المادة ٤١). وهكذا، اعتُمد في عام ١٩٩٨ برنامج الدولة المكون من ضمانات تكفل لجميع مواطني الاتحاد الروسي التمتع بالرعاية الطبية مجاناً (مرسوم حكومة الاتحاد الروسي رقم ١٠٩٦ الصادر في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨). وقد عدلت الحكومة هذه الآلية واستكملتها بالمرسوم رقم ١١٩٤ الصادر في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ والمرسوم رقم ٩٠٧ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

٣٢٤- وتتعلق المادة ٤١ من دستور الاتحاد الروسي بتمويل وتنفيذ البرامج الاتحادية الخاصة لحماية الصحة العامة وتعزيزها. فالبرنامج الرئاسي المعنون "أطفال روسيا" يُعمل به منذ عام ١٩٩٣ ويشمل، في جملة أمور، البرامج الاتحادية المحددة التالية: "الأمومة الآمنة" و"الأطفال المعوقون" و"أطفال تشيرنوبيل" وغيرها، وكذا برامج "داء السكري" و"تدابير عاجلة لمكافحة السل في روسيا في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٤" و"تحسين الخدمات الروسية للمساعدة الطبية العاجلة" و"مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)" و"برنامج التلقيح"، وغيرها. ومنذ عام ١٩٩٩، تمول السلطات الاتحادية تمويلاً كاملاً البرامج التالية "الأمومة الآمنة" و"الأطفال المعوقون" و"أطفال تشيرنوبيل".

٣٢٥- وأيدت حكومة الاتحاد الروسي عن طريق المرسوم رقم ٦٢٥ الصادر في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠ بشأن البرامج الاتحادية الخاصة لتحسين وضع أطفال الاتحاد في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ البرامج التالية: "الأمومة الآمنة"

و"الأطفال المعوقون" و"أطفال تشيرنوبيل" و"تطوير مراكز الأطفال الوطنية" و"النُّسَير" و"المحيط" و"تطوير الخدمات الاجتماعية لمساعدة الأسرة والطفل" و"مكافحة ظاهرة أطفال الشوارع ومنع جنوح الأحداث" و"الأطفال النوابغ" و"الأطفال اليتامى" و"أطفال اللاجئين أو المشردين" و"أطفال الشمال". وتتجسد التوجهات الرئيسية للبرامج الاتحادية الخاصة على الصعيد الإقليمي في برامج مماثلة تنفذ في معظم مناطق الاتحاد الروسي.

٣٢٦- وقد تزودت البلاد خلال فترة تنفيذ البرنامجين الاتحاديين الخاصين المعنونين "تنظيم الأسرة" و"الأمومة الآمنة" (١٩٩٨-٢٠٠٠) بدائرة لتنظيم الأسرة (يوجد نحو ٤٤٨ مركزاً لتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ونحو ٧٠ مركزاً لفترة ما حول الولادة، معظمها مجهز بأجهزة فيديو وأجهزة تخطيط الصدى ومجاوف). وهناك أيضاً ١٥ مأوى للشباب تقدم مساعدة طبية اجتماعية للمراهقين، كما تشكلت شبكة من الجمعيات. وأخيراً، طُور أكثر من ٦٥ مركزاً للرعاية خلال فترة ما حول الولادة. وقد جهز ٩٠ مستشفى للتوليد موزعة في شتى مناطق الاتحاد الروسي بمعدات الرعاية والتشخيص (أجهزة لتخطيط الصدى ومجاوف وأجهزة لمراقبة نشاط عضلة قلب الجنين)، مما سمح باستعمال تكنولوجيات حديثة في الحفاظ على وظيفة الإنجاب وبعثها وفي الرعاية خلال فترة ما حول الولادة.

٣٢٧- وتظل ميزانية الدولة المصدر الأول لتمويل قطاع الصحة. وتتوزع نفقات الصحة كما يلي: أموال عامة على جميع المستويات: ٦٢ في المائة؛ اشتراكات التأمين الصحي الإجباري: ١٩ في المائة؛ خدمات بمقابل: ٤,٨ في المائة؛ صناديق المنظمات والشركات: ١٢,٨ في المائة؛ تأمين اختياري: ١,٤ في المائة.

٣٢٨- وقد بلغ نصيب الصحة في الميزانية الاتحادية نسبة قدرها ١,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ مقابل ١,٨ في المائة في العام السابق، مما سمح للمواطنين بالتمتع بحقهم الدستوري في تلقي خدمات طبية مجانية في مؤسسات الرعاية الصحية الحكومية والبلدية.

٣٢٩- وقد رصدت الأموال المخصصة للصحة في المقام الأول لتدابير حماية الأم والطفل، وتلقيح الأطفال، وتطوير الوسائل المادية والتقنية في مراكز الرعاية الصحية والنقاهة الخاصة بالأطفال، وتنفيذ البرامج الاتحادية الخاصة المشار إليها آنفاً.

٣٣٠- وفي إطار تنفيذ البرنامج الاتحادي الخاص المعنون "تدابير عاجلة لمكافحة السل في روسيا في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٤"، من المتوقع تزويد المراكز الصحية بأحدث الأدوية ضد السل التي تكلف إجمالاً ٩٨٥,٤ ٢ من ملايين الروبلات. ومن المزمع تزويد المراكز الواقعة في المناطق الأكثر إصابة بالسل في المقام الأول. وفي إطار مكافحة هذا المرض أيضاً، تم شراء أجهزة تصوير بالأشعة وأجهزة تشخيص كلفت إجمالاً ١٥ مليون دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

٣٣١- وفي عام ١٩٩٨، تلقت مناطق أقصى الشمال معدات طبية (بمبلغ إجمالي يتجاوز ٧٠ مليون روبل و٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) وأغذية حمية (قدرها ٥ ملايين روبل) وأدوية (قدرها ٣٠ مليون روبل).

٣٣٢- وفي عام ١٩٩٨ أيضاً، أُنفق ٨٠٠ مليون روبل، على صعيد روسيا كلها، لإمداد المحاربين القدامى بأدوية مجانية في إطار العلاج خارج المستشفى. وتُتخذ حالياً تدابير ترمي إلى إنفاذ الاتفاقات المبرمة بين وزارة الصحة الروسية والصندوق الاتحادي للتأمين الصحي الإجباري وسلطات مناطق الاتحاد الروسي من أجل المشاركة في تطبيق برامج محلية تهدف إلى تأمين تلقي مواطني الاتحاد الروسي خدمات صحية مجانية أفضل.

٣٣٣- وتكتسي القضايا المتعلقة بالحماية الاجتماعية للموظفين الطبيين، في ظل عدم الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي الراهن، أهمية خاصة أيضاً، إذ يجري إعداد مشروع قانون اتحادي بشأن التأمين في حال وجود مسؤولية مهنية للعاملين الصحيين، وغير ذلك من النصوص التشريعية والتنظيمية المتعددة الأخرى.

٣٣٤- وقد خفّت نسبياً حدة الصعوبات التي ظهرت منذ أعوام عدة لإمداد السكان والمؤسسات الصحية بالأدوية بفضل اعتماد وتنفيذ مجموعة من المراسيم الحكومية التي تنظم طرائق وشروط إمداد أضعف الفئات السكانية بالأدوية وغيرها من المواد ذات الاستعمال الطبي:

(أ) المرسوم رقم ٣٧٤ الصادر في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٩ والمتعلق بالرقابة الحكومية على أسعار الأدوية؛

(ب) المرسوم رقم ٣٩٣ الصادر في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ بشأن الضمانات المتعلقة بالإمداد بالأدوية ذات الأهمية الحيوية، وبشأن بعض الشروط الخاصة بذلك الإمداد. (وتضع وزارة الصحة الروسية حالياً لائحة تحتوي على الحد الأدنى من الأدوية الضرورية لتوفير الرعاية الصحية. وينبغي لجميع الصيدليات أن تختزن منها كميات معينة).

(ج) المرسوم رقم ٥٤٦ الصادر في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٩ الذي يكمل تصنيف الأدوية والأدوات الطبية ذات الأهمية الحيوية، التي لا تخضع للضرائب إيرادات بيعها التي تجنيها الشركات المصنعة، أياً كانت طريقة عملها وأياً كان نظامها القانوني.

٣٣٥- وعلى صعيد آخر، أعيد النظر في نظام إنتاج وبيع الأدوية المخصصة للمؤسسات الصحية. وبالخصوص، ينص مرسوم رئيس الاتحاد الروسي رقم ٣٠٥، الصادر في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ والمتعلق بالتدابير ذات الأولوية

لمـــنع الفساد ولتخفيض الإنفاق العام لدى شراء الأدوية المخصصة للمؤسسات العمومية، على وجوب أن يسبق إعلان مناقصة شراء الأدوية.

٣٣٦- ومـــنذ أعـــوام قليلة، سُجِّل تطور سلبي لمؤشرات الصحة الإنجابية للنساء اللائي ينتمين إلى فئات عمرية مختـــلفة (النساء في سن الإنجاب والفتيات البالغات والمراهقات): ويظل عدد حالات الإجهاض مرتفعاً وكذلك معدلات الإصابة بالمرض والوفيات لدى الأمهات والرضع.

٣٣٧- وتعـــد أمـــراض النساء مؤشراً مهماً للصحة الإنجابية لديهن. فقد سُجل خلال الأعوام الخمسة الماضية ارتفـــاع في الأمـــراض الـــتالية (عـــند كل ١٠٠ ٠٠٠ امرأة): انتباذ بطانة الرحم (٤٦ في المائـــة)، حـــالات العـــدوى (٣٠,٥ في المائة) والمضاعفات أثناء الحمل وعند الولادة وإبان فترة ما بعد الولادة (٢١,٨ في المائة). وهناك نحو ١٥ في المائة من الأزواج مصابون بالعقم، وتشكل النساء ضمن هذه النسبة ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من الحالات.

٣٣٨- وحالة الحوامل الصحية آخذة في التدهور شيئاً فشيئاً. فخلال عشرة أعوام، تزايد عدد حالات فقر الدم لدى الحوامل بأكثر من ٣,٢ أضعاف، كما ازدادت حالات أمراض الكلى والأمراض القلبية الوعائية هي الأخرى بمعـــدلات مثيرة للقلق. فقد تزايد عدد الحوامل اللائي يعانين من التسمم لأسباب مرتبطة بالحمل بثلاثة أضعاف. وانخفـــض عدد حالات الوضع بدون مضاعفات انخفاضاً حاداً (فقد بلغ متوسط هذه الحالات ٣١,١ في المائة في روسيا بكاملها وأقل من ٢٥ في المائة في بعض المناطق).

٣٣٩- والحالة الصحية للأطفال حديثي الولادة آخذة هي أيضاً في التدهور شيئاً فشيئاً. وثلثهم يعاني من مشاكل صحية متنوعة. وتبلغ حالات الأطفال المبتسرين والخدّج مستويات مرتفعة، وتقدر تكلفة الخدمات الصحية المقدمة إلى هؤلاء الأطفال، والتي تتكبدها الدولة، بين ٢٥٠ و٣٠٠ ضعف ما تكلفه الخدمات المقدمة إلى الأطفال الذين يولدون ولادة عادية.

٣٤٠- ويرتبط جزء كبير من عمل أقسام طب الأطفال في الاتحاد الروسي بتلقيح الأطفال طبقاً للجدول الزمني الوطني الموضوع لهذا الغرض. فمنذ خمسة أعوام، تستفيد نسبة كبيرة من الأطفال من برنامج التلقيح الوقائي خلال الأعـــوام الأولى من عمرهم. ومنذ عام ١٩٩٧، أدرج التلقيح ضد التهاب الكبد الفيروسي والحصبة الألمانية في برنامج التلقيح الوطني، وكذا معاودة اللقاح ضد النكاف. وفي عام ١٩٩٩، بلغت نسبة الأطفال الملقحين (جميع أنواع اللقاح) أكثر من ٩٥ في المائة.

٣٤١- ومكّن الحفاظ على نسبة مرتفعة من التغطية التلقيحية من خفض حالات الخناق والحصبة بصورة منتظمة؛ وبـــدأ مرضـــا السعال الديكي والنكاف يتراجعان ولم تسجل أي حالة لشلل الأطفال الناجم عن السلالة البرية

لفيروســـات الشلل. ونظراً للظروف الوبائية غير المواتية، فإن التلقيح يسمح بتحصين الأطفال ضد أخطر أشكال السل.

٣٤٢- ويبـــلغ معدل وفيات الأمهات، الذي يعد أحد أهم مؤشرات صحة المرأة ومستوى الرعاية المقدمة عند الولادة، في روسيا، أكثر من ٢,٥ أضعاف ما عليه المعدل الأوروبي. وفي عام ٢٠٠٠، كان يبلغ ٣٩,٧ حالة لكل ١٠٠٠ مولود حي.

٣٤٣- وبالرغم من أن معدل الوفيات في فترة ما حول الولادة ووفيات الرضع استمر في التراجع (من ١٧,٤ إلى ١٣,٢ ومن ١٨,٦ إلى ١٥,٣ على التوالي بين ١٩٩٤ و٢٠٠٠)، فإن هذه المعدلات تظل مرتفعة. وفي ٤٤,٢ في المائة من الحالات، كان السبب في وفيات الرضع يعود إلى ظواهر حدثت خلال فترة ما حول الولادة، وفي ٢٣,١ في المائـــة من الحالات إلى تشوهات خِلْقية. وفي عام ٢٠٠٠، كان عدد المواليد الأموات يبلغ ٦,٧ لكل ١٠٠٠ ولادة (مقـــابل ٧,٨ في عـــام ١٩٩٤). وفي الجملة، ارتفع معدل الوفيات من ١٥ في الألف في عام ١٩٩٥ إلى ١٥,٤ في الألف في عام ٢٠٠٠.

٣٤٤- وقـــد كـــانت قضايا الصحة العامة وإصلاح النظام الصحي في صلب أولويات الدولة في مجال السياسة الاجتماعية في الأعوام الأخيرة.

٣٤٥- وسمحـــت مجموعة من التدابير الرامية إلى النهوض باندماج النظام الصحي وتعزيزه ووضع برامج طارئة بتوسيع القواعد المادية والقانونية لقطاع الصحة وتوفير ظروف أكثر استقراراً في المجال الصحي.

٣٤٦- وقـــد أقرت وزارة الصحة في الاتحاد الروسي خطة تتكون من تدابير ذات أولوية وتقوم حالياً بوضعها موضع التنفيذ بغية تطبيق المفهوم المتعلق بتطوير الصحة والطب في الاتحاد الروسي وحماية صحة السكان بحلول عام ٢٠٠٥.

٣٤٧- ووضعت روسيا في الأعوام الأخيرة، على نحو منهجي، سياسة ترمي إلى حماية الأم والطفل. وفيما يتعلق بحمايـــة حقـــوق الطفل والمرأة، صادقت على صكوك مهمة مثل اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه. وقد حدد مرسوم رئاسي توجهـــات الدولة في مجال السياسة الاجتماعية فيما يتعلق ببقاء الأطفال وحمايتهم، وذلك بغية تعزيز تنفيذ تلك الصكوك.

٣٤٨- وتطـــبيقاً لهذه الصكوك المختلفة، يجري تنفيذ خطة عمل وطنية تصب في مصلحة الطفل وتحمل عنوان "خطة العمل الوطنية بشأن تحسين وضع الطفل في الاتحاد الروسي في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠"؛ كما يجري العمل

بالمفهوم المتعلق بتحسين وضع المرأة في الاتحاد الروسي المتمثل في "خطة العمل الوطنية من أجل تحسين وضع المرأة وتعزيز دورها في المجتمع بحلول عام ٢٠٠٠"؛ والبرنامج الرئاسي المعنون "أطفال روسيا" الذي تتفرع عنه ١٠ برامج خاصة ترمي إلى حل أخطر المشاكل التي تعترض حماية صحة الأم والطفل (الصحة الإنجابية، والأمومة الآمنة، ومنع إصابة الطفل بعاهات، وتحسين صحة المرأة والطفل وحالتهما العامة).

٣٤٩- ويجري إعداد مقترحات للمصادقة المحتملة على اتفاقية لاهاي لعام ١٩٩٣ بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي التي وقع عليها الاتحاد الروسي في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول المكمل لها والرامي إلى منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، اللذين وقع عليها الاتحاد الروسي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٣٥٠- ووضعت روسيا وأقرت سياسة مشتركة بين الوزارات تستهدف حماية صحة السكان الإنجابية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

٣٥١- ويجري إعداد برنامج اتحادي خاص بعنوان "من أجل طفل يتمتع بصحة جيدة" يشمل الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦.

٣٥٢- ويُولَى اهتمام خاص بالمسائل المتعلقة بصحة السكان الأصليين قليلي العدد. فقد اعتمد برنامج اتحادي خاص بعنوان "التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الشمال الأصليين قليلي العدد بحلول عام ٢٠٠٠". ويجري تنفيذ البرنامج الخاص المعنون "أطفال الشمال"، وكذلك الخطة الشاملة التي تتضمن تدابير من أجل العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (١٩٩٥-٢٠٠٤).

٣٥٣- وترد القضايا المتعلقة بحماية الصحة العامة في الخطابات التي يوجهها رئيس الاتحاد الروسي مرة كل عام إلى البرلمان الاتحادي. فقد ورد في الفصل المعنون "الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠" من الخطاب الرئاسي الذي يحمل عنوان "روسيا تمر بمنعطف " (١٩٩٩)، أن روسيا تدعم الاستراتيجية العالمية الموسومة "الصحة للجميع" التي اقترحتها منظمة الصحة العالمية والتي ترمي في المقام الأول إلى تطوير الرعاية الصحية.

٣٥٤- وعلى أساس السياسة الاجتماعية المنفذة في البلاد والجهود المبذولة لإصلاح قطاع الصحة، تم التأكيد على الأمور التالية: الحفاظ على قطاع الصحة العمومي، والتركيز الرشيد على الإدارة، وتنويع مصادر تمويل النظام الصحي، وتمويل المؤسسات الصحية بحسب نوعية الرعاية الصحية وحجمها.

٣٥٥- وينبغي أن تنصب عملية الإصلاح بعد ذلك على تعزيز فعالية الخدمات الصحية الأولية وتطوير الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية التي تسبق الدخول إلى المستشفى، ولا سيما الاستمرار في تطوير مرافق مستشفيات داخل العيادات المتعددة التخصصات وإنشاء أقسام للطب العام. وقد أقرت الإدارة الجماعية في وزارة الصحة برنامجا قطاعياً لتطوير الطب الأسري.

٣٥٦- وما يبرر الأولوية التي يحظى بها تطوير الخدمات الصحية الإسعافية هو أن هذا النوع من الخدمات يمكّن من حل ٧٥ إلى ٨٠ في المائة من المشاكل الصحية.

٣٥٧- ومن المتوقع أن يُرصد ما لا يقل عن ٣٥ في المائة من الموارد المالية الإجمالية لقطاع الخدمات الصحية الأولية (و٢٠ في المائة إلى قطاع الخدمات الصحية المتخصصة خارج المستشفى)، مما قد يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز هذا القطاع، وخاصة تطوير جميع أشكال الوقاية.

٣٥٨- ويجري حالياً إعادة تشكيل شبكة المؤسسات الصحية التي تؤثر في حجم الرعاية خارج المستشفى الذي يتوقف بدوره على قوة وظيفتي التشخيص والعلاج. وقد أُقر برنامج للدولة يرمي إلى تطوير تكنولوجيات طبية متقدمة. كما يجري إعداد لوائح تتعلق بإنشاء مستشفيات للرعاية المركزة والتكفّل بالمرضى المزمنين طبياً وتقديم خدمات المساعدة الطبية الاجتماعية.

٣٥٩- وترمي السياسة المنتهجة حالياً إلى خفض نسبة دخول المستشفى من ٢٠ في المائة إلى ١٥-١٧ في المائة، فضلاً عن خفض متوسط مدة الإقامة في المستشفيات من ١٨ إلى ١٤ يوماً، وخفض عدد الأسرّة في اليوم لكل ١ ٠٠٠ ساكن من ٣ ٥٠٠ إلى ٢ ٧٠٠، وخفض عدد المكالمات التي تتلقاها أقسام المساعدة الطبية الاستعجالية بتحسين نوعية الرعاية الوقائية خارج المستشفى، وتحسين نوعية الرعاية الأولية عن طريق التنظيم المنهجي لممارسة الطب العام. ومما سيساعد في تيسير تطوير قطاع الرعاية الصحية الأولية أيضاً، بما في ذلك جميع أشكال الوقاية، الشبكة التي تتكون من مراكز الطب الوقائي والتي أنشئت في الاتحاد الروسي على أنقاض مراكز الإعلام الصحي القديمة والتي اندمجت في بعض الحالات مع مستوصفات الطب الرياضي ومراكز الوقاية من الإيدز ومكافحته ومستوصفات الصحة العقلية (٨٢ في المجموع)، وكذلك مع وحدات وأقسام تعنى بالوقاية أنشئت داخل مؤسسات الرعاية الوقائية والعلاجية (أكثر من ٤٠٠ ٢ في المجموع).

٣٦٠- وعلاوة على ذلك، يتميز بالإفراط تنوع بنية الأنشطة التي تضطلع بها مراكز وأقسام ووحدات الوقاية وتوجهاتها وأشكالها. كما تتميز التدابير المتخذة في معظم الحالات بقلة الفعالية. ولا تتسم هذه الأنشطة بما يكفي من التنسيق مع أنشطة سائر الهيئات الحكومية التي تتبع الأهداف نفسها. ويجب إذن وضع آليات اقتصادية

وأساليب عمل تحفز على الوقاية وتستحث الاهتمام لتحسين الصحة، ليس لفائدة السكان فحسب، بل لصالح الهيئات التي يتكون منها النظام الصحي عموماً وغيرها من الهيئات المعنية.

٣٦١- وفي الوقت الراهن، يُعمد إلى دراسة بعض النماذج في معاهد الصحة العامة في مناطق رائدة اختيرت في إطار البرنامج الدولي المعروف باسم برنامج المساعدة التقنية لكومونولث الدول المستقلة (منطقة تشيليابنسك ومدينة سان - بطرسبرغ) بغية إيجاد حلول لمشاكل الوقاية في إطار النظام الصحي ومن منظور مشترك بين القطاعات، في آن واحد.

٣٦٢- وقد تراجع عدد الوفيات في المستشفيات مقارنة بعدد حالات الخروج منها بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٩ من ١,٦ في المائة إلى ١,٥ في المائة. وتزايد عدد التدخلات التي أنجزت في مستشفيات مستقرة بنسبة ٦,٧ في المائة. وسجل أيضاً انخفاض في عدد الوفيات التي تعقب العمليات الجراحية الطارئة على كل أنواع أمراض الفتق البطني الحادة.

٣٦٣- وإذا كانت نسبة سكان الريف قد ارتفعت من ٢٦,١ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢٧ في المائة في عام ٢٠٠٠، فإن شبكة المؤسسات الصحية في المناطق الريفية قد تناقصت شيئاً فشيئاً . وهكذا، فإن عدد المستشفيات قد تراجع بنسبة ١٩,٥ في المائة، وعدد الأسرّة بنسبة ١٧,٢ في المائة، وعدد دور التوليد الصغيرة بنسبة ٢,٦ في المائة، مما يعقد تلقي سكان الريف للرعاية الصحية تعقيداً شديداً. وقد سُجل بالخصوص تراجع كبير في عدد أسرة المستشفيات في إقليمي كراسنايارسك وألتاي، وكذا في مناطق إيركوتسك وأومسك وتيومن.

٣٦٤- وقد تفاقمت مشاكل الصحة العامة بالخصوص في المناطق التي يقطنها السكان الأصليون قليلو العدد الموجودون في الشمال والذين يعيشون عيشة الرحَّل، ولا سيما في مقاطعات تايمير (دولغانو - نينيتس) وإيفينكس ونينيتس التي تتمتع بالحكم الذاتي.

٣٦٥- واتخذت روسيا خلال الأعوام الستة الماضية إجراءات للرقابة والترخيص بشأن اعتماد وإقرار نشاط الأطباء والأخصائيين، وصنع الأدوية والأدوات الطبية وتوزيعها، وبشأن اعتماد المؤسسات التي تدرب الصيادلة والأطباء وإجازتها.

٣٦٦- ويجري اتخاذ تدابير ترمي إلى وضع نظام لمراقبة نوعية الرعاية الطبية. كما يجري بحث أشكال مختلفة من التعاون بين الأطراف المعنية، وكذلك تحسين التنظيم الإداري.

٣٦٧- وتتخذ حالياً تدابير طوارئ من أجل تأمين إمداد السكان والمؤسسات الصحية بالأدوية. وقد اعتمدت حكومة الاتحاد الروسي العديد من النصوص المهمة التي ترمي إلى دعم منتجي المواد الطبية المحليين.

٣٦٨- ومن المزمع حالياً مواصلة التعاون مع البنك الدولي في إطار مشروع جديد بعنوان "التعاون من أجل إعادة هيكلة النظام الصحي" يرمي أساساً إلى تعزيز فعالية الرعاية الطبية ونوعيتها بتغيير طريقة إيتاء الخدمات الصحية تغييراً جذرياً وترشيد الإدارة واللجوء إلى مبادئ الاتحادية بصورة أكبر بغية تأمين تلقي جميع السكان للرعاية الصحية وإيجاد فضاء اقتصادي وقانوني منسجم في هذا القطاع.

٣٦٩- ويتعلق الأمر بمشروع تمهيدي يقتضي إقامة تعاون من أجل تنفيذ المفهوم المتصل بالنهوض بالصحة والطب في الاتحاد الروسي وتطبيق شق من البرنامج الحكومي المعنون "إعادة الهيكلة والتنمية الاقتصادية في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠".

٣٧٠- وعلى صعيد آخر، وفي إطار مشروع رائد من مشاريع البنك الدولي بعنوان "إصلاح الصحة" نُفذ في منطقتي كالوغا وتفير، يولَى الاهتمام منذ أواسط عام ١٩٩٨ لمسائل مثل تطوير الطب الأسري، والوقاية من الأمراض القلبية الوعائية، وتعزيز طرق العيش الصحية، وتعزيز فعالية خدمات حماية الأمهات والرضع، وترشيد آليات تمويل مؤسسات الرعاية الوقائية والعلاجية مع إعطاء الأولوية للرعاية الوقائية خارج المستشفى مقارنة بالرعاية مع الاستشفاء.

٣٧١- وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من ٦٤,٦ في عام ١٩٩٥ إلى ٦٥,٩ في عام ١٩٩٩.

٣٧٢- وتبقي الأزمة الاجتماعية الاقتصادية المستمرة على وضع سكاني سيّئ.

٣٧٣- وفيما يتعلق بمتوسط العمر المتوقع، تتأخر روسيا عن البلدان المتقدمة بفارق يتراوح في المتوسط بين ١٥ و١٧ عاماً بالنسبة إلى الرجال وبين ٧ و١٠ أعوام بالنسبة للنساء.

٣٧٤- وأثبتت المؤشرات الرئيسية المتعلقة بتناسل السكان (الولادة والوفيات والزيادة الطبيعية)، في معظم مناطق البلاد، وجود تدهور شديد في نوعية الحياة. وخلال الأعوام العشرة الماضية (أي منذ ١٩٩٢)، تناقص عدد سكان روسيا بـ ٣,٥ ملايين نسمة، أي بنسبة ٢,٣ في المائة.

٣٧٥- وفي عام ٢٠٠٠، انخفض عدد السكان في ٧٩ منطقة من مناطق الاتحاد الروسي من أصل ٨٩ حيث يعيش حالياً أكثر من ١٢٨ مليون شخص، أي ٨٨,٤ في المائة من سكان البلاد (وقد كان عدد هذه الكيانات الإقليمية يبلغ ٨٢ كياناً في عام ١٩٩٩ و٦٨ كياناً في عام ١٩٩٨). غير أن عدد السكان ارتفع في جمهوريات آلتاي وداغستان وإنغوشيا وأوسيتيا الشمالية - ألانيا وفي منطقتي بيلغورود وتيومن وفي موسكو ومقاطعات خانتي - مانسي ولامالو - نينيتس وتايمير (دولغانو - نينيتس) التي تتمتع بالحكم الذاتي.

٣٧٦- وسجل انخفاض حاد للسكان في العام الماضي في مقاطعات تتمتع بالحكم الذاتي، وهي مقاطعة التشوكتش (٤,٢ في المائة) والكورياك (٢,٧ في المائة) والإيفينك (٢,١ في المائة)، وفي منطقة ماغادان (٢,٣ في المائة). أما في عام ٢٠٠٠، فشهدت مناطق تولا وبسكوف وسمولنسك ومورمانسك وتفير وساخالين انخفاضاً في عدد سكانها بنسبة تراوحت بين ١,٢ و١,٤ في المائة.

٣٧٧- ويلاحظ منذ عام ١٩٩٠، انخفاض في عدد الأطفال سواء في المدن أو في الأرياف.

٣٧٨- وقد أضرت الظروف الاجتماعية الاقتصادية السيئة بسكان الأرياف قبل أن تضر بسكان المدن.

٣٧٩- ويبلغ عدد الوفيات الناجمة عن الأمراض التنفسية في الأرياف ١,٦ مرة ما هو عليه في المدن.

٣٨٠- ويساعد انخفاض معدل المواليد وتزايد أعداد المسنين على استطالة أعمار السكان. فإذا كان عدد الأطفال يقل عن عدد المتقاعدين في ١٩ منطقة فقط في بداية عام ١٩٩٠، فإن هذه الحالة قد شهدتها ٤٢ منطقة في عام ١٩٩٩.

٣٨١- وتظل مشكلة الوفيات المبكرة أكثر المشاكل إثارة للقلق. ففي عام ٢٠٠٠، تُوفي ٠٠٠ ٦٣١ شخص في سن العمل، ويمثل ذلك ٢٨,٤ في المائة من عدد الوفيات الإجمالي (أما في عام ١٩٩٠، فلم يبلغ هذا العدد سوى ٠٠٠ ٤١٠ شخص، أي ٢٥ في المائة من عدد الوفيات).

٣٨٢- ويظـــل تغير مؤشرات معدل الإصابة بالمرض الإجمالي سلبياً. وتظل معدلات الإصابة بالمرض مرتفعة في صفوف الأطفال والمراهقين، وكذلك الإصابة بالاضطرابات النفسية وإدمان الكحول.

٣٨٣- ومما يثير القلق بشكل خاص منذ أعوام عدة تزايد الأمراض المرتبطة بظواهر اجتماعية. فمنذ عام ١٩٩٢، تضاعفت حالات الإصابة بمرض السل النشط بـ ٢,٤ مرات.

٣٨٤- وفي روسيا، وبخاصة في المناطق الواقعة في أقصى الشمال، بلغت حالات الإصابة بالسل مستويات حرجة في عـــام ١٩٩٩. فقد سجلت ٩٠٠ ٣٧٩ إصابة بهذا المرض في نهاية عام ٢٠٠٠، حسبما جاء في الإحصاءات الرسمية، كما أن عدد الحالات الجديدة التي تم تشخيصها في العام نفسه بلغ ٧٠٠ ١٣٠ حالة.

٣٨٥- وفي هـــذا السياق، اعتُمد برنامج اتحادي خاص بعنوان "تدابير عاجلة لمكافحة السل في روسيا في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٤".

٣٨٦- وسجلت أكثر الحالات إثارة للقلق في جمهوريات بورياتي وتيفا وخاكاسي وكومي التي تتمتع بالحكم الذاتي، وكذلك في منطقة تيومن والمنطقة اليهودية التي تتمتع بالحكم الذاتي ومقاطعة الإيفينك التي تتمتع بالحكم الذاتي، حيث يبلغ معدل الإصابة بالمرض من ضعفين إلى خمسة أضعاف المتوسط الوطني.

٣٨٧- والسكان الأصليون قليلو العدد هم أكثر السكان عرضة للإصابة بالسل، ولا سيما سكان جمهورية آلتاي الأصليون (٠٠٠ ٦٢ نسمة) التي يقل متوسط العمر المتوقع فيها، حسب الدوائر الرسمية، عن جميع السكان الأصليين الآخرين في روسيا، وهم أيضاً أكثر السكان عرضة للإصابة بالأمراض المُعدية والسل.

٣٨٨- ومن بين سكان شبه جزيرة كولا، تبلغ حالات الإصابة بالسل سبعة أضعاف المتوسط الوطني في روسيا.

٣٨٩- وقد تضاعف بمرتين ونصف عدد الإصابات بالسل لدى البالغين من بين السكان الأصليين في منطقة ماغادان خلال الأعوام الثلاثة الماضية (أما بالنسبة للأطفال، فتبلغ حالات الإصابة بالسل ١٠ أضعاف ما عليه المناطق الجنوبية من البلاد). وتتزايد معدلات انتشار المرض والوفيات بين سكان الكوليما الأصليين تزايداً مذهلاً ومفجعاً (إذ يبلغ متوسط عمر أفراد السكان الأصليين ٤٩ عاماً). ويرى أخصائيو السكان أن سكان منطقة ماغادان الأصليين مهددين بالانقراض تماماً في غضون بضعة أجيال.

٣٩٠- ويساور الدوائر المعنية بالصحة القلق إزاء تنامي الأمراض التي كانت نادرة في الماضي، مثل التهاب الكبد "ألف" و"باء" أو الخناق. فإذا لم يكن في روسيا سوى حالات قليلة من الخناق هنا وهناك قبل عام ١٩٩٠، فإن عام ١٩٩٩ شهد ٨٣٨ حالة (أدت في ٢٥ منها إلى الوفاة). ويمكن القول الشيء ذاته بالنسبة إلى حمّى غرب النيل (التي سجلت منها ٣٤ حالة في منطقة فولغوغراد في عام ٢٠٠٠) والحمى النزفية (التي سجلت منها ٨٣ حالة في عام ٢٠٠٠ في إقليم ستافروبول الواقع في جمهورية كالموكي، وفي داغستان وفي منطقتي أستراخان وفولغوغراد).

٣٩١- غير أنه بالرغم من الصعوبات المرتبطة بإعادة هيكلة النظام الصحي، يجدر التأكيد على النجاح الذي لا مراء فيه الذي أحرز في مكافحة بعض الأمراض الخطرة. فقد تم استئصال مرض الرّمد المنتشر بوجه خاص بين سكان الشمال الأقصى الأصليين. ومنذ عام ١٩٩٧، لم تسجل في البلاد أي حالة من حالات شلل الأطفال الناجم عن فيروس الشلل "البرّي". وقد وضعت وثائق تهدف إلى الإعلان رسمياً عن أن الاتحاد الروسي خالٍ من فيروس شلل الأطفال، وقد أقرها مجلس التصديق الوطني الذي بعث بها إلى منظمة الصحة العالمية بغرض دراستها واتخاذ قرار بشأنها.

٣٩٢- وقد أسهم ظهور ظروف بيئية مواتية لانتشار ناقلات العدوى وفتور الجهود الرامية إلى الوقاية من الأمراض عموماً والظروف الاجتماعية الاقتصادية في ظهور التيفوس الطفحي مجدداً، وكان يُعتقد أنه قد تم القضاء عليه نهائياً.

٣٩٣- ويهدد تنامي هذا النوع من التيفوس بوجه خاص مُدن أنجيرو - سودجنسك وبوكوبيفسك ونوفوكوزنتسك، في منطقة كيميروفو. وقد أصدرت الإدارة أمراً يتعلق بالوقاية من التيفوس الطفحي في المنطقة (فقد خصص قسم الحماية الاجتماعية والصحة مليون روبل لشراء الأجهزة الضرورية لتشخيص هذا المرض).

٣٩٤- و تعد مكافحة نقص اليود عند السكان، حسب البيانات المتوافرة لدى المركز العلمي لطب الغدد الصم التابع لأكاديمية الطب الروسية، مشكلة وطنية. واعتمدت حكومة الاتحاد الروسي، في مواجهتها لهذه المشكلة الخطيرة، المرسوم رقم ١١١٩ الصادر في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ "بشأن تدابير الوقاية من الأمراض المرتبطة بنقص اليود". وقد اعتمدت مجموعة التدابير التكميلية للمرحلة الأولى من تنفيذ السياسة الوطنية المؤيدة لتغذية متوازنة (بحلول عام ٢٠٠٥).

٣٩٥- وتفاقمت المشاكل البيئية والاجتماعية الاقتصادية التي تعاني منها المناطق الشمالية وغيرها من مناطق روسيا بسبب انتشار إدمان المخدرات والكحول. ويقدر الخبراء أن حوالي مليوني شخص يتعاطون المخدرات والمؤثرات العقلية. ففي جمهورية كاريلي، في مدينة كوندوبوغاس، وهي عاصمة مقاطعة يقطنها ٠٠٠ ٤٠ نسمة، يجري تنفيذ برنامج للوقاية من إدمان الكحول وإساءة استعمال العقاقير وإدمان المخدرات منذ عام ١٩٩٩ يحمل عنوان "الأمل". وقد تضاعف عدد الانتحارات في هذه المقاطعة خلال الأشهر التسعة من عام ١٩٩٩ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حسب الإحصاءات. وفي نوفوسيبيرسك، نظمت حملة دامت شهراً وشعارها: "لِنَحْم أطفالنا من المخدرات". وفي هذه المدينة، أحصي ٠٠٠ ١٣ متعاط للمخدرات، تم تشخيص ٠٠٠ ٧ منهم على أنهم مدمنون. وكان ٤٥ في المائة من ٨٠ في المائة من مدمني المخدرات الذين يستعملون المخدرات بواسطة الحقن مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

٣٩٦- وخلال الأعوام الأخيرة الماضية، تزايد عدد إيجابيي المصل تزايداً حاداً. فقد تضاعف بـ ٤,٦ مرات منذ عام ١٩٩٧.

٣٩٧- واتخذت عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بعداً جديداً في نهاية النصف الأول من عام ١٩٩٦ بظهور أولى الحالات بين صفوف المتعاطين للمخدرات الذين يستعملون الحقن في كالينينغراد وفي العديد من مدن البلاد الأخرى (تفير ونوفوروسيسك وساراتوف ونيجني نوفغورود). وفي عام ١٩٩٧، كان عدد إيجابيي المصل يبلغ ٢,٩ أضعاف ما كانت عليه الحال في عام ١٩٩٦. أما عام ١٩٩٨ فاتسم

باستقرار نسبي للعدوى، إذ إن عدد الحالات الجديدة انخفض بنسبة ٧,٥ في المائة مقارنة بالعام السابق. وفي عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، عـــادت العـــدوى إلى الظهور، لا سيما بسبب ارتفاع حاد في موسكو ومنطقتها وفي منطقة إيركوتسك (٧٠ في المائة من إيجابيي المصل الجدد).

٣٩٨- فقـــد ارتفع إذن عدد إيجابيي المصل في الاتحاد الروسي ارتفاعاً حاداً ليصل إلى ٤٧١ ٥٦ حالة في عام ٢٠٠٠. هـــذا بالإضـــافة إلى أن ٩٠ في المائـــة من إيجابيي المصل الجدد أصيبوا بالعدوى بعد أن حقنوا أنفسهم بالمخدرات. وفي الوقت الراهن، سجلت ٨٢ مقاطعة من مقاطعات الاتحاد الروسي حالات عدوى بفيروس نقص المناعة البشرية.

٣٩٩- وتتراوح أعمار خمسة وسبعين في المائة من إيجابيي المصل الجدد بين ١٥ و٢٩ عاماً.

٤٠٠- ولـــلحد مـــن انتشار العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية، تنفذ الأقسام والمؤسسات الصحية والإدارة الوبائية والصحية الروسية عدداً من التدابير الهيكلية والعملية.

٤٠١- ويسمح نظام المراقبة الوبائية الذي وضع بنجاح برصد تطور العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلاد. إن إحصاء إيجابيي المصل وعدّهم يمكّنان من مدّهم بالرعاية الطبية والمساعدة الاجتماعية، كما يمكّنان مـــن العمل معهم على الوقاية المبكرة التي ترمي إلى تمكينهم من العيش والعمل والاضطلاع بنشاط عادي لفترة طويـــلة مـــن الوقت. وقد وضع بنجاح نظام يسمح بضمان مأمونية التبرع بالدم والأعضاء والأنسجة، وكذلك المستحضرات المناعية الحيوية.

٤٠٢- وفي عام ١٩٩٩، كان بالإمكان تلبية الشروط الواردة في القانون الاتحادي بشأن منع انتشار المرض الذي يتسبب فيه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الاتحاد الروسي بفضل تمويل البرنامج الاتحادي الخاص لمكافحة فـــيروس نقـــص المـــناعة البشرية/الإيدز، وذلك بتنظيم كشف مجاني وعلاج خاص. وبالرغم من الانتشار الهائل للمرض، فإن أعضاء الاتحاد تلقوا كميات كافية من "التيمازيد" (Timazid)، وهو مستحضر يستعمل في علاج العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية، بالإضافة إلى أجهزة للكشف والتشخيص؛ وقد تمت هذه الشحنات بصورة ممركـــزة ومولتها السلطات الاتحادية. وزُود مركز اتحادي وثمانية مراكز إقليمية لمكافحة الإيدز بأجهزة مختبرات حديـــثة. وتم مدّ المركز الوطني لمكافحة الإيدز في إطار مستشفى الأمراض الـــمُعدية في مدينة سان ـ بطرسبرغ بأحدث الأدوية لمساعدة الأطفال المصابين على الاستفادة من أنواع العلاج الثلاثة. و أجريت تـــجارب سريرية بنجـــاح علـــى الدواء المسمى "فوسفوزيد" (Fosfozid).

٤٠٣- ويظـــل العمـــل الخاص المضطلع به لدى الفئات المعرضة للخطر، ولا سيما مدمني المخدرات، أحد أهم الوسائل لمكافحة العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٠٤- ولبلوغ هذه الغاية، شارك كل من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والفرع الهولندي للمنظمة الدولية غير الحكومية "أطباء بلا حدود" في تنظيم ١٦ حلقة دراسية تدريبية، ولُقّن أكثر من ٣٠٠ أخصائي قدموا من مراكز لمكافحة الإيدز وعيادات لمدمني المخدرات ومنظمات غير حكومية أساليب جديدة للوقاية لدى مدمني المخدرات.

٤٠٥- ويتواصل تنفيذ المشروع الكبير المعنون "خيارات رشيدة لأشخاص عاقلين"، والموجه لإعلام الشباب بالوسائل والأساليب التي تخولهم الوقاية من العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، بالتعاون مع المنظمة الروسية غير الحكومية "فوكوس" (Focus). وقد وضعت اللجنة المشتركة الروسية الأمريكية للتعاون الاقتصادي والتقني تدابير تكميلية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في روسيا. ونظمت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة دورة تدريبية في الولايات المتحدة دامت أسبوعين وكانت موجهة إلى أعضاء المنظمات والجمعيات الروسية المتخصصة في البرامج الوقائية. وقد أنجزت ومضات فيديو وملصقات ومنشورات كرست للتثقيف بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الشباب. كما أنجزت دراسات تسويقية تتعلق بحصول الشباب على الواقيات الذكرية ووفرت مجموعة منها للشباب بأسعار رمزية.

٤٠٦- ويجري إعداد برنامج اتحادي جديد بعنوان "تدابير عاجلة لمنع انتشار المرض الناجم عن فيروس نقص المناعة البشرية (العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية) للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧".

٤٠٧- وتظل الأمراض التنفسية والهضمية والمضاعفات أثناء فترة الحمل وعند الولادة وخلال فترة ما بعد الولادة مرتفعة.

٤٠٨- ونسبة الإعاقة لدى السكان، ولا سيما الأشخاص في سن العمل، آخذة في الارتفاع.

٤٠٩- ويعود فقدان القدرة على العمل في البلاد منذ بضعة أعوام إلى العوامل التالية:

- الصدمات النفسية والتسمم: ٤١,٤ في المائة؛
- وفيات المواليد: ١٨,١ في المائة؛
- أمراض الأوعية الدموية: ٩,٣ في المائة؛
- الأورام: ٦,٣ في المائة؛
- الأمراض التنفسية: ٥,٤ في المائة؛
- التشوهات الخلقية: ٤,٩ في المائة؛
- الأمراض المُعدية: ٣,٢ في المائة.

٤١٠- هـــذه العوامل هي السبب الرئيسي (نحو ٩٠ في المائة من الحالات) في الفقدان التام للقدرة على العمل الذي يصيب المجتمع بسبب الوفاة قبل الأوان؛ وتبلغ التكلفة المالية التي تتحملها الدولة سنوياً أكثر من ٣٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٤١١- وتسهم ممارسة الرياضة في تحسين حالة السكان الصحية العامة. ويحدد القانون الاتحادي الصادر في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ بشأن التربية البدنية والرياضة في الاتحاد الروسي مبادئ السياسة الوطنية في هذا الشأن:

(أ) التربية البدنية المستمرة والدائمة لمختلف الفئات العمرية، وفي جميع مراحل الحياة؛

(ب) مـــراعاة مصـــالح جميع المواطنين عند وضع وتنفيذ البرامج الاتحادية التي ترمي إلى تعزيز التربية البدنية والرياضة، والاعتراف بأن المواطنين مسؤولون عن لياقتهم البدنية؛

(ج) استقلالية جميع المنظمات والجمعيات الرياضية التي تفي بمتطلبات هذا القانون الاتحادي؛ ولجميع هذه المنظمات والجمعيات الحق في تلقي دعم من الدولة على قدم المساواة؛

(د) توفـــير ظروف تمويل ملائمة للجمعيات والمنظمات في ميدان التربية البدنية والرياضة، بما فيها سباق السيارات، وكذلك للحركة الأولمبية الروسية والشركات التجارية الرياضية.

٤١٢- ويؤدي قطاع محطات المياه المعدنية دوراً مهماً في تعزيز الصحة؛ ويعد الحفاظ على هياكله وتطويرها من الأولويـــات الاجـــتماعية لعمـــل الحكومـــة. هذا هو الهدف من القانون الاتحادي رقم 26-FZ الصادر في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ بشأن أنواع العلاج الطبيعي وأماكن ومحطات العلاج والنقاهة. ويحدد هذا القانون الاتحادي مبادئ سياسة الدولة وينظم كل ما يتعلق بدراسة الموارد الطبية الطبيعية واستعمالها وتطويرها وصيانتها، وكذلك الموارد من المياه المعدنية والمناخية في الاتحاد الروسي.

٤١٣- وأقـــرت حكومة الاتحاد الروسي بواسطة المرسوم الصادر في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٦ البرنامج الاتحادي الخـــاص المعـــنون "*تطوير محطات الاستجمام في المناطق ذات المناخ الدائم، التي لها أهمية اتحادية*". وفي إطار هذا البرنامج، وُضعت برامج مماثلة واعتُمدت في ٢٥ منطقة من مناطق البلاد.

٤١٤- وتســـمح الـــبيانات المـــتأتية من الرصد طوال فترة من الزمن بتحليل العلاقة بين مؤشرات تلوث الهواء والمراضـــة. ففـــي الاتحاد الروسي يعيش ١٥ في المائة من سكان الحضر فقط في مناطق يقل فيها تلوث الهواء عن المعايير السارية. ويفوق حجم الملوثات المنبعثة سنوياً من مصادر ثابتة ١٩ مليون طن.

٤١٥- ويتعرض العشرات من ملايين الأشخاص باستمرار لتركز مواد سمّية في الهواء تفوق التركزات القصوى المسموح بها. وبالإضافة إلى ذلك، يتعرض ما بين ٤٠ و٥٠ مليون شخص لتركز مواد متنوعة تفوق بعشرة أضعاف التركزات القصوى المسموح بها، وما بين ٥٠ و٦٠ مليون شخص يتعرضون لتركزات تفوق المستويات المسموح بها بخمسة أضعاف.

٤١٦- ويعيش بين ٨٠٠ و٠٠٠ ١٠٠ شخص في مناطق أمنية بالقرب من شركات صناعية كبرى (تقع في أقاليم مختلف مقاطعات الاتحاد الروسي).

٤١٧- وقد أثبتت الأبحاث وجود خصائص بيئية غير مواتية بصفة خاصة في مجموعة من المناطق والمدن: نوريلسك وتوغلياتي وبراتسك وتشيريبوفيتس وكيميروفو ونيجني تاغيل، ومدن منطقتي بيرم وباشكيري.

٤١٨- وثبت أن نمط المراضة يتغير بتغير تركيبة الانبعاثات وطبيعة النشاط الصناعي. وهكذا، يزداد تواتر الأمراض القلبية الوعائية تحت تأثير الانبعاثات المتأتية من صناعة المعادن غير الحديدية. وتؤثر الانبعاثات الصادرة من مجمعات الحديد والصلب والطاقة في الإصابة بالأمراض الرئوية.

٤١٩- وتنتشر الاضطرابات الناشئة عن الحساسية بشكل أوسع في المناطق التي توجد فيها مصانع كيميائية وكيميائية نفطية (التهاب الجلد والتهاب القصبات الربوي والربو وغيرها). وسجلت مستويات عالية للاضطرابات الناشئة عن الحساسية في المدن التالية: ستيرليماتاك وفوسكريسينك وإياروسلافل وبيرم وكازان وفولغوغراد وكيروف وبلاغوفيشتشنسك.

٤٢٠- وثبت خلال الأعوام الماضية أن الفلزات الثقيلة الموجودة في الانبعاثات الصادرة عن مسابك صناعة النحاس تؤثر في الوظيفة الإنجابية وفي تطور الجنين. ففي كيروفوغراد وكراسناأورالسك وسريدنيورالسك وفي منطقة سفيردلوفسك، حيث تركز الفلزات الثقيلة في الهواء يفوق كثيراً التركزات القصوى المسموح بها، يبلغ عدد حالات التسمم لكل ٠٠٠ ١ امرأة ضعفي ما يوجد في المدن التي تتمتع بهواء نقي نسبياً.

٤٢١- وأثبتت دراسة الاضطرابات الخِلقية بالنسبة إلى مراحل تطور الجنين في المراكز الكبرى للصناعات الكيميائية والكيميائية النفطية والميكانيكية أنه من كل ٠٠٠ ١٠ ولادة، يعاني بين ١٠٨ و١٦٢ مولودا جديداً من تشوهات، في حين أن هذه النسبة تتراوح بين ٣٩ و٥٤ بين كل ٠٠٠ ١٠ ولادة في الأرياف.

٤٢٢- وقد أدى الوضع الاقتصادي العام للبلاد إلى إغلاق أو توقف جزئي أو كلي لعدد كبير من الشركات الصناعية والأنشطة الاقتصادية في المناطق الكثيفة الصناعات في البلاد، مما ساهم في انخفاض مستويات انبعاث الملوثات في هواء المدن. وفي ظل هذه الظروف، تتزايد أهمية مساهمة وأثر انبعاثات السيارات، التي لم يفتأ يتزايد

عددها في المناطق الحضرية. وتفوق نسبة العينات سيئة النوعية المأخوذة بالقرب من الطرق الرئيسية الكبرى بكثير ما هو موجود في دوائر نشاط المواقع الصناعية الكبرى أو قرب المصادر الثابتة.

٤٢٣- ومنذ عام ١٩٩٧، درست اللجنة الحكومية المعنية بحماية البيئة واستغلال الموارد الطبيعية، بمبادرة من دائرة المراقبة الوبائية، مسألة "تعزيز حماية هواء المدن الروسية الكبرى من التلوث المتأتي من الانبعاثات الصادرة عن سيارات النقل". وبهذه المناسبة، تقرر إعادة النظر في المعايير السائدة والمتعلقة بالوقود بغية تحسين خصائصه البيئية وتنظيم مستويات الانبعاثات الصادرة من الملوثات المتأتية من وسائل النقل بحيث يمكن للاتحاد الروسي أن يطبق القواعد التي اعتمدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٤٢٤- وتظل نوعية المياه الصالحة للشرب سيئة في معظمها. وترجع إلى حد كبير الظروف الصحية والوبائية السيئة السائدة في جمهوريات بورياتييه وداغستان وكالموكييه وفي إقليم بريموريييه وفي مناطق أرخانغيلسك وكالينينغراد وكيمروفو وكورغان وتومسك وإياروسلافل وغيرها، إلى النوعية السيئة للموارد المائية والمياه الصالحة للشرب.

٤٢٥- ومن الناحية التقنية، كانت نسبة عينات الماء المختبرة التي لا تفي بمعايير النظافة الصحية تبلغ ٢٩ في المائة في عام ١٩٩٩ (مقابل ٢٨,٧ في المائة في عام ١٩٩٥ و٢٩ في المائة في عام ١٩٩١). وقد سجلت معدلات تفوق هذا المؤشر بثلاثة إلى أربعة أضعاف (بين ٣٩ في المائة و٨١ في المائة) في ١٨ مقاطعة من مقاطعات الاتحاد الروسي (في جمهوريتي كالموكييه وكاريلي، ومناطق تومسك وفورونيج وأرخانغيلسك وغيرها، وفي موسكو).

٤٢٦- وعلى الصعيد الميكروبيولوجي، لم تكن ٩,٤ في المائة من عينات الماء التي حُلّلت من مصدرها تتوافق مع المعايير السائدة (مقابل ١١,٢٤ في المائة في عام ١٩٩٥ و١٣,٨٤ في المائة في عام ١٩٩٠). وسجلت أعلى معدلات التلوث الميكروبيولوجي للماء في مدينة سان - بطرسبرغ (٦٤ في المائة)، وفي جمهوريات كالموكييه وداغستان وكاراتشاييفو - الشركس (٣٣,٢ في المائة - ٢٥,٤ في المائة).

٤٢٧- هذا الوضع هو نتيجة للتلوث المتزايد لمصادر الإمداد بالمياه، ولحالة الأنابيب وشبكات التوزيع من الناحية الصحية والتقنية، وعدم وجود نظام للتصفية والتطهير في بعض الأنابيب، وقلة الوسائل المادية والتقنية التي بِيد مؤسسات الخدمات العامة. وقد تزايد منذ وقت قريب خطر الإصابة بالعدوى بسبب ازدياد حالات انقطاع الإمداد بالماء بسبب عدم تسديد فواتير الماء.

٤٢٨- وتمثل المياه السطحية، المعرضة في كل مكان لتلوث كبير، مصدر إمداد لـ ٦٨ في المائة من الشبكات المركزية لتوزيع المياه الصالحة للشرب، بينما لا تساهم المياه الجوفية إلا بنسبة ٣٢ في المائة فقط مع أنها أقل عرضة للتلوث.

٤٢٩- وتتخذ وزارة الصحة في الاتحاد الروسي تدابير ترمي إلى تحسين التشريعات المتعلقة بنوعية المياه. ففي عام ١٩٩٨، دخلت معايير جديدة للنظافة الصحية حيز النفاذ فيما يتعلق بنوعية المياه الصالحة للشرب التي توفرها شبكات التوزيع المركزية (المعايير والأنظمة الصحية SanPiN 2.1.4.559-96، "المياه الصالحة للشرب"). وقد اختتمت الأعمال التحضيرية لتطبيق هذه المعايير الجديدة في عام ١٩٩٩.

٤٣٠- وتضع الدولة، بالتعاون مع المركز الوطني للمراقبة الصحية والوبائية، برامج عمل عن الضبط المختبري لنوعية المياه الصالحة للشرب الموزعة.

٤٣١- وتنجز إدارة المراقبة الصحية والوبائية هي أيضاً عملاً منهجياً مهماً عن مراقبة نوعية المياه الصالحة للشرب من جانب المنتجين والدولة. وقد وُضعت واعتُمدت برامج من أجل تطبيق ومراقبة مدى التقيد بمعايير نوعية المياه الصالحة للشرب: "المياه الصالحة للشرب" - "المياه الصالحة للشرب. المعايير الصحية المتعلقة بنوعية المياه التي توفرها شبكات التوزيع المركزية للماء الصالح للشرب. مراقبة النوعية"، و"التحليل الطفيلي للمياه".

٤٣٢- وطبقاً للاتفاق المبرم في ٢٧ آب/أغسطس عام ١٩٩٦ بين الاتحاد الروسي والبنك الدولي، يجري إنجاز مشروع بعنوان "المعدات الطبية" يموله قرض قدره ٢٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وتشارك فيه ٣٨ مقاطعة من مقاطعات الاتحاد الروسي وأكثر من ٦٠٠ ١ مؤسسة معنية بالوقاية والرعاية الصحية. وفي إطار هذا المشروع، من المزمع توفير معدات طبية ومعدات للاستعمال المؤقت للمؤسسات الطبية من المستويين ١ و٢.

٤٣٣- وقد جُهِّزت المؤسسات الطبية في البلاد، بين ١٩٩٤ و١٩٩٨، بما مجموعه ١٥٠ ١ جهازاً للتصوير بالأشعة السينية والتظهير فوق الصوتي مصنوعة من تكنولوجيا طورتها شركة "فيليبس ميدسين سيستمز" (Philips Medecine Systems) وكلفت ٥٥٠ مليون مارك ألماني، مما سمح بتجديد جزء كبير من أجهزة التشخيص.

٤٣٤- وفي عام ١٩٩٩، نظمت لجنة الصحة التابعة لإدارة منطقة مورمانسك حملة بعنوان "أنقذوا الطفل" بمساهمة شركة كبيرة مختلطة تتألف من شركاء فنلنديين وسويديين وروس. وقدمت الشركة أدوية ومعدات طبية مجاناً (مستحضرات تستعمل في علاج اضطرابات الرضع التنفسية ومسكنات ومضادات للحمى وضمادات وعصائب) وكلفت ٠٠٠ ٢٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

الحق في التعليم (المادة ١٣)

٤٣٥- يكفل دستور الاتحاد الروسي (المادة ٤٣) للمواطنين الحق في التعليم؛ ويكفل الوصول على نحو كامل ومجاني إلى التعليم قبل المدرسي والتعليم العام الأساسي والتعليم المهني الثانوي في المعاهد التابعة للدولة والبلديات وفي المؤسسات.

٤٣٦- ووفقاً للقانون الفيدرالي للتعليم (نص ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وللقانون رقم 12-FZ)، تكفل الدولة الروسية للمواطنين الوصول على نحو كامل ومجاني إلى التعليم الابتدائي العام والتعليم الأساسي العام والتعليم الثانوي العام (الكامل) والتعليم المهني الأوَّلي، وتكفل كذلك المجانية، على أساس المسابقات، فيما يتعلق بالتعليم المهني الثانوي والمهني العالي والمهني لما بعد التخرج في مؤسسات الدولة والبلديات، مع مراعاة المعايير الفيدرالية المتعلقة بالتعليم، وبشرط ألا يكون قد سبق للشخص المعني أن التحق بتعليم من نفس المستوى.

٤٣٧- والهدف الأولي لنظام التعليم في الاتحاد الروسي هو ضمان ممارسة الحق في التعليم العام النهاري لكل طفل.

٤٣٨- وخلال السنة الدراسية ١٩٩٩/٢٠٠٠، استقبلت المعاهد العمومية للتعليم العام النهاري ٢٠,٨ مليون تلميذ (٢١,٤ مليوناً في ١٩٩٨/١٩٩٩). وفي السنة الدراسية ١٩٩٩/٢٠٠٠، كان عدد التلاميذ الذين استقبلتهم فصول السنة الأولى يقل بواقع ٠٠٠ ٢٠٥ عن عددهم في السنة المدرسية السابقة.

٤٣٩- وتجدر الإشارة إلى اهتمام الشباب المتزايد بالتعليم، ويتبين ذلك من تزايد عدد التلاميذ الذين يواصلون دراساتهم في فصول السنة العاشرة. ففي السنة المدرسية ١٩٩٧/١٩٩٨، كان مجموع التلاميذ في فصول السنة العاشرة يمثل ٦٥ في المائة من المجموع الكلي للتلاميذ المتخرجين من التعليم الأساسي، بينما في السنة ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ واصل ٦٦,٤ في المائة من التلاميذ المتخرجين من مرحلة التعليم الأساسي دراساتهم في فصول السنة العاشرة.

٤٤٠- وفي بداية السنة المدرسية ١٩٩٩/٢٠٠٠، كان يوجد في روسيا ٩٠٠ ٦٦ معهد للتعليم العام تابع للدولة، من بينها ٧٠٠ ٤٥ معهد في المناطق الريفية. ويتسم تطور شبكة معاهد التعليم العام بتزايد عدد المدارس الابتدائية ومعاهد التعليم الثانوي في المناطق الحضرية، وبانخفاض موازٍ في عدد المعاهد التي توفر تعليماً أساسياً (ثانوياً للمرحلة الأولى). وبالمقارنة مع سنة ١٩٩٨/١٩٩٩ ارتفع عدد المدارس الابتدائية في المدن الروسية بمقدار ٢١ مدرسة كما ارتفع عدد معاهد التعليم الثانوي بمقدار ٥٥ معهداً. وفي المناطق الريفية، خلال نفس الفترة، انخفض عدد مدارس التعليم الابتدائي بمقدار ٣٧٤ مدرسة وعدد معاهد التعليم الثانوي بمقدار ١٦٣ معهداً، ولكن في نفس الوقت ارتفع عدد معاهد التعليم الثانوي، كما في المدن، بمقدار ١٣٧ معهداً.

٤٤١- وتتوزع معاهد التعليم العام كالآتي: ٤٠٠ ١٥ معهد من الدرجة الأولى (١ إلى ٣ أو ٤ فصول)، و٩٠٠ ١٢ معهد من الدرجتين الأولى والثانية (١ إلى ٩ فصول) و٥٠٠ ٣٦ معهد من الدرجات الأولى إلى الثالثة (١ إلى ١١ فصلاً).

٤٤٢- في المناطق الحضرية، يدل رفع عدد المدارس الابتدائية والتخفيض الموازي لذلك في عدد معاهد التعليم الثانوي الأساسي على إرادة مقصودة من جانب النظام المدرسي، تتمثل في إنشاء معاهد كبيرة للتعليم العام في المدن. وخلال السنوات المدرسية الأربع السابقة، انخفض عدد معاهد الدرجات الأولى إلى الثالثة في المدن (١ إلى ١١ أو ١٢ فصلاً) التي تستقبل أكثر من ٦٠١ ١ من التلاميذ بمقدار ٥٩ وحدة، بينما ارتفع عدد معاهد الدرجة الأولى التي تستقبل ما بين ٦١ و١٠٠ تلميذ بمقدار ١٥٠ وحدة، وعدد المعاهد التي تستقبل ما بين ١٢١ و١٨٠ تلميذاً، بمقدار ٨٠ وحدة.

٤٤٣- إن وجود معهد للتعليم الأساسي الابتدائي والثانوي أمر ينطوي على مزايا عديدة بالنسبة إلى معاهد الدرجة الأولى إلى الثالثة. ومعاهد الدرجة الأولى ومعاهد الدرجتين الأولى والثانية، تتيح تنظيم مجموعات التلاميذ مع مراعاة مراحل تطور كل فئة عمرية. وبالاضافة إلى ذلك، فإن انتقال الطفل من معهد من الدرجة الأولى أو معهد من الدرجة الأولى أو الثانية، إلى آخر من الدرجة الثالثة، هو عامل من شأنه أن يؤثر على تطور شخصيته اجتماعياً.

٤٤٤- وهناك اتجاه إلى تخفيض عدد المعاهد التي تعمل على دورتين أو ثلاث دورات، وقد تم إغلاق ٣٠٠ ١ معهد منها.

٤٤٥- وهناك ٧٠٠ ١ معهد للتعليم العام المسائي (ذات مواعيد مرنة) و١٠٠ ٣ "وحدة لتوفير التدريب والمشورة"، التحق بها ٦٠٠ ٤٨٩ تلميذ (٠٠٠ ٤٩١ في ١٩٩٩/٢٠٠٠)، وبالنسبة لسنة ١٩٩٨/١٩٩٩ انخفض عدد التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ و١٧ سنة بمقدار ٤٠٠ ١١ تلميذ. وانخفض عدد تلاميذ "الفصل العاشر" في المدارس المسائية بمقدار ٥٠٠ ٦ تلميذ مقارنة مع السنة المدرسية السابقة. وما زال عدد التلاميذ الذين يجبرون على التخلي قبل الأوان عن الدراسات المسائية مرتفعاً: لقد تخلى عن الدروس المسائية ٦٠٠ ٢٠ تلميذ نتيجة حصولهم على نتائج سيئة؛ و٤٠٠ ١٤ تلميذ بسبب مصاعب مستمرة فيما يتعلق بعملهم؛ و٣٠٠ ٨ تلميذ بسبب استدعائهم للجيش بشكل طارئ.

٤٤٦- وفي نفس الوقت، فإن عدد التلاميذ الذين يواصلون دراسات ثانوية كاملة بصفة حرة آخذ في الارتفاع. وارتفع عددهم من ٥٠٠ ٦ تلميذ في عام ١٩٩٨ إلى ٦٠٠ ٧ تلميذ في ١٩٩٩ (٠٠٠ ٦ في ١٩٩٧).

٤٤٧- وفي عام ١٩٩٩، أنجزت جوانب تقدم جديدة فيما يتعلق بحرية اختيار نوع المعهد.

٤٤٨- وخلال السنة المدرسية ١٩٩٩/٢٠٠٠، بلغ عدد المعاهد والمدارس الثانوية ومدارس الدولة في روسيا التي تشمل فصولاً تقدم تعليماً متعمقاً في بعض المواد ٤٠٠ ٧ معهد، مما يمثل ١٤,٩ في المائة من العدد الكلي لمعاهد التعليم العام من الدرجتين الثانية والثالثة و١٢,٨ في المائة من المجموع الكلي لمعاهد التعليم العام (١٦,٦ في المائة في ١٩٩٨/١٩٩٩).

٤٤٩- ويوجد هذا النوع من المعاهد في المناطق الحضرية بوجه خاص، حيث يبلغ عددها ٩٠٠ ٥ معهد تضم ١٧,٢ في المائة من التلاميذ. وفي المناطق الريفية تتردد نسبة ٢,٦ في المائة من التلاميذ على معاهد أو مدارس ثانوية أو مدارس عامة توفر تعليماً متعمقاً في بعض المواد.

٤٥٠- وللاستجابة للطلب على التعليم، توجد أيضاً معاهد للتعليم العام غير المدارس العمومية. وخلال السنة المدرسية ١٩٩٩/٢٠٠٠، كان عدد هذا النوع من المعاهد ٦٠٧ معهد، أو ما يمثل ٠,٩ في المائة من العدد الكلي لمعاهد التعليم العام (كان عددها ٥٧٠ في ١٩٩٧، أي ٠,٨ في المائة؛ و٥٦٨ في عام ١٩٩٨، أي ٠,٨ في المائة). وتضم معاهد التعليم العام، غير المعاهد العمومية، ٤٠٠ ٥٣ تلميذ، أي ٠,٣ في المائة من المجموع الكلي للتلاميذ (في ١٩٩٧ و١٩٩٨ كانت النسبة المقابلة لذلك ٠,٢ في المائة). وخلال السنة المدرسية ١٩٩٩/٢٠٠٠، استقبلت معاهد الدرجة الأولى ٧٠٠ ٢ طفل، أي ٥,٢ في المائة من المجموع الكلي (٥,٣ في المائة في ١٩٩٨/١٩٩٩). وكانت النسبة المقابلة لذلك ١٣,٤ في المائة في معاهد الدرجتين الأولى والثانية (١٦,٦ في المائة عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩)، و٨١,٤ في المائة في معاهد الدرجات الأولى إلى الثالثة (٧٨,١ في المائة في ١٩٩٨/١٩٩٩). وما زالت مشكلة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس تمثل مشكلة حادة.

٤٥١- ووفقاً لنتائج استقصاء استثنائي أجري في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، انطلاقاً من استبيان احصائي معنون "معلومات عن عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٥ سنة غير الملتحقين بمعهد للتعليم العام والأطفال الذين ليس لديهم سكن ثابت في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (استمارة معتمدة بموجب القرار رقم ٦١ للجنة الدولة المعنية بالاحصاءات في روسيا، الصادر في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٩)"، كان يوجد في روسيا ١٥٩ ٦٨ طفلاً ومراهقاً من الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٥ سنة وغير الملتحقين بمدارس (٠,٣ في المائة من العدد الكلي للأطفال الأحداث من هذه الفئة العمرية). ومن بين هذا العدد، كان عدد الأطفال غير الملتحقين بمدارس لأسباب صحية مختلفة ٤١٠ ٢٧ (٤٠,٢ في المائة) من بينهم ٧٨٨ ٢٣ (٨٦,٨ في المائة) طفلاً غير ملتحق بمدارس و٩٠٩ ٢ أطفال (١٠,٦ في المائة) معفيين من الالتحاق بالمدرسة.

٤٥٢- وفي الواقع، كشف الاستقصاء عن وجود ٧٤٩ ٤٠ قاصراً كان ينبغي الحاقهم بالمدارس بموجب القوانين السارية (٥٩,٨ في المائة من العدد الكلي للأطفال غير الملتحقين بالمدارس الذين تم احصاؤهم)، من بينهم ٥٣١ ٣٧ (٩٢ في المائة) كان ينبغي أن يلتحقوا بمعهد للتعليم العام. وفضلاً عن ذلك، هناك ٥٩٨ ٢ طفلاً

ومراهقاً (٦,٤ في المائة) لم يزاولوا حتى التعليم الابتدائي العام؛ و١٥٣ ١١ طفلاً (٢٧,٤ في المائة) تركوا معهد التعليم العام دون الحصول على تعليم أساسي عام؛ و٠٠٣ ٣ (٧,٤ في المائة) لم يلتحقوا بأية مدرسة على الإطلاق؛ و٢٦٣ ١١ طفلاً (٢٧,٦ في المائة) لم يلتحقوا بالمدرسة بسبب الوضع المادي للأبوين (أولياء أمورهم القانونيون)؛ و٨٥٤ ٢ (٧ في المائة) تركوا معهد التعليم المهني الأولي دون مواصلة دراساتهم، كما ترك ٣٦٤ تلميذاً (٠,٩ في المائة) معهد التعليم المهني الثانوي. ولوحظ أيضاً أن هناك ٤٠٠ ١ طفل تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٥ سنة، ينتمون إلى أسر من اللاجئين والمشردين، لم يجر تسجيلهم في أي معهد للتعليم العام (٣,٤ في المائة)؛ وكان من بين هؤلاء ٣٨٩ ١ طفلاً (٩٩ في المائة) من أسر من ضحايا التشريد القسري.

٤٥٣- ويبين الاستقصاء أن عدد الأطفال في سن الدراسة غير الملتحقين بالمدارس كان مرتفعاً نسبياً داخل الفئة العمرية الأكبر سناً. على سبيل المثال، من بين الأطفال الذين يبلغ عمرهم ٧ سنوات، بلغت نسبة الأطفال المؤهلين للالتحاق بالمدارس و لم يجر إلحاقهم بها ٤ في المائة داخل هذه الفئة العمرية، بينما كانت النسبة المقابلة لذلك بين الفتيان في سن الخامسة عشرة ٣٤,٧ في المائة. وفيما يتعلق بمواطني الاتحاد الروسي، تتفاوت أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بقدر كبير (من عدة عشرات أو مئات إلى عدة آلاف من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس). وتعكس هذه الاختلافات مشاكل حقيقية خاصة بالمناطق المعنية (وضع اقتصادي اجتماعي معقد، وعدد كبير من الأطفال المنتمين إلى أسر "المهاجرين الإضطراريين"، والقادمين بصفة خاصة من مناطق تعاني من نزاعات إثنية وعسكرية، الخ).

٤٥٤- وفي المتوسط، وفي روسيا بأكملها، يمثل عدد الأطفال في سنة الدراسة غير الملتحقين بالمدارس ٠,٢ في المائة من المجموع الكلي للقصر الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٥ سنة. (يحصى إجمالاً ٢٠,٧ مليون قاصر ينتمون إلى هذه الفئة العمرية في الاتحاد الروسي).

٤٥٥- وتقتضي الأولوية الممنوحة لتنمية شخصية الطفل صياغة وتطبيق خطط جديدة تماماً وخلق ظروف مواتية بقدر الإمكان لازدهار الطفل في جميع الميادين.

٤٥٦- ويمثل تنفيذ المبادئ التربوية للخطة الأساسية للتعليم وكذلك مختلف أحكام القواعد الرسمية في مجال التعليم العام ضمانات تكميلية فيما يتعلق بنوعية التعليم المقدم.

٤٥٧- وينعكس تنوع التعليم وتلاؤمه مع الاحتياجات وتكيفه مع مقتضيات وغايات التنمية الاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي، في الخطوط التوجيهية المحددة لهيكل ومحتوى المناهج والبرامج الدراسية في مواد فقه اللغة، والرياضيات، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الصحية والطبيعية والفنون، والتربية البدنية والتكنولوجيا.

٤٥٨- وفي عام ١٩٩٩، استمر الجهد المبذول من أجل تحديد محتوى التعليم على أساس "الأحكام المؤقتة المتعلقة بالمحتوى الأدنى الإلزامي للتعليم الأساسي العام" واللائحة الخاصة بـ "المحتوى الأدنى الالزامي للتعليم الثانوي العام، (الكامل)". ومن أجل ذلك تم وضع ونشر "البرامج الارشادية للتعليم العام الأساسي" و"البرامج الارشادية للتعليم العام الثانوي (الكامل)". وتكفل هذه البرامج الارشادية وجود حيز تعليمي متجانس في الاتحاد الروسي. وتنص على العدد الإرشادي للساعات التي ينبغي تكريسها عادة لدراسة المواد الرئيسية، وتوصي بتخصيص ما بين ١٠ و١٥ في المائة من ساعات الحصص الدراسية للعنصر الاقليمي في التعليم. وتستخدم هذه البرامج الارشادية كخطوط توجيهية لوضع قائمة بالمؤلفين الذين يتعين دراستهم. وهي تحدد مستوى المعارف الذي يتعين توفره عادة لدى التلاميذ في أعقاب التعليم الأساسي وما بعده. ووضعت أيضاً لاستخدام المعلمين على جميع المستويات كتيبات إرشادية لـ "تقييم مستوى معارف تلاميذ التعليم الثانوي الكامل". ويجد فيها المدرس، فيما يتعلق بكل مادة، جميع المعلومات التي يكون في حاجة إليها: المحتوى الأدنى الالزامي للبرنامج، والبرنامج الارشادي ومستوى المعارف الذي يتعين توفره لدى التلاميذ في أعقاب التعليم، وجميع أنواع الوثائق التي تستهدف تسهيل تقييم مستوى معارف التلاميذ.

٤٥٩- ووضعت قائمة بالكتيبات والمواد التعليمية الموصى بها لمؤسسات التعليم العام من قبل وزارة التعليم للاتحاد الروسي. ويضم الجزء الأول من هذه القائمة الكتيبات التي تيسر الحصول على الحد الأدنى الالزامي من المعارف. ويشمل الجزء الثاني قائمة بالكتيبات التكميلية ومختلف المواد التي تستهدف استكمال الحد الأدنى الالزامي من المعارف، وكذلك كتيبات بشأن المواد الاختيارية.

٤٦٠- ويُنشر كل سنة مجلد لاستعمال معاهد التعليم العام، معنون *"كتب روسية"*، يشمل قائمة بالكتب والمواد التعليمية والبرامج الارشادية والكتيبات التوجيهية الموصى باستخدامها للمعلمين والآباء والتلاميذ.

٤٦١- ووفقاً لقوانين الاتحاد الروسي المتعلقة بالتعليم وحرية الوجدان والجمعيات الدينية، يطبق فعلاً مبدأ فصل التعليم العلماني والتعليم الديني. وبناء عليه، ففي معاهد التعليم التابعة للدولة والبلديات، لا يجوز تدريس مواد دينية أو تقديم تعليم ديني أو إقامة شعائر أو طقوس دينية، ولا يُحتفل أيضاً بالأعياد الدينية.

٤٦٢- ونظراً للاهتمام المتزايد للمجتمع بالدين بوصفه ظاهرة ثقافية رئيسية، توفر معاهد التعليم العام دراسات لتاريخ الأديان وعلم اللاهوت. وتقدم معاهد المناطق المختلفة دراسات اختيارية في علم الأخلاق والدين، تدرس فيها مبادئ الأرثوذكسية والإسلام والبوذية وديانات أخرى، مراعاة لمصالح وتطلعات التلاميذ.

٤٦٣- وفي المعاهد التابعة للدولة والمؤسسات الخاصة على السواء، هناك تحسن مستمر في إعداد المدرسين، الذين يؤثر عملهم تأثيراً حاسماً على نوعية التعليم المقدم، يفوق أي عامل آخر. وفي عام ١٩٩٩، كان ٧٧,٣ في المائة

مـــن المعـــلمين في معاهد التعليم العام التابعة للدولة يتمتعون بمستوى عالٍ من التأهيل (مقابل ٧٥,٦ في المائة في ١٩٩٧ و٧٦,٤ في المائة في ١٩٩٨). وفي المعاهد الخاصة، في السنة المدرسية ١٩٩٩/٢٠٠٠، كان هناك ٧٠٩ مدرسين مرشحين للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم و١١٠ مدرسين حاصلين على الدكتوراه، أي ٤,٨ في المائة من العدد الكلي للمعلمين.

٤٦٤- ووفقاً للإحصاءات، خلال السنة المدرسية ١٩٩٩/٢٠٠٠ كان هناك في المتوسط مقابل كل مدرس تسعة تلاميذ في المناطق الريفية و١٤ تلميذاً في المناطق الحضرية وثلاثة تلاميذ في المعاهد الخاصة.

٤٦٥- ونظمت معاهد مقاطعات الاتحاد الروسي امتحانات لتحديد مستوى التلاميذ ونوعية إعدادهم. وأظهرت النتائج جوانب التقدم المحرز.

٤٦٦- ومما يبين التحسن في نوعية الإعداد تزايد عدد التلاميذ الذين يتمون مرحلة التعليم مع الحصول على ميداليات ذهبية أو فضية. وفي عام ١٩٩٩، استكمل ٧٠٠ ١٨ تلميذ دراساتهم مع الحصول على ميدالية ذهبية و٥٠٠ ٤٩ تلميذ مع الحصول على ميدالية فضية (مقابل ٩٠٠ ١٧ و١٠٠ ٤٧ على التوالي في عام ١٩٩٨).

٤٦٧- وتمثل المساعدة التي تقدم إلى الأطفال الموهوبين بوجه خاص أولوية في نظام التعليم في روسيا. ويمثل البرنامج الاتحادي الخاص المعنون "الأطفال الموهوبون" إحدى الأدوات الرئيسية المستخدمة لخلق ظروف مواتية لاختيار وتشجيع الشباب الموهوبين وتحقيق كامل قدراتهم.

٤٦٨- وفي إطار هذا البرنامج، قُدمت مساعدة إلى ٦ معاهد تعليم إقليمية تعمل مع الأطفال الموهوبين المتخصصين في التكنولوجيات الجديدة، بهدف تعزيز إمكانياتها التقنية؛ وبذلت جهود لتحسين مؤهلات المعلمين الذين يعملون مع هذه الفئة من الشباب. ويستفيد التلاميذ من مساعدات مالية مباشرة: يحصلون على منح سنوية من الدولة، وتمويل جزئي لدورات تدريبية في الخارج، وإعانات للمشاركة في الأولمبياد الروسية وفيما بين الإثنيات.

٤٦٩- وخُصصت اعتمادات تجاوزت عن ٠٠٠ ٤٤١ روبل لتمويل المنح الدراسية والجوائز التي تمنح كل عام. وتم تخصيص ٩٣ منحة دراسية بمقدار ٠٠٠ ٤ روبل للحاصلين على ميداليات ذهبية وفضية في الأولمبياد الروسية وفيما بين الإثنيات التي نظمت في إطار نظام التعليم، وكذلك للفائزين في المسابقات الروسية وفيما بين الإثنيات التي نظمت في إطار فروع التعليم الرئيسية. وكان نصف الذين حصلوا على منح دراسية من أبناء الأسر التي يرعاها أحد الأبوين فقط والمستضعفة.

٤٧٠- ومن أجل تشجيع الأطفال على المشاركة في الأولمبياد الروسية وفيما بين الإثنيات، قدمت مساعدة مادية إلى أطفـــال ينتمون إلى عشرة أقاليم نائية تابعة للاتحاد الروسي. (الإقليم اليهودي المستقل ذاتياً، وأقاليم ماغادان وآمور وتشيتا وساخالين وكامتشاتكا، وجمهوريتي ساخا (ياقوتيا) وبورياتيي، وإقليمي بريموريي وخاباروفسك)، وتم تكوين فرق مختلفة.

٤٧١- وتمنح وزارة الثقافة الروسية كل سنة ٤٥٠ منحة دراسية لتلاميذ وطلبة معاهد التعليم في قطاعي الثقافة والفنون الجميلة، من أجل مساعدة الشباب الموهوبين بوجه خاص. وحصل ١٨ مشروعاً روسياً لمساعدة الأطفال الموهوبين بوجه خاص على إعانات من رئيس الاتحاد الروسي.

٤٧٢- ومـــن أجل إعداد مواطنين مستعدين لإنجاز أعمال بناءة، والدفاع عن وطنهم، وإثبات تمتعهم بصفات أخلاقية وروحية عالية، وكيما يكونوا متمسكين بالقيم العائلية ومستعدين لتمثيل بلدهم كما ينبغي، وُضع للفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ برنامج لتنمية التعليم الأخلاقي في إطار نظام التعليم الروسي. ويتعلق الأمر برفع مستوى التعليم الأخلاقـــي في مؤسسات التعليم وتحديد هيكله ومحتواه على ضوء أحكام اتفاقية حقوق الطفل، ودستور الاتحاد الروسي، وقانون الاتحاد الروسي "بشأن التعليم" و"نظرية التعليم الوطنية".

٤٧٣- وتـــبذل جهود منذ عدد من السنين لتحسين وإعادة تشكيل نظام التعليم المهني الأولي، من خلال تحسين شبكة المؤسسات وتعديل اختصاصاتها، ووضع تنبؤات فيما يتعلق بحجم وشكل أعمال التدريب وإعادة التدريب وتحســـين المســـتوى، التي سيجري تمويلها من موارد الميزانية أو من خارج الميزانية لصالح التلاميذ المتخرجين من التعليم العام والكبار العاطلين عن العمل.

٤٧٤- وفي نهاية عام ٢٠٠٠، بلغ عدد معاهد التعليم المهني الأولي في الاتحاد الروسي ٣ ٥٢٦ معهداً للدراسات النهارية. ويرجع الانخفاض الملموس في عددها بالنسبة لعام ١٩٩٩ (٠,٥ في المائة) إلى التدابير التي اتخذت من أجل تحسين شبكة معاهد التعليم المهني الأولي، لا سيما بدمج معاهد عديدة، لترشيد استخدام البنية الهيكلية وتخفيض نفقـــات الصيانة. ويميل عدد التلاميذ المسجلين في هذا النوع من المعاهد إلى التزايد. ففي عام ٢٠٠٠ كان هناك ١ ٦٧٩ ٣٠٠ تـــلميذ (وهذا العدد يمثل زيادة بواقع ٣١٥ ٠٠٠ تلميذ، أي بنسبة ١٦ في المائة مقارنة مع عام ١٩٩٩)، ومـــن بينهم ١ ٥٩١ ٧٠٠ تلميذ في معاهد التعليم المهني النهارية والمدارس الثانوية العامة (أي زيادة بواقع ١٥ ٣٠٠ تلميذ، أو بنسبة ١ في المائة مقارنة مع عام ١٩٩٨).

٤٧٥- والمؤشرات الرئيسية لضمان الوصول إلى معاهد التعليم المهني الأولي هي عدد التلاميذ المسجلين في هذه المعاهد لكل ١٠ ٠٠٠ ساكن والأرقام المرجعية المتعلقة بالقبول في هذه المعاهد.

٤٧٦- وفي الاتحاد الروسي، هناك ١١٦ تلميذاً مسجلاً في معهد للتعليم المهني الأولي لكل ٠٠٠ ١٠ ساكن (١١٤ في عام ١٩٩٨).

٤٧٧- وفي ١ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٠، بلغ عدد المدرسين العاملين في نظام التعليم المهني الأولي ٠٠٠ ١٦٠ مدرس، من بينهم ٣٠٠ ٨٨ مدرس (٥٦ في المائة) حاصل على دبلوم التعليم العالي، و٩٠٠ ٥٨ مدرس (٣٦,٨ في المائة) مؤهل تأهيلاً ثانوياً متخصصاً و٨٠٠ ١٢ مدرس (٨ في المائة) حاصل على تأهيل ثانوي.

٤٧٨- وفي عام ١٩٩٩، استقبلت معاهد التعليم المهني والمدارس الفنية ٢١,٩ في المائة و١٥,١ في المائة على التوالي من شباب فصول السنة التاسعة والسنة الحادية عشرة للتعليم العام (أي بزيادة قدرها ١,٢ في المائة و٠,٤ في المائة على التوالي بالنسبة لعام ١٩٩٨).

٤٧٩- وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، ظلت نسبة التلاميذ المتخرجين من فصول السنة التاسعة الملتحقين بمعاهد التعليم المهني والمدارس الفنية ثابتة عند حوالي ٢٢ في المائة.

٤٨٠- وبوجه عام، يقابل عدد الأماكن المخصصة للمتدربين في مؤسسات التعليم المهني الأولي عدد الشباب الراغبين في الحصول على تدريب على هذا المستوى.

٤٨١- وفي عام ٢٠٠٠، ومن بين ٦٠٠ ٦٤٥ من الشباب العاملين الذين أتموا دراساتهم في معهد للتعليم المهني الأولي النهاري، التحق بعمل ١٠٠ ٣٤١ شاب (٥٢,٨ في المائة)، وقُبِلَ في مؤسسة للتعليم العالي أو للتعليم الثانوي المتخصص ٧٠٠ ٦٧ شاب (١٠,٥ في المائة)، ولم يعثر ١١ في المائة منهم على عمل لعدم وجود وظائف مناسبة. وفي عام ١٩٩٩، وفرت معاهد التعليم في الاتحاد الروسي تدريباً لزهاء ٦٠٠ ٧٦٩ من العمال والعمال المتخصصين المؤهلين.

٤٨٢- وبوجه عام، يشاهد في روسيا حالياً، فيما يتعلق بتدريب الكوادر في قطاع الإنتاج المادي وقطاع الخدمات، عملية إعادة توازن لصالح القطاع الأخير. وفي عام ١٩٩٩ كانت الأرقام المتعلقة بهذين القطاعين ٧١,٦ و٢٨,٤ على التوالي.

٤٨٣- ومن أجل تزويد قطاعات الاقتصاد المختلفة بالكوادر التي تكون في حاجة إليها وتزويد الشباب بخدمات التدريب التي تلزمهم، تبذل جهود لتعزيز الشراكة الاجتماعية بين الهيئات المعنية بالعمالة على جميع المستويات، ومعاهد التعليم المهني الأولي، وأصحاب العمل ورابطاتهم. وتدخل هذه الجهود في الإطار العام للبرنامج الاتحادي الخاص للمساعدة على العمل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، المعتمد بموجب القرار الحكومي رقم ٨٢٨ الصادر في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨. وتبذل الهيئات المسؤولة عن التعليم والدوائر المعنية بالعمل والعمالة على جميع المستويات،

وكذلك أصحاب العمل ورابطاتهم، جهوداً متضافرة لتحديد الاحتياجات في مجال تدريب الكوادر، وتحديد محتوى التعليم المهني الأولي وتنسيق معايير التعليم المهني الأولي.

٤٨٤- ومنذ عام ١٩٩٧، تحسب وتعتمد الأرقام المرجعية المتعلقة بالقبول في مؤسسات التعليم المهني الأولي مع المشاركة المباشرة للشركاء الاجتماعيين. وفي إطار المشاريع الدولية مثل "إصلاح التدريب والتعليم المهني في منطقة شمال غرب روسيا" و"تنظيم اتصالات ومبادرات في مجالي التعليم العالي والمهني"، التي تنفذ بمساعدة الصندوق الأوروبي للتدريب الكوادر واللجنة الأوروبية وغيرهما من الهيئات الدولية، تجري دراسة نهج جديدة من أجل تكييف خدمات التعليم لاحتياجات سوق العمل، لا سيما من خلال إقامة شراكة اجتماعية. ويجري حالياً وضع توصيات للهيئات التنفيذية في الاتحاد الروسي بشأن تطبيق مبادئ الشراكات الاجتماعية. كما يجري حالياً إعداد مشروع للنهوض بالحياة المهنية للشباب والأطفال الذين يعانون من اضطرابات صحية، على أساس مبدأ الحوار الاجتماعي في مدينة سامارا في إطار برنامج التعاون مع المجلس البريطاني.

٤٨٥- وعلى أساس المبادئ العامة للبرنامج الاتحادي للمساعدة على العمل في الاتحاد الروسي، يجري حالياً وضع ترتيبات تنظيمية وتشريعية، واتخاذ تدابير لتحسين شبكة معاهد التعليم المهني الأولي وتزويدها بالوسائل التعليمية والمنهجية والمعلوماتية الضرورية.

٤٨٦- ونظراً لاحتياجات سوق العمل الجديدة ومراعاةً لرغبات مواطني الاتحاد الروسي، اعتمدت حكومة الاتحاد الروسي بموجب المرسوم رقم ١٣٦٢ الصادر في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ قائمة المهن التي يُفضي إليها التعليم المهني الأولي.

٤٨٧- لقد كان من الضروري وضع واعتماد قائمة جديدة للمهن التي يُفضي إليها التعليم المهني الأولي للاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية للدولة ولمختلف المناطق التي تقتضي إعداد العمال والعمال المتخصصين للتنافس في سوق العمل. ووسعت في القائمة الجديدة مجموعة المهن التي يقدم تدريب بشأنها. وتشمل القائمة حالياً ٢٨٦ مهنة (بدلاً من ٢٥٧ مهنة سابقاً).

٤٨٨- وتجدر الإشارة إلى أن تزويد معاهد التعليم المهني الأولي بالوسائل التعليمية والمنهجية والمعلوماتية التي تكون في حاجة إليها وتعزيز البنية الهيكلية والتقنية لهذه المعاهد، أمر ما زال يمثل مشكلة ملحة.

٤٨٩- ويمارس حق الطفل في المشاركة في جميع أنواع الأنشطة الفنية والثقافية في إطار مختلف أنواع المعاهد المكملة للتعليم المدرسي. ويحرص نظام التعليم المكمل للتعليم المدرسي على سبيل الأولوية على خلق الظروف المواتية التي تتيح لكل طفل أن يختار بحرية أنشطته المكملة للتعليم المدرسي، فضلاً عن البرامج والجداول الزمنية للأنشطة؛ ويقترح النظام مجموعة واسعة من الأنشطة للاستجابة لمختلف الاهتمامات؛ ويكفل عملية تكوين تناسب

شخصية كل طفل ويمكن أن تسهم في تنمية بواعثه ورغبته في المعرفة والإبداع، ويحرص النظام أيضاً على تسهيل اختياراته المهنية وازدهاره.

٤٩٠- ووفقاً لمرسوم حكومة الاتحاد الروسي رقم ١٨٤٧ الصادر في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ومن أجل تسهيل وتطوير نظام التعليم المكمل للتعليم المدرسي، وُضع برنامج فيما بين الوزارات لتطوير نظام التعليم المكمل للتعليم المدرسي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥.

٤٩١- وفي الاتحاد الروسي، يتمتع الأطفال حالياً بإمكانية الوصول إلى ٠٠٠ ١٨ مؤسسة للتعليم المكمل للتعليم المدرسي تابعة لإدارات مختلفة، من أجل تنمية اهتماماتهم وقدراتهم. إن توسّع شبكة هذا النوع من المؤسسات في نظام التعليم وتزايد التردد عليها يدلان على اهتمام الأطفال بهذا الشكل من التعليم. ففي الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، ارتفع عدد مؤسسات التعليم المكمل للتعليم المدرسي بمقدار ٩٠٠ ٢ مؤسسة، حيث كانت هناك ٧٠٠ ٨ مؤسسة في عام ٢٠٠٠ (٧٠٠ ٥ في ١٩٩٧، و٨٠٠ ٧ في ١٩٩٨). وارتفع عدد الأطفال الذين يترددون على هذه المؤسسات بمقدار ١,٣ مليون طفل وبلغ ١٠ ملايين من الأطفال (٤,٤ مليون طفل في ١٩٩٧؛ و٧ ملايين في ١٩٩٨). وفي عام ٢٠٠٠، وفيما يتعلق بالمؤسسات المكملة للتعليم المدرسي التابعة لنظام التعليم فقط، كان ٣٨,٨ في المائة من التلاميذ يمارسون أنشطة مختلفة في مجالات الفنون والتقنيات، والبيئة، والتربية البدنية والرياضة، والجولان، ودراسات الأعراق المحلية، والبحث العلمي.

٤٩٢- ويعد الاتحاد الروسي ٥٧٩ ٣ مركزاً من المراكز الثقافية وقصوراً وبيوتاً للثقافة وغيرها من المؤسسات التي تقدم برامج تعليمية عديدة مكملة للتعليم المدرسي يشارك فيها ٤,٣ من ملايين الأطفال (في ١٩٩٨ كانت هناك ٥١٩ ٣ مؤسسة استقبلت ٤,١ من ملايين الأطفال).

٤٩٣- وما زال تعليم الفن يمثل أحد أشكال التعليم المكمل للتعليم المدرسي الأكثر شعبية لدى الشباب، ويتردد عليه ٥٤ في المائة من المسجلين في نظام التعليم. ويستند التعليم الفني للأطفال وفقاً لقدراتهم وميولهم إلى الإمكانيات الهائلة التي تمثلها ٥٠٠ ٣ مؤسسة تعليم مكمل للتعليم المدرسي ذات وجهة فنية والمراكز الحرفية الشعبية وورش الإبداع واستوديوهات الفن إلخ، التي تسهل التوجيه المهني المبكر وحرية الاختيار للطفل. وينفذ هذا العمل بالطبع جنباً إلى جنب مع الأعمال التي تهدف إلى توثيق الروابط بين الأجيال وتأكيد أهمية دور الأسرة في تعليم الأطفال.

٤٩٤- ويخصص التعليم المكمل للتعليم المدرسي مكانة كبيرة للتربية البدنية ولممارسة الألعاب الرياضية الجماعية. وفي عام ٢٠٠٠ كان هناك ما يزيد على ٠٣٠ ٣ مدرسة وناديا رياضيا للأطفال والمراهقين يتردد عليها مليونا طفل، و٦٣٢ ١ مدرسة رياضية يتردد عليها ٢٠٠ ٧٩٠ طفل ومراهق، تابعة للجنة الدولة للألعاب الرياضية في

روسيا وللنقابات ومنظمات أخرى. وتشهد روسيا حالياً عودة دورات الألعاب الرياضية الشتوية والصيفية لتلاميذ المدارس في جميع أنحاء روسيا، وأصبحت المسابقات الجماعية التي تنظم لصالح تلاميذ المدارس تحت عنوان "بطولات الرئيس" تقليداً راسخاً.

٤٩٥- وما انفك عدد الأطفال الذين يترددون على المدارس والنوادي الرياضية يرتفع؛ وخلال العام المنقضي وحده ازداد عددهم بواقع ٥٠٠ ٣٩٣ طفل في المؤسسات الرياضية التابعة للجنة الحكومية للرياضة في روسيا، وبواقع ٢٠٠ ١٢٢ طفل في المؤسسات التابعة للنقابات وسائر المنظمات.

٤٩٦- وفيما يتعلق بالجانب الإيكولوجي والأحيائي للتعليم المكمل للتعليم المدرسي، هناك ٤٥٨ مركزاً من المراكز الإيكولوجية الأحيائية ومراكز محبي الطبيعة والدور والنوادي التي تمارس فيها أنشطة يشارك فيها ٧٠٠ ٣٥٥ طفل. وفتحت مؤسسات جديدة من هذا النوع أبوابها في مناطق وتجمعات شعبية في لينينغراد وأورنبرغ وسفيردلوفسك وتومسك. ويقدم أيضاً تعليم مكمل للتعليم المدرسي من خلال الرابطات والجمعيات العلمية للتلاميذ في إطار أنشطة جولات ورحلات ودروس بالمراسلة تُنَشِّط اهتمام الشباب بالدراسة وحماية الطبيعة وعلوم الأحياء والجغرافيا والإيكولوجيا وغيرها من العلوم الطبيعية. ويمثل تعليم الإيكولوجيا جزءاً من الإعداد المهني للذين سيتخصصون في هذا العلم في المستقبل. وفي نفس الوقت، يميل عدد المؤسسات المتخصصة في دراسة البيئة وعلوم الحياة إلى الانخفاض في روسيا، الأمر الذي ستكون له آثار سلبية حتماً، ذلك أنه من شأنه أن يقلل فرص الاستجابة لاهتمام الشباب بدراسة حماية الطبيعة. وفي عام ١٩٩٩، انخفض عدد هذا النوع من المؤسسات بمقدار ٣٠ مؤسسة بالنسبة للسنة السابقة. وفي الواقع، هناك مؤسسات إقليمية عديدة، كانت معنية بتنسيق هذا النوع من الأنشطة المكملة للتعليم المدرسي أغلقت أبوابها في جمهورية ساخا (ياقوتيا) وفي أقاليم أرخانغيلسك وكاماتشاكا، وماغادان، ومورمانسك، ونوفغورود، وساخالين وسفيردلوفسك، والمنطقة اليهودية المستقلة ذاتياً.

٤٩٧- ويمثل تطوير أنشطة النزهة السياحية مشياً على الأقدام والدراسات الإثنية بين الشباب جانباً هاماً من نظام التعليم المكمل للتعليم المدرسي. وتمارس أنشطة التنزه السياحي والدراسات الإثنية للشباب من خلال ٦٠٩ مراكز ودور لجولات الشباب ومخيمات السياحة التي تستقبل ٧٠٠ ٤٢٢ طفل. وتدخل هذه الأنشطة حالياً في نطاق البرنامج الاتحادي الخاص لجمعية "الوطن" لأنشطة الجولات والدراسات الإثنية التي يشارك فيها أكثر من مليون طفل. ويدرس الأطفال التاريخ والثقافة وسيرة شخصيات البلد، وسلسلة نسب الأسر، والفنون الشعبية، وغير ذلك من الدراسات التي تشكل مصدر نموهم الاجتماعي والشخصي والروحي وتربيتهم الوطنية. وفي عام ١٩٩٩، انخفض عدد هذا النوع من المؤسسات، كما انخفض التردد عليها، مقارنة مع عام ١٩٩٨ (في عام ١٩٩٨ كان هناك ٦٣٤ مؤسسة يتردد عليها ١٠٠ ٤٥٠ طفل). وفي السنوات الأخيرة، شاركت عدة مقاطعات من مقاطعات الاتحاد الروسي في إعادة تنظيم مراكز سياحة التنزه مشياً على الأقدام للأطفال والمراهقين، من خلال دمج مراكز

عديدة (وهو ما حدث في مناطق موسكو ونوفغورود وتشليابنسك وكورغان وساراتوف وفي إقليم ستافروبول). وفضلاً عن ذلك، أُقفلت مراكز من هذا النوع في جمهورية كاباردينو - بلكاري، في أقاليم بريانسك وكالوغا وماغادان وساخالين. وفي نفس الوقت، هناك مؤسسات عديدة كانت قد أُغلقت، وهي تعود الآن من جديد إلى ممارسة أنشطتها. وهذا هو الحال على سبيل المثال فيما يتعلق بمراكز سياحة تتزه الشباب والمراهقين في مدينة سانت بطرسبرغ وفي إقليم مورمانسك.

٤٩٨- ويشارك أكثر من ٢,٥ من ملايين الأطفال كل سنة في جولات تستغرق يومين أو أكثر وفي رحلات استكشافية.

٤٩٩- وتلعب النوادي والمراكز والرابطات العسكرية والوطنية لكتائب الشباب والمظليين وحرس الحدود والطيارين وملاحي الفضاء وملاحي الأساطيل البحرية والنهرية، التي يشترك فيها أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ مراهق، دوراً تتزايد أهميته سنة بعد سنة. ولم يكن خيار هؤلاء الشباب من فعل المصادفة. فاهتمامهم بالفنون العسكرية والمهن العسكرية وتاريخ الجيش والبحرية هو اهتمام مقصود بوجه عام. وكثيرون منهم لا يتخيلون مستقبلهم وحياتهم المهنية المقبلة خارج الجيش أو الأسطول أو حرس الحدود. وفي ظل الظروف الحالية، من الواضح أن عدد الأندية والمراكز والرابطات العسكرية والوطنية التي تسهم في التعليم العسكري والوطني للأطفال وفي اختيار توجهاتهم والبالغ عددها ٥٠٠ ناد ومركز لا يعتبر كافياً لروسيا. ومن ثم فإن مؤسسات الإعداد المكمل للتعليم المدرسي في هذا الصدد ضرورية للغاية، لا سيما للصبية (بما في ذلك المراهقون "الذين يمثلون حالات صعبة")، وعددها الحالي لا يتيح تلبية الاحتياجات. وفي المستقبل، يمكن لهذه المؤسسات أن توفر قاعدة اجتماعية وتعليمية هامة للإعداد المهني للجيش في الاتحاد الروسي. وبدأ عدد هذه المؤسسات يتزايد في أعقاب اعتماد برنامج الدولة للتعليم الوطني لمواطني الاتحاد الروسي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥.

٥٠٠- ويمنح التعليم المكمل للتعليم المدرسي مكانة كبيرة للمؤسسات ذات الوجهة التقنية: المحطات والمراكز والنوادي والدور التقنية. ويوجد حالياً في الاتحاد الروسي حوالي ٧٠٠ مؤسسة من هذا النوع تستقبل ما يقرب من ٦٠٠ ٠٠٠ طفل ومراهق في مختلف فروعها وفي النوادي المتخصصة في مجالات العلوم والتقنيات والرياضات الآلية. ومع ذلك، فإن تطور ظروف المعيشة في مجتمعنا اليوم يجعل من الصعب على نحو متزايد ممارسة الرياضات الآلية والرياضات العسكرية: سباقات السيارات والدراجات النارية وتصميم النماذج المصغرة للطائرات والسفن والتدريب على سفن تعليم الملاحة، إلخ، بالرغم من أن تنمية المعرفة التقنية للمتدربين أمر يتسم بأهمية كبيرة لتنمية القدرات الاجتماعية - الاقتصادية والعلمية والتقنية والعسكرية للمجتمع والدولة. والافتقار إلى الوسائل المادية والتقنية يضر بنوعية محتوى التعليم المكمل للتعليم المدرسي، ويتسبب في تقليل التردد على هذه المؤسسات بين التلاميذ الأكبر سنا (الفئات العمرية من ١٥ إلى ١٨ سنة).

٥٠١- وتطـــورت أشكال مختلفة من التعليم بالمراسلة في مختلف المناطق، وهي تحظى برعاية خاصة وبمساعدات معينة. ويلعب مركز التعليم بالمراسلة في مجال العلوم الطبيعية والتقنية التابع لوزارة التعليم في الاتحاد الروسي (يتبع معهد العلوم الطبيعية والتقنية في موسكو) دوراً كبيراً في هذا الصدد. ففي خلال ٣٣ سنة من النشاط، درَّب هذا المركز ٠٠٠ ٥٨ تلميذ، تم قبولهم بعد ذلك في مؤسسات التعليم العالي المتخصصة، مما يؤكد النوعية الجيدة للتعليم الذي حصلوا عليه، وشغل كثيرون منهم وظائف علمية. ووضع هذا المركز خلال سنوات نشاطه منهجية للتعليم العلمي بالمراسلة ذات أهمية استثنائية، ويتيح هذا النظام اليوم لجميع الأطفال الموهوبين الوصول مجاناً إلى تدريب تكميلي في علوم الفيزياء والرياضيات.

٥٠٢- وبخلاف الرابطات الفنية والعلمية التي تعمل في قطاعات أنشطة مختلفة، يضم نظام التعليم المكمِّل للتعليم المدرســـي في روسيا أكثر من ٠٠٠ ٦٦ مؤسسة ورابطة أخرى (أكثر من ٠٠٠ ١١ في المناطق الريفية)، ويضم خاصة عدداً كبيراً من الأندية المتخصصة ورابطات التدريب على البحث العلمي وأفرقة الباحثين، إلخ.

٥٠٣- ومـــن أجل تعزيز دور وسلطة المعلمين في نظام التعليم المكمِّل للتعليم المدرسي، أقامت وزارة التعليم في الاتحاد الروسي مسابقة للمعلمين المعنيين في جميع أنحاء البلاد تحت عنوان "*هبة من القلب إلى الأطفال*". وتشمل هـــذه المسابقة، التي تنظَّم منذ عام ١٩٩٨، ثمانية مواضيع وهي تشهد على النوعية المهنية العالية لهؤلاء المربّين. وفضلاً عن ذلك، ومن أجل تطوير وتحسين نظام التعليم المكمِّل للتعليم المدرسي، أُنشئ تحت عنوان "*تلميذ التعليم المكمِّـــل للتعليم المدرسي*"، مجلة شهرية منهجية تسهم في تنسيق جهود المدرِّسين في نظام التعليم المكمِّل للتعليم المدرسي وفي التعريف بالنتائج المنجزة. وتستخدم مؤسسات التعليم المكمِّل للتعليم المدرسي أكثر من ٠٠٠ ٢٧٦ مـــن المربّين والمتخصصين فـــي نهج التدريس والأخصائيين النفسانيين والمشرفين الاجتماعيين المؤهلين، من بينهم ٠٠٠ ٣١ شخص حاصلين على مؤهلات عليا و٠٠٠ ٥٣ حاصلين على مؤهلات من المستوى الأول. ولم تُحل بعد مشكلة إصلاح المباني التي تضم مؤسسات التعليم المكمِّل للتعليم المدرسي: ٤١,٧ في المائة من هذه المؤسسات في حاجة إلى ترميم، ومن بين هذه النسبة ٦,١ في المائة في حالة تدهور وفي حاجة إلى إصلاحات كبيرة.

٥٠٤- وتلعب المؤسسات الثقافية دوراً كبيراً في تدريب وتعليم الأطفال وتنمية مواهبهم الفنيـــة والإبداعيـــة، لا ســـيما في مـــدارس التعليم الموسيقي والفني ومدارس الرقص الإيقاعي والفنون. وفي بدايـــة الســـنة المدرسية ١٩٩٩/٢٠٠٠، كانت شبكة المؤسسات الثقافية تضم ٨٠٠ ٥ مدرسة للتعليم الفني (كان عددها ٧٠٠ ٥ في عام ١٩٩٨). وعـــدد المؤسسات من هذا النوع آخذ في الارتفاع في جمهورية ساخا (ياقوتيا) وفي مناطق إيركوتسك وتيومين وتشيليابينسك. وفي نفس الوقت، يتجه عددها إلى الانخفاض في مناطق فوروني ولينينغراد وماغادان وفي إقليمي ستافروبول وخاباروفسك، في جمهورية ماري - إل، إلخ. وفي ١٩٩٩، ارتفع عدد الملتحقين بها عمّا كان عليه في عام ١٩٩٨ بمقدار ٢٠٠ ٣٠ طفل، حيث بلغ ٠٠٠ ٣٠٠ ١ طفل.

٥٠٥- وتلعب مؤسسات التعليم الفني دوراً خاصاً حيث تسهم في تكوين الشخصية الفنية للتلميذ، بصرف النظر عن النشاط المهني الذي سيمارسه فيما بعد، وتغرس لدى فناني المستقبل الأسس التي بدونها لن يستطيعوا الاستفادة من التدريب الذي توفره المؤسسات الثانوية للتعليم المهني في مجال الثقافة.

٥٠٦- ويتمتع الأطفال بفرصة الوصول إلى مكتبات الأطفال والمتاحف.

٥٠٧- إن مكتبات الأطفال، فضلاً عن كونها الوسيلة الرئيسية لتعويد الطفل على القراءة، تمثل أداة أساسية للتعليم والتدريب الذاتي، وتعتبر مراكز غير رسمية للاتصال وقضاء وقت الفراغ للأطفال. والمكتبات في المناطق الريفية بوجه خاص، هي المؤسسات الثقافية الوحيدة التي ما زالت مجانية. وفي عام ١٩٩٩، قدمت خدمات مجانية في مجال المكتبات والفهرسة من خلال ٤٩٩ ٤ مكتبة للأطفال متخصصة وما يقرب من ٤٠٠ ٤٩ مكتبة محلية وشبكة مكتبات مدرسية (يزيد عددها على ٠٠٠ ٦٣). ومع ذلك، فإن توفير الأموال للمكتبات أمر ما زال يمثل مشكلة. وتفتقر فروع المكتبات في المناطق الريفية بوجه خاص إلى الموارد لشراء مؤلفات جديدة. ومنذ سنوات عديدة وعدد كبير منها لا يقدر على شراء ولو مؤلف واحد.

٥٠٨- وكما في الماضي، فإن دخول المتاحف مجاني للأطفال الأيتام والأطفال الذين سُحبوا من وصاية الأبوين والأطفال الموضوعين في مآوي للأطفال أو في مبيتات، وأطفال منطقة تشرنوبيل والأطفال المعوقين والأطفال المصابين بعجز بدني أو تخلف عقلي. وفضلاً عن ذلك، ووفقاً لقرار حكومة الاتحاد الروسي رقم ١٢٤٢، الصادر في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، "المتعلق بمجانية دخول المتاحف للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة"، يتعين على متاحف الاتحاد الروسي تنظيم يوم مجاني لجميع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. ويكون دخول جميع المتاحف مجاناً أيضاً لجميع فئات الأطفال في اليوم الدولي للمتاحف (١٨ أيار/مايو) ويوم المعرفة (١ أيلول/سبتمبر).

٥٠٩- وفي عام ١٩٩٩، كان يوجد في الاتحاد الروسي ٩٧٩ ١ متحفاً، تضم ٦٥٧ ملحقاً متخصصا في مجالات مختلفة. وتمثل زيارات الأطفال ما بين ٥٠ و٨٠ في المائة من معدل التردد الكلي على المتاحف في الداخل وما بين ٤٠ و٥٠ في المائة من معدل التردد على المتاحف في العاصمة.

٥١٠- وتمثل المتاحف نواة مراكز ورابطات ونواد تعليمية تشمل أنشطتها تجارب تعليمية مختلفة وتطبق مفاهيم عمل جديدة في تنظيم المتاحف تستند إلى مشاركة الأطفال والشباب في الثقافة الوطنية والعالمية.

٥١١- وتنظم المتاحف الروسية تحت عنوان "*تحية للمتاحف*" برنامجاً تعليمياً دائماً بشأن تنظيم المتاحف أعده مركز الدراسات المعنية بالدور التعليمي للمتاحف. ويجري حالياً تنفيذ هذا المشروع في مدن سان - بطرسبورغ،

وتـــولا، وبـــيرم، وتفير، وبيتروزافودسك، وتولياتي، وساراتوف، وروستوف على نهر الدون، وغيرها من المدن الروسية. وهذا البرنامج موجه إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٥ سنوات و١٧ سنة.

٥١٢- وأعد متحف الدولة المتعدد الفروع أكثر من ٣٠ برنامجاً للتلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ ســـنوات و١٧ سنة. ويمكن الإشارة إلى مبادرات مشابهة من جانب متحف الدولة للفنون الجميلة أ. س. بوشكين ومتحف الدولـــة لـــلأدب، ومتحف الدولة المركزي أ. س. أ. باخروشين، ومتحف الدولة ل. ن. تولستوي إلخ. وجميع المتاحف تقريباً التي تتبع السلطات الاتحادية (أكثر من ٦٠ متحفاً) لديها برامج محددة الأهداف تتعلق بعلم تنظيم المتاحف موجهة للأطفال والتلاميذ في التعليم قبل المدرسي والابتدائي، وتلاميذ التعليم الثانوي والفصول العليا في الكليات والمدارس، وتقدم عروضاً مسرحية (متاحف - مسارح)، وسهرات مسرحية، وألعابا تتعلق بعلم تنظيم المتاحف، إلخ.

٥١٣- ويمتـــلك الاتحـــاد الروسي شبكة واسعة من مسارح الشباب والأطفال فضلاً عن مسارح الدّمى التي لها جمهورهـــا من الأطفال. وقد ارتفع عددها في عام ١٩٩٩ (من ١٤٣ في ١٩٩٧ و١٤٨ في ١٩٩٨ إلى ١٥٠ في ١٩٩٩)، وارتفـــع أيضـــاً عدد الأطفال الذين يحضرون عروضها، مما يبيَّن أن هذا النوع من العروض الفنية يلبي حاجة لدى الأطفال.

٥١٤- ولدى تنفيذ الحق في التعليم، تمثل مسألة حماية وتعزيز مصالح الأطفال من مختلف الجنسيات والمجموعات الإثـــنية الذين يعيشون على أراضي روسيا أهمية بالغة. وفي معاهد التعليم العام، يجري تعليم الأطفال بـ ٣٣ لغة أصلية (غير الروسية). وفي عام ١٩٩٩ كان عدد اللغات الأم المدرّسة (غير الروسية) ٨٠ لغة.

٥١٥- وخـــلال الســـنة المدرسية ١٩٩٩/٢٠٠٠، كان هناك ٣ ٥٥١ معهدا يجري التدريس فيها بلغة أم غير الروســـية (في ١٩٩٨/١٩٩٩ كـــان عددها ٣ ٥٥٥ معهداً وفي ١٩٩٧/١٩٩٨ كان عددها ٣ ٦١٥ معهداً). وبوجه عام تقع المدارس التي يجري التدريس فيها بلغة أم غير الروسية في المناطق الريفية، حيث يبلغ عددها حالياً ٣ ٤٤٧ مدرسة. وفي حين أن عدد المؤسسات التي يجري التدريس فيها بلغة أم غير الروسية يتجه إلى الانخفاض، فإن عدد التلاميذ (٢٥٢ ٦٠٠) الذين يترددون على معاهد من هذا النوع ارتفع بمعدل ٣,٤ في المائة مقارنة مع للسنة المدرسية ١٩٩٨/١٩٩٩. وفي نفس الوقت، فإن عدد المدارس التي تقوم بتدريس لغة أم غير اللغة الروسية كمادة في البرنامج ارتفع بمعدل ٦ في المائة. وفي السنة الدراسية ١٩٩٩/٢٠٠٠، كان هناك ١ ٧٩٢ ٢٠٠ طفل يدرسون لغة أمّاً غير الروسية، أي أن عددهم زاد بنسبة ٥,٣ في المائة عن السنة الدراسية السابقة لها.

٥١٦- ويـــتم إعداد المدرسين الذين سيعملون في المدارس الخاصة بالأقليات من الإثنيات الأصلية في ٧ مدارس عادية، يضاف إليها الأقسام المتخصصة الموجودة في ٥ معاهد تربوية، وكذلك في أحد المعاهد الزراعية وفي مدرسة

تقنية يجري التدريب فيها على مهن صناعة الجلود والفراء. ويتولى كل من معهد التربية أ. أ. غرتسن (كلية شعوب الشمال الكبير) والأكاديمية القطبية في سانت بطرسبرغ التي أعيد إنشاؤها مؤخراً، تدريب المعلمين الذين ينتمون إلى الأقليات من السكان الأصليين.

٥١٧- وهناك نظام راسخ لإعداد المعلمين الذين ينتمون إلى الأقليات من السكان الأصليين في المناطق الشمالية يعمل منذ نحو ٧٠ سنة في كلية شعوب "أقصى الشمال" التابعة للمعهد التعليمي أ. أ. غرتسن، التي افتتحت في عام ١٩٢٩. وتعتبر كلية شعوب أقصى الشمال مؤسسة فريدة من نوعها في العالم، حيث يجري فيها تعليم أكثر من ٢٠ لغة من لغات الأقليات من السكان الأصليين في الشمال وفي سيبيريا وفي الشرق الأقصى. ويتردد حالياً على الدروس النهارية في كلية شعوب أقصى الشمال ٣٠٠ طالب و١٧ "مرشحا" من ٢٦ إثنية) يمثلون ١٩ منطقة من مناطق الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى. وتتناول أنشطة البحوث بصفة أساسية موضوع "خصائص شعوب مناطق الشمال: التعليم والثقافة".

٥١٨- وتتولى "الأكاديمية القطبية"، التي أُسست في عام ١٩٩٨، إعداد خبراء متخصصين في الإدارات المركزية والمحلية، وفي الدراسات الإقليمية (الإيكولوجيا والسياسات الإثنية) والعمل الاجتماعي والثقافي وهي تعدّ حالياً ٤٢٥ طالباً من ٢١ مقاطعة من مقاطعات الاتحاد الروسي، لا سيما المناطق المستقلة ذاتياً التالية: يامولو - نينيتس، بوريات آغينسكوي، التشوتكس، النينيتس، الخانتي - مانسي، كومي - برمياك، الإيفنك، الكورياك.

٥١٩- وأُسست كلية الدراسات العليا للتكنولوجيات الحرفية للأقليات من سكان روسيا في عام ١٩٩٤ في إطار جامعة الدولة للتكنولوجيا والتصميم، سان بطرسبرغ (أصبحت في عام ١٩٩٧ معهد التكنولوجيا للحرف التقليدية للأقليات من سكان روسيا، جامعة الدولة للتكنولوجيا والتصميم، سان بطرسبرغ). وهو يقوم بإعداد متخصصين رفيعي المستوى في أشغال وصناعات الفرو والجلود الخام وصنع نماذج الفرو والجلود والملابس والأحذية التقليدية وإنتاج نماذج الفنون الزخرفية والتطبيقية.

٥٢٠- ومن أجل تحسين نظام التعليم، قامت وزارة التعليم في الاتحاد الروسي مع لجنة الدولة للاتحاد الروسي المكلفة بمشاكل التنمية في المناطق الشمالية والمعهد التربوي للشعوب الأصلية، بوضع مشروع مبادئ توجيهية لإصلاح نظام التعليم قبل المدرسي والتعليم العام ونظام إعداد المعلمين المنتمين إلى الأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال. ويجري حالياً القيام بعمل مشابه في الأقاليم. وبوجه خاص، قام المعهد المكلف بدراسة مشاكل شعوب الأقليات في الشمال (معهد كوران ومقره مدينة ياكوتسك) بتحديد "الاتجاهات العريضة للنهوض بالأقليات من الشعوب الأصلية في المناطق الشمالية في الاتحاد الروسي في القرن العشرين"، وتمثل مشاكل التعليم والثقافة أحد المواضيع ذات الأولوية في هذه الخطوط التوجيهية.

٥٢١- وفي السنة المدرسية ١٩٩٩/٢٠٠٠ تابع ٢٠٠ ٢٨١ طفل من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة فيما يتعلق بالتعليم دراسات في ١٩٤٤ معهداً من معاهد التعليم الخاص (إعادة التأهيل) التي توجد ثماني فئات منها (للأطفال المتخلفين عقلياً، والمكفوفين، وضعاف البصر، والصم، وضعاف السمع وفاقدي السمع، والمعوقين جسدياً، والأطفال الذين يعانون من اضطرابات حادة في الكلام، والأطفال المتخلفين في نموهم النفساني). وفيما يتعلق بالسنة ١٩٩٨/١٩٩٩، ارتفع عدد الأطفال المقبولين في هذا النوع من المؤسسات بواقع ٠٠٠ ٤ طفل. وفي نفس الوقت، انخفض العدد في مؤسسات الأطفال المتخلفين عقلياً بواقع ٠٠٠ ٢ تلميذ، بينما ارتفع عدد الأطفال في مؤسسات الأطفال المتخلفين في نموهم النفساني بواقع ٨٠٠ ١ طفل. ويلاحظ تزايد في عدد الفصول الخاصة المنظمة في إطار مؤسسات التعليم العام للأطفال الذين يعانون من اضطرابات صحية. ففي السنة ١٩٩٩/٢٠٠٠، تابع ٣٠٠ ٢١٦ طفل دراساتهم في ٩٠٠ ١٨ فصل من هذا النوع (مقابل ٠٠٠ ٢١١ طفل في ٤٠٠ ١٨ فصل في السنة ١٩٩٨/١٩٩٩)، وارتفع عدد فصول الأطفال المتخلفين في نموهم النفساني بمقدار ٤١٨ فصلاً. واستقبلت الفصول التي تعمل في إطار التعليم العام للأطفال المتخلفين عقلياً ١٠٠ ٢١ تلميذ، أي بزيادة ٠٠٠ ٢ تلميذ عن ١٩٩٨/١٩٩٩، واستقبلت فصول الأطفال المتخلفين في نموهم النفساني ٨٠٠ ١٩٣ تلميذ، أي بزيادة قدرها ٨٠٠ ٣ تلميذ عن ١٩٩٨/١٩٩٩.

٥٢٢- ويتسم التعليم المدرسي للأطفال الذين يعانون من اضطرابات صحية بسمات خاصة نظراً لتعقده (ونظراً أيضاً للمساعدة النفسانية التعليمية والتقنية والاجتماعية التي يتعين توفيرها) وللوجهة العلاجية والتطورية لهذا التعليم في المرحلة المبكرة التي يتم فيها كشف العيوب في نمو الطفل.

٥٢٣- ويجري التدريس في مؤسسات الأطفال الذين يعانون من اضطرابات صحية على أساس فردي أو جماعي وفقاً لبرامج مكيفة خصيصاً لكل طفل تراعى فيها إمكانياته العقلية والبدنية وتوصيات الأطباء.

٥٢٤- وأحد أهداف العمل في هذا الصدد هو إعادة التأهيل الاجتماعي للأطفال الذين يعانون من اضطرابات صحية وتحضيرهم للحياة الأسرية والاجتماعية. ويجري إيلاء اهتمام خاص للإعداد المهني، الذي يتناول مجموعة واسعة من الاختصاصات تتزايد على نحو مطرد. فعلى سبيل المثال، يتعلم الأطفال المكفوفون وضعاف البصر على نحو موفق أشغال الُمكدم، والحبك اليدوي والآلي، والتدليك، وضبط الآلات الموسيقية، وفن النحت على الخشب، والعمل في المستنبتات. ويحصل الأطفال المتخلفون عقلياً على نتائج طيبة في ورش التدريب ووحدات الانتاج في مدارس ومؤسسات التعليم المهني الابتدائي. وفيما يتعلق بالتلاميذ الذين لا يوفّقون في العثور على عمل لدى تخرجهم من المدرسة، كثيراً ما تشكل في إطار مؤسسات التعليم وحدات لإعادة التأهيل أو وحدات لمباشرة أعمال زراعية. وفي هذا الصدد، نفذت تجربة جديرة بالاهتمام في مدينة موغوتشن، في منطقة تشيتا، حيث شكلت "قرية" تضم تسع أسر أفرادها من أعمار مختلفة ومن الجنسين في إطار مدرسة أسرية متخصصة في إعادة تأهيل الأطفال

المتخلفين عقلياً. وتعيش "الأسر" المكونة من أطفال ومراهقين تتراوح أعمارهم ما بين سنتين ونصف و١٨ سنة، في بيوتها الخاصة وتمنح قطع أرض خاصة بها. ولدى التخرج من المدرسة، يلتحق التلاميذ بمدارس خاصة (لإعادة تأهيل) للتعليم المهني الابتدائي تتبع المدرسة الأسرية.

٥٢٥- إن دور اللجان النفسانية الطبية التعليمية تجاه الأطفال الذين يعانون من عيوب في نموهم يشهد حالياً تغيراً جذرياً. فالأمر لم يعد يتعلق بتوجيه الطفل نحو مؤسسة للتعليم المتخصص (إعادة التأهيل)، وإنما تأمين الظروف المثلى لازدهاره الشخصي ولتكيفه واندماجه اجتماعياً في كل مرحلة من مراحل نموه.

٥٢٦- ومع ذلك، ما زال نظام التعليم المتخصص يواجه مشاكل تتعلق بنقص وتعيين الاخصائيين النفسانيين والأطباء والممرضين. تضم المؤسسات الطبية التعليمية والفصول الخاصة (إعادة التأهيل) في مؤسسات التعليم العام، ٠٠٠ ٩٥ مدرس يقومون بالعمل النفساني التعليمي والطبي الاجتماعي فيما يتعلق بإعادة تأهيل الأطفال الذين يعانون من اضطرابات صحية، بما في ذلك الأخصائيون النفسانيون المربّون، الذين بقي عددهم على نفس المستوى تقريباً منذ عام ١٩٩٨. ويتعين أيضاً إيجاد حل للمشكلة التي تواجهها مؤسسات التعليم المتخصص فيما يتعلق بتعيين العاملين المدربين في مجال علم النفس وإعادة التأهيل، وبوجه خاص الذين حصلوا على تدريب خاص في علم العاهات وفي علم النفس.

٥٢٧- وينبغي أيضاً تحسين الهيكل المادي والتقني للمؤسسات. إن مؤسسات التعليم المتخصص ليس لديها الامكانيات لشراء المعدات الضرورية، لاستخدامها سواء بصفة فردية أو جماعية، ولا لشراء الأثاث المكيف تكييفاً خاصاً. ومصادر تمويلها الوحيدة هي ميزانيات البرنامج الاتحادية والاقليمية المعنونة "الأطفال المعوقون"، التي لا تستطيع بالطبع تلبية جميع احتياجات مؤسسات تعليم الأطفال الذين يعانون من اضطرابات صحية.

٥٢٨- وفي عام ١٩٩٩، مكّنت الاعتمادات المرصودة للبرنامج الاتحادي الخاص "الأطفال المعوقون" من تزويد مؤسسات التعليم في ٨٠ منطقة في الاتحاد الروسي بأجهزة خاصة بلغت قيمتها ١٧,٨ مليون روبل: أجهزة محاكاة إلكترونية للأطفال المتخلفين عقلياً الذين يعانون من اضطرابات في الكلام، وأجهزة علاجية بالليز ولمعالجة الاضطرابات الجسدية لدى الأطفال الذين يعانون من عيوب في النمو، وأجهزة لإعادة التأهيل "أوريانتير" و"غرافيكا" للأطفال الذين يعانون من اضطرابات بصرية، وأنظمة للتكثيف الصوتي لاستخدامها بصفة جماعية للأطفال المصابين باضطرابات سمعية، وأجهزة للعلاج الطبيعي، وأنظمة حاسوب للتشخيص الالكتروني بوخز الإبر للملاحظة العلاجية للأطفال الذين يعانون من عيوب في النمو، وأثاث "ليّن" للمعوقين حركياً. واستخدم من هذه الاعتمادات ٨,٤ من ملايين الروبلات لتمويل نشر المواد التعليمية للمكفوفين بطريقة بريل، والكتب السمعية والرقمية، واصدار مطبوعات بالأحرف السميكة ومواد تعليمية وتقنية بطريقة بارزة للأطفال فاقدي البصر وضعاف البصر. ولأول مرة منذ سنوات عديدة، خصصت اعتمادات بمبلغ ٢,٤ من ملايين الروبلات لنشر سلسلة

من الكتيبات الاتحادية الموجهة لمؤسسات التعليم الخاصة (إعادة التأهيل) والصم وضعاف السمع، وفاقدي السمع وضعاف البصر والأطفال الذين يعانون من اضطرابات حادة في الكلام، وكذلك للبرامج الموجهة لمؤسسات التعليم الخاص (إعادة التأهيل) للأطفال المتخلفين عقلياً.

٥٢٩- ويمثل التقدم في التعاون الدولي على المستويين الاتحادي والاقليمي ظاهرة إيجابية. ومن بين البرامج المتعلقة بالتعليم المتخصص، كانت أبرز الانجازات في هذا الصدد مشاريع نفذت خلال ست سنوات بالاشتراك مع أخصائيين بلجيكيين فلمنديين، تتعلق بالإعداد المهني، وإعادة الإدماج، وانطواء الطفل على نفسه في سن مبكرة، ومراكز نفسانية طبية تعليمية، وتقويم الأعضاء. وهناك مشروع على وشك الاستكمال يتعلق بتوفير تعليم متخصص في منطقة أودينتس (منطقة موسكو). وفي إطار المشروع الدولي "تمبوس"، أنشئ في بسكوف، بمساعدة أخصائيين من ألمانيا وهولندا وإيطاليا، مركز "بريسما" للتشخيص المبكر ورعاية الأطفال الذين يعانون من تخلف عقلي شديد واضطرابات نمو معقدة. وعقد في بسكوف في أيار/مايو ١٩٩٩ مؤتمر دولي بشأن التعليم موجه إلى هذه الفئة من الأطفال وبشأن تعليمهم وإعادة تأهيلهم.

٥٣٠- ويمكن تسهيل وضع نظام للتعليم المتخصص بصياغة التشريعات والقواعد المناسبة، ووضع وتنفيذ النصوص القانونية التي تحدد الحقوق الأساسية للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات صحية والأسس التي ستستند إليها سياسات السلطات العامة تجاههم. ومع ذلك، فإن عدم وجود قانون اتحادي بشأن تعليم المعوقين (التعليم المتخصص) يعوق وضع الأسس التنظيمية والقانونية لهذا النوع من التعليم، مما يترتب عليه عدم إيلاء الاعتبار الواجب للبحث عن حلول لمشاكل تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

٥٣١- وما زال اصلاح الهيكل المادي والتقني لمؤسسات التعليم العام يمثل مشكلة ملحة. وفي الواقع، تتقادم المباني على نحو أسرع من التقدم في أعمال التجديد وبناء المباني الجديدة.

٥٣٢- وفي السنة المدرسية ١٩٩٩/٢٠٠٠ كان هناك ٥٠٠ ٢٣ معهد للتعليم العام (٣٦ في المائة) في حاجة إلى أعمال اصلاح كبيرة (مقابل ٥٠٠ ٢٤، أي ٣٧ في المائة في ١٩٩٨/١٩٩٩) و٥,٧ في المائة (٦,٥ في المائة في ١٩٩٨/١٩٩٩) في حالة تدهور. ويحظى ٥٠,١ في المائة من المباني بجميع عناصر الراحة (٨٩,٤ في المائة في المدن و٣٣,٢ في المائة في المناطق الريفية؛ ويتمتع ٥٤,٢ في المائة من المعاهد بنظام للصرف، و٦٧,٨ في المائة منها بالمياه الجارية و٧٥,٦ في المائة بالتدفئة المركزية). ويلاحظ انخفاض ما في عدد المعاهد التي تقتضي أعمال تجديد كبيرة، أو المعاهد التي هي في حالة تدهور، علماً بأنه تم إغلاق نظراً لإغلاق عدد كبير منها.

٥٣٣- ونظراً للنقص في المباني المدرسية، ما زال عدد كبير من الأطفال يتردد على المؤسسات التي ينظم فيها التعليم بالتعاقب على دورتين أو ثلاث دورات. ما انفكت عمليات بناء المباني المدرسية الجديدة تتناقص باستمرار.

وبلغت في ١٩٩٩، طاقة استقبال المباني المسلّمة ٣٠٠ ١٠٩ مكان (مقابل ٧٠٠ ١٥٤ في ١٩٩٧ و٢٠٠ ١٢٣ في ١٩٩٨).

٥٣٤- يعتبر الهيكل المادي والتقني للمدارس المسائية، وكذلك المعدات الموجودة فيها، في حالة يُرثى لها. وانخفض عدد المؤسسات التي تعمل في مبانيها الخاصة بها بنسبة ٩,٥ في المائة مقارنة مع عام ١٩٩٧، ولا تمثل أكثر من ٤٩,٥ في المائة من المجموع. وجميع المؤسسات الأخرى تعمل في مبانٍ مؤجرة. ويتجه عدد المؤسسات التي تمتلك مجموعات كتب خاصة بها إلى الانخفاض، كما ينخفض أيضاً عدد كتيبات التعليم في المكتبات المدرسية.

٥٣٥- ومن بين العدد الكلي للمؤسسات المدرسية، نجد أن ٣٩,٤ في المائة منها فقط فيها قسم "لأجهزة وبرامج الحاسوب" و٦٤,٤ في المائة لديها قاعة للتربية البدنية (٥٩,٥ في المائة في المناطق الريفية) و٧٦,٦ في المائة لديها مطعم أو غرفة أكل للطلاب. ويعتبر تجهيز أقسام اللغات الأجنبية بمختبرات للغات أمراً لا تقدر عليه معظم المؤسسات. وفي ظل الوضع الحالي، لا تعتبر الإمكانيات المادية والتعليمية الموجودة تحت تصرف المؤسسات المدرسية مناسبة لمقتضيات تقنيات التعليم الحديث.

٥٣٦- وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى مشكلة تجهيز مؤسسات التعليم بمعدات المختبرات المدرسية والوسائل السمعية - والبصرية وبالوسائل التقنية للتعليم وأنواع الأثاث الخاص. إن المؤسسات التي تصنع المواد التربوية والمعدات الخاصة لمؤسسات التعليم لديها مخزونات تمثل مبالغ كبيرة، ولكن مؤسسات التعليم ليست لديها الإمكانيات لشرائها.

٥٣٧- وعلى أي حال، لم يعد ممكناً الاكتفاء بتجهيز الأقسام المتخصصة، ولكن ينبغي إنشاء مراكز تعليمية تتيح تحسين نوعية طرق التعليم وخلق حوافز لدى التلاميذ بصفة مستدامة.

٥٣٨- ويلاحظ من حيث الممارسة على الصعيد العالمي اتجاه نحو زيادة نصيب معدات المختبرات على حساب معدات البرهان العملي، وإلى منح مكانة أكبر لصناعة معدات البحث والتصميم على نحو يشجع التلميذ على بحث الظواهر المدروسة بصفة مستقلة.

٥٣٩- إن نظام "الأقسام" الحالي والوسائل التقنية المخصصة له، لا يضعان في الاعتبار، على سبيل المثال، الظروف الخاصة بالتعليم في المدارس الريفية الصغيرة وفي مؤسسات التعليم العام للأطفال في السن قبل المدرسي وفي بداية إلتحاقهم بالمدرسة؛ وينبغي إعادة التفكير على نحو شامل في مشكلة تزويد هذه المؤسسات بوسائل ومعدات التعليم.

الحقوق في مجال الثقافة والعلم (المادة ١٥)

٥٤٠- يستند التشريع الذي وضع واعتُمد على المستوى الاتحادي إلى المادة ٤٤ من دستور الاتحاد الروسي (من حق كل شخص المشاركة في الحياة الثقافية واستخدام المؤسسات الثقافية والوصول إلى القيم الثقافية).

٥٤١- واعتمد الصك الرئيسي المعنون "أسس تشريع الاتحاد الروسي بشأن الثقافة" منذ عام ١٩٩٢، ثم استكمل في عام ١٩٩٩ بأحكام تمنح الأحداث حق دخول المتاحف الروسية مجاناً مرة واحدة في الشهر.

٥٤٢- ومنذ عام ١٩٩٦، استكملت المبادئ القانونية للاتحاد الروسي في ميدان الثقافة بقوانين جديدة، على النحو التالي:

(أ) قانون ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ "بشأن المؤسسات غير التجارية"؛

(ب) قانون ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٦ "بشأن تنظيم المتاحف في الاتحاد الروسي وتراث متاحف الاتحاد"؛

(ج) قانون ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ "بشأن الاستقلال الثقافي للإثنيات والقوميات"؛

(د) قانون ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ "بشأن المواد الثقافية التي نقلت إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في أعقاب الحرب العالمية الثانية والموجودة على تراب الاتحاد الروسي"؛

(هـ) قانون ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ "بشأن حرف الفنون الشعبية"؛

(و) قانون ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ "بشأن المكتبات"؛

(ز) قانون ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ "بشأن دعم الدولة لصناعة السينما"؛

(ح) قانون ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ "بشأن العلم والسياسة العلمية والتقنية للدولة"؛

(ط) قانون ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦ "بشأن مركز "العاصمة العلمية"".

٥٤٣- ولتشجيع دعم الثقافة والفنون من خلال تمويلها من مصادر خاصة، وتشجيع دعم الدولة للمبادرات الخاصة في الميدان الثقافي، يجري حالياً إعداد مشروع قانون اتحادي "بشأن النصرة والرعاية في ميدان الثقافة والفنون في الاتحاد الروسي".

٥٤٤- ولضمان توفر الشروط القانونية والاجتماعية الاقتصادية والتنظيمية الضرورية للنهوض بالفن المسرحي من جديد، اعتمد الاتحاد الروسي، في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٩، المرسوم رقم ٣٢٩ "بشأن دعم الدولة للفنون المسرحية في الاتحاد الروسي".

٥٤٥- ولاستكمال الهيكل الحالي لهيئات السلطة التنفيذية في الميدان الثقافي، قامت تسع رابطات معنية بالتعاضد الاقتصادي في مقاطعات الاتحاد الروسي (شمال القوقاز، الفولغا الكبرى، شمال روسيا، الشرق الأقصى وترانسبايكال، منطقة الأراضي السوداء، روسيا الوسطى، الوفاق السيبيري، الشمال الغربي، الأورال الكبرى) بتشكيل مجالس تنسيق ثقافية كلفت بتشجيع مشاركة السكان في الحياة الثقافية والتعبير عن مظاهر الأصالة الثقافية للمجموعات السكانية والإثنيات والمناطق.

٥٤٦- وفي ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦، اعتمد القانون المتعلق "بمساعدة الدولة لصناعة السينما في الاتحاد الروسي". ويحدد هذا القانون الخطوط العريضة لنشاط الدولة لحماية صناعة السينما وتطويرها ويحدد شروط المساعدة التي تقدمها الدولة. وفيما يلي الأشكال الرئيسية لهذه المساعدة:

(أ) تمويل حكومي جزئي لإنتاج واستنساخ وتوزيع وعرض الأفلام الوطنية؛

(ب) تمويل الدولة للحوليات السينمائية على نحو كامل؛

(ج) تطبيق نظام مؤات للمؤسسات والهيئات السينمائية فيما يتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية وأسعار الصرف وغير ذلك من الترتيبات المالية.

٥٤٧- ولخلق الظروف الضرورية لتطور الأسس الفنية والثقافية والصناعية والتقنية والعلمية والمعلوماتية في صناعة السينما، اعتمدت حكومة الاتحاد الروسي، بموجب القرار الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الخطوط العريضة لتنمية صناعة السينما في الاتحاد حتى عام ٢٠٠٥.

٥٤٨- وترمي المساعدة التي تقدمها الدولة لصناعة السينما إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

(أ) إنتاج أفلام وطنية، بما في ذلك أفلام للأطفال والشباب، وكذلك "أفلام أولى" لمخرجين وطنيين؛

(ب) حماية وتنمية الهيكل المادي والتقني لصناعة السينما؛

(ج) توفير الظروف الضرورية لعرض وتوزيع الأفلام الوطنية؛

(د) إعداد برامج تعليمية وعلمية وثقافية؛

(هـ) تنظيم مهرجانات سينمائية وغيرها من التظاهرات الثقافية؛

(و) المشاركة في المهرجانات السينمائية الدولية وغيرها من التظاهرات الثقافية الدولية.

٥٤٩- ومن حق جميع الهيئات والمؤسسات السينمائية الحصول على مساعدة من الدولة.

٥٥٠- ولحماية مصالح المنتجين السينمائيين الوطنيين، ولتعزيز نمو التعاون الدولي في ميدان السينما، اعتمدت لجنة الدولة للاتحاد الروسي المعنية بصناعة السينما، بموجب المرسوم رقم ٧-١-١٩/٣٧ الصادر في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، "التعليمات ذات الصلة بالسينما الوطنية". وتحدد هذه التعليمات بالتفصيل مفهوم الفيلم الوطني، وتؤكد الشروط المطبقة لتسليم شهادة الفيلم الوطني، والشروط الضرورية للحصول على مساعدة من الدولة.

٥٥١- ولضمان اتساق المبادئ المنظمة للنشر العام للمنتجات السمعية البصرية، وضمان مراعاة الحقوق والمصالح الشرعية للمؤسسات السينمائية وللأفراد، اعتمدت حكومة الاتحاد الروسي القرار رقم ٤١٤ الصادر في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١ بشأن "اعتماد التعليمات المتعلقة بالإذن بالأنشطة المرتبطة بالعرض العام للمنتجات السمعية البصرية في قاعات السينما". وتحدد هذه التعليمات الشروط التي يتعين استيفاؤها لتسليم تراخيص العرض العام للمنتجات السمعية - البصرية في دُور السينما.

٥٥٢- ويسعى الاتحاد الروسي على نحو نشط إلى تنمية العلاقات الدولية في الميدان السينمائي، وقد أصبح من الأسهل عليه القيام بذلك بعد انضمام الاتحاد، في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩١، إلى الاتفاقية الأوروبية للثقافة، وفي ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٤، إلى الاتفاقية الأوروبية للإنتاج السينمائي المشترك.

٥٥٣- وأُنشِئَتْ وزراة الاتحاد الروسي المعنية بمشاكل الصحافة والإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام بموجب مرسوم رئيس الاتحاد الروسي رقم ٨٨٥ الصادر في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٩، "بشأن تحسين إدارة وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري من قبل الدولة".

٥٥٤- وأُنشِئَتْ قناة تلفزيون الدولة "كولتورا" التي تبث برامجها على كامل التراب الوطني، بموجب مرسوم رئيس الاتحاد الروسي رقم ٩١٩، الصادر في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ المعنون "*تحسين تلفزيون الدولة في الاتحاد الروسي*" من أجل الاستفادة على نحو كامل من الدور الثقافي لوسائل الإعلام. ومهمة هذه القناة هي إعادة تنشيط الوظيفة الثقافية والتعليمية لتلفزيون الدولة، التي كانت قد تراجعت إلى مستوى أدنى بعد ظهور ونمو العلاقات التجارية في قطاع الإذاعة والتلفزيون. وقناة "كولتورا"، تابعة حالياً لشركة الدولة للتلفزيون "تليكانال" وتبث برامج من مكتبة الفيديو الممتازة التابعة للتلفزيون وتقوم بإعداد برامج إعلام عام حول الحياة الثقافية على الصعيد الوطني وفي الخارج.

٥٥٥- وتقدم المساعدة لوسائط الإعلام لتحديث سياساتها العامة المتعلقة ببرمجة التلفزة الثقافية، من خلال صندوق الدولة لبرامج الإذاعة والتلفزيون، التابع للوزارة المعنية بمشاكل الصحافة والإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام.

٥٥٦- وبموجب المرسوم رقم ٣٠ لرئيس الاتحاد الروسي، الصادر في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أصبح الصندوق المشار إليه أعلاه جزءاً لا يتجزأ من التراث الثقافي لشعوب الاتحاد الروسي.

٥٥٧- وبمناسبة الاحتفال بمرور مائتي سنة على مولد الشاعر أ. س. بوشكين، قام الصندوق بنشر كاتالوغات وتسجيلات صوتية وسينمائية وبالفيديو للأعمال الكاملة للشاعر، على الوسائل الإلكترونية. وقد أعد ونشر فهرس التسجيلات السينمائية وتسجيلات الفيديو بفضل هبة من رئيس الاتحاد. وأرسلت الكاتالوغات مجاناً إلى معظم شركات الإذاعة والتلفزة الوطنية والإقليمية التابعة للدولة.

٥٥٨- وتشارك وسائل الإعلام في جميع البرامج الوطنية المكرسة للتظاهرات الكبيرة في الحياة الثقافية للبلد (الاحتفال بمرور مائتي سنة على مولد أ. س. بوشكين، والذكرى الـ ١٥٠ لمولد أ. بونين، ومئوية س. أسينين، والذكرى الـ ١٤٠ لنوفغورود الكبرى، والذكرى الـ ٨٥٠ لتأسيس موسكو، إلخ.).

٥٥٩- وتقدم الوزارة المعنية بمشاكل الصحافة والإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام الدعم لمركز الدولة للفنون الموسيقية في روسيا، وهو مقر فرق موسيقية كبيرة وشعبية للغاية في البلد ومعروفة في الخارج (على سبيل المثال أوركسترا أ. ف. سيلانتييف، وجوقات المرنّمين الكبرى التابعة للأكاديمية، إلخ.).

٥٦٠- ويتيح تكوين وهيكل إذاعة وتلفزيون الدولة دعم وتوجيه النمو الثقافي للمجتمع من خلال نشر برامج ثقافية في الإذاعة والتلفزيون على جمهور عريض من المشاهدين والمستمعين.

٥٦١- وتقدم وزارة الاتحاد الروسي المعنية بمشاكل الصحافة والإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام مساعدة مالية لنشر المجلات الدورية في المناطق التي تعيش فيها الشعوب الأصلية لروسيا، ومع ذلك، تعتمد الصحافة المحلية بوجه خاص على المساعدات التي تقدمها السلطات الإقليمية.

٥٦٢- وتموّل الميزانية الفيدرالية الشركات الإقليمية للإذاعة والتلفزيون التابعة للدولة والمكلفة بإنتاج ونشر برامج بلغات الأقليات من الشعوب الأصلية في روسيا. واللغات المعنية هي بصفة أساسية لغات السكان الأصليين في الشمال وفي سيبيريا والشرق الأقصى. ويستثنى من ذلك شركات التلفزيون الإقليمية التابعة للدولة "كراتشاييفو" (باللغة الأبازا) ومحطة الإذاعة والتلفزيون التابعة للدولة "كاريلي" (باللغة الفبسي).

٥٦٣- ومـــن بـــين البرامج التي تنشر بأكبر عدد من لغات الأقليات من الشعوب الأصلية برامج شركة الإذاعة والتلفزيون (تيمير)" (برامج باللغات التالية: نينيتس، دولغان، إينيتس، نغاناسان) وبرامج شركة "جيفان" بجمهورية ســـاخا (ياقوتيـــا) (باللغتين الإيفنكي، واليوكاغوير). وتقوم شركة الإذاعة والتلفزيون "قيغلين" التابعة لمقاطعة إيفنكي المتمتعة بالحكم الذاتي، ولجمهورية بورياتيين، ببث برامج باللغة الإيفنكي، كما تقوم كل من شركة إذاعة وتلفزيون النينيتس "زابولاريو" وشركة "يامال" ببث برامج باللغة النينيتس.

٥٦٤- وفي إقليم خاباروفسك، تبث شركة الإذاعة والتلفزيون "كُمسومولسك" برامج بلغة الناناي، كما تبث شـــركة "دالنيفوستوك" برامج بلغتي الأولتشا والنيغدال. وتقوم شركة الإذاعة والتلفزيون "كورياك" ببث برامج بـــلغتي أقـــليتي الشمال (الكورياك والإفنكي)، وتبث شركة الإذاعة والتلفزيون شوخوتكا (باللغتين الشوختشي والاســـكيمو)، وشركة الإذاعة والتلفزيون خانتي - مانسي "يوغوريا" (باللغة الخانتي - مانسي). وتتلقى وسائل الإعلام الإلكترونية مساعدة من الدولة لبث برامج بـ ١٦ لغة من لغات الأقليات من الشعوب الأصلية في روسيا.

٥٦٥- وســـبقت منطقة تشوكتشي المستقلة ذاتياً عدداً كبيراً من أقاليم الشمال في نشر برامج موجهة للشعوب الأصلية.

٥٦٦- وتنشـــر صـــحيفة منطقة "كراسني سيفير" تحت عنوان "مورغون نيتنيت" ("أرضنا") ملحقاً شهرياً على عمودين، توزّع من ٧٠٠ ١ نسخة، باللغات التشوكتشي والاسكيمو والإفنكي.

٥٦٧- وتبث شركة الإذاعة والتلفزيون التابعة للدولة "تشوفوتكا" برامج إذاعية شهرية لمدة خمس ساعات و٥٠ دقيقة باللغة التشوفتشي ولمدة ثلاث ساعات و٢٠ دقيقة باللغة الإسكيمو. وتبث أيضاً برامج إذاعية أسبوعية مثل برامج "اليوم في المقاطعة" و"في الدوائر والقرى وأفرقة العمل" و"هونافوت" و"نحن السكان الأصليون"، إلخ.

٥٦٨- وشمـــلت أيضاً قائمة برامج تلفزيون تشوكتشي في الـ ١٣ سنة الأخيرة برامج منتظمة باللغة التشوفتشي. وفي عـــام ١٩٩٩، زادت المـــدة الشـــهرية لبرامج التلفزيون باللغة التشوكتشي بأربع ساعات. ويبث تلفزيون تشوكتشي كل أسبوع برامج إعلامية معنونة "بينليتي" وإيغسكي"؛ و"تقاليد" و"السلالة" باللغة التشوفتشي و(يعاد بثها) باللغة الروسية.

٥٦٩- ويـــنظم تلفزيون تشوكتشي كل سنة، تحت عنوان "إينيت" مهرجاناً تلفزيونياً للغناء الحنجري والأمثال الشـــعبية. وينتج اتحاد التلفزيون "إينر" بصفة منتظمة أفلاماً تلفزيونية باللغة التشوكتشي، اشترى صندوق الدولة لبرامج الإذاعة والتلفزيون ثلاثة أفلام منها، هي "عيد اللغة" و"عندما يبكي الرجال" و"حجاب من الحجر".

٥٧٠- والصـــك القانوني الرئيسي في ميدان حماية حقوق الملكية الفكرية هو قانون الاتحاد الروسي لعام ١٩٩٦ "بشـــأن حقـــوق التأليف والحقوق ذات الصلة"، المنظم للعلاقات الناجمة عن تأليف واستخدام الأعمال العلمية والأدبية والفنية والصوتية والعروض، والمتعلق كذلك بتنظيم البث الهرتزي وبالكابل.

٥٧١- ويتســـم هـــذا القانون بأهمية رئيسية لجميع العلاقات القانونية في ميدان حقوق التأليف والحقوق ذات الصلة: في حالة أي مساس بهذه الحقوق، ستقوم المحاكم المختصة بالنظر في هذه القضايا (في إطار الإجراءات المدنية أو الإدارية أو الجنائية" بالبت في الموضوع بموجب القواعد المنصوص عليها في قانون عام ١٩٩٣.

٥٧٢- ويطـــبق في الاتحاد الروسي عدد كبير من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق المؤلف والحقوق ذات الصلة. وبوجه خاص، تعتبر روسيا اليوم طرفاً في اتفاقيتين دوليتين بشأن حقوق المؤلف: الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف في عام ١٩٧١ واتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية لعام ١٩٧١. وفيما يتعلق بالحقوق ذات الصلة، انضمت روسيا إلى اتفاقية واحدة فقط، هي اتفاقية حماية مصالح منتجي التسجيلات الصوتية من الاستنساخ غير المشروع للتسجيلات الصوتية.

٥٧٣- وتـــنص أحكام القانون المدني والجنائي على المسؤولية التي يتحمّلها الفرد في حالة انتهاك القانون المتعلق بحقـــوق التأليف والحقوق ذات الصلة. وفضلاً عن ذلك، ووفقاً للقانون المتعلق "بالمنافسة والقيود على الأنشطة الاحـــتكارية في أسواق البضائع" (في نصه الصادر في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، القانون رقم 3-FZ، يمثل بيع البضائع التي تستخدم فيها على نحو غير مشروع نتائج نشاط فكري أو نتائج بحوث أو ما شابه ذلك من عمليات أو خدمات، شكلاً من المنافسة غير النزيهة. وبموجب القانون المشار إليه أعلاه، من حق كل صاحب حق يرى أنه حدث مساس بحقوقه أن يطلب حماية هذه الحقوق من وزارة الاتحاد الروسي المعنية بمكافحة الاحتكارات ومساعدة أصحاب المشاريع، التي يمكنها أن توجه أمراً تنفيذياً للمسؤول عن الانتهاك.

٥٧٤- وبذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة لتأمين الحماية القانونية لحقوق الباحث فيما يتعلق بنتائج أبحاثه العـــلمية، وحمايـــة حقوق الملكية الفكرية، ونشر المعارف المكتسبة في مجال العلوم في روسيا، وتبادل المعلومات العلمية، وتنمية التعاون الدولي. واعتمدت صكوك عديدة في هذا الصدد، وبوجه خاص "الاتجاهات الكبيرة لتطور العـــلوم في روسيا" (مرسوم رئيس الاتحاد الروسي رقم ٨٨٤، الصادر في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦)، والقانون الاتحـــادي "بشأن العلم والسياسة العلمية والتقنية" (القانون رقم 1217-FZ الصادر في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٨)، و"مفهوم الإصلاح العلمي في روسيا للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠" (قرار حكومة الاتحاد الروسي رقم ٤٥٣، الصادر في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨) وخطة العمل لتنفيذ هذا المفهوم (قرار حكومة الاتحاد الروسي رقم ٥٧٣ الصادر في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨)، وكذلك مفهوم السياسة الوطنية للاتحاد في ميدان التعاون الدولي العلمي والتقني الذي اعتمدته الحكومة الاتحادية (رقم IK-P8-01514 بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠).

٥٧٥- ويـــنطوي مفهـــوم إصلاح البحث العلمي في روسيا على أحكام تتعلق بمساعدة الدولة لمعاهد البحث، وتعزيز التفاعل بين العلم والمجتمع، وإعادة هيكلة شبكة المنظمات العلمية، وتعيين العاملين والسياسة الاجتماعية في قطاع البحث، وتنمية الوسائل المعلوماتية. ويؤكد هذا المفهوم أيضاً أن "المعارف العلمية تؤثر مباشرة على الحياة الاجتماعية والروحية والسياسية للبلد".

٥٧٦- وجرت صياغة مفهوم سياسة الدولة في الاتحاد الروسي في مجال التعاون الدولي العلمي والتقني في سياق تدابير إصلاح البحث العلمي في روسيا. ويحدد هذا المفهوم الأولويات الكبرى للسياسة الوطنية: زيادة دور ووزن عنصر الابتكار التكنولوجي في الهيكل الشامل للتعاون الدولي العلمي والتقني، وإنشاء آليات سوقية وبنية هيكلية تـــتفق مع المعايير العالمية، من أجل التعاون الدولي. ويغطي المفهوم الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ ويحدد الاتجاهات على المدى الطويل.

٥٧٧- ووفقاً لمفهوم سياسة الدولة في الاتحاد الروسي في ميدان التعاون الدولي العلمي والتقني، يتعين إيلاء اهتمام كبير إلى "تعزيز مشاركة ودور الباحث والمخترع في اختيار الاتجاهات وفي تنفيذ مشاريع التعاون الدولي العلمي والتقني".

٥٧٨- ويهدف القانون الاتحادي رقم 127-FZ "بشأن العلم والسياسة التقنية والعلمية للدولة"، الذي اعتمد في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦، إلى تشجيع التقدم العلمي، ويحدد القواعد المنظمة للعلاقات في ميدان البحث العلمي والتقني.

٥٧٩- واعتمدت الجمعية الوطنية للاتحاد الروسي "الدوما" مؤخراً، في القراءة الأولى، مشروع القانون الاتحادي "بشأن نشاط الابتكار في الاتحاد الروسي".

٥٨٠- ويتـــناول حـــوالي ١٧٠ صكاً قانونياً على المستويات الدولي والاتحادي والإقليمي مشكلة حفظ وتنمية التراث الثقافي للأقليات من الشعوب الأصلية.

٥٨١- وتُعقـــد بصـــفة منتظمة حلقات دراسية ومؤتمرات مختلفة من أجل خلق الظروف المواتية لحفظ وتنمية واســـتخدام التراث الثقافي للأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة على سبيل المـــثال، إلى الحـــلقة الدراسية الدولية بشأن "حفظ التقاليد الثقافية في سياق التنمية الاقتصادية"، والمؤتمر الدولي للمؤلفين المنتمين إلى الشعوب الأصلية في الشمال، والندوة والمهرجان الدوليين المعنونين "فنون شعوب الشمال: الـــتقاليد والحداثـــة"، والمؤتمرات المعقودة فيما بين الأقاليم بشأن مشاكل التنمية الثقافية للأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال.

٥٨٢- وتمول جميع هذه المبادرات من خلال اعتمادات مخصصة للبرنامج الاتحادي المعنون "تنمية وحفظ الثقافة والفنون في الاتحاد الروسي" (١٩٩٧-١٩٩٩)، وكذلك من ميزانيات مقاطعات الاتحاد وميزانيات المحليات.

٥٨٣- وخصصت اعتمادات لنشر عدد خاص من جريدة "مساحات الشمال الشاسعة" مخصص لنتائج العقد الدولي للأقليات من الشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال، الذي نظم في روسيا.

٥٨٤- وتبادر وزارة الثقافة الروسية بتنظيم مظاهرات ثقافية، أصبحت حالياً تقليداً، مثل المهرجان الروسي للإبداع الفني للأطفال في أراضي الشمال، "تتبع الشمس"، والمهرجان الروسي "شمس الشمال"، المكرس للإبداع الفني للأقليات من الشعوب الأصلية في الشمال؛ هذا فضلاً عن معرض لأعمال الفنانين المحترفين عقد في موسكو تحت عنوان "الشمال حبي"، كما تنظم أيام ثقافية في كل من جمهورية كومي وجمهورية كاريلي ومنطقة أرخانغيلسك ومنطقتي تشوكتشي وكومي - برمياك المتمتعين بالحكم الذاتي.

٥٨٥- وقام معهد البحث العلمي المعني بالتراث الثقافي والطبيعي، بدعم من وزارة الثقافة، بتنظيم مشروع تعليمي وثقافي كبير بالاشتراك مع معهد سميثسونيان (الولايات المتحدة) تحت عنوان "ملتقى القارات: ألاسكا - سيبيريا).

٥٨٦- وينفذ حالياً، تحت عنوان "اتنوس" في جمهورية ساخا (ياقوتيا) برنامج كبير متعدد الفروع لنهضة الثقافة التقليدية لشعوب الشمال، كما ينفذ في أراضي خاباروفسك برنامج خاص معنون "حفظ ونهضة ثقافة شعوب منطقة الأمور والشرق الأقصى". واعتمدت برامج مشابهة في جمهوريات ألتاي وكاريلي وكوميس، وفي منطقة مورمانسك، وفي مقاطعات تايمير ونينيتس وخانتي - مانسي.

٥٨٧- ويمثل إنشاء مراكز ثقافية ووطنية للشعوب الأصلية خطوة هامة في عملية النهضة الثقافية. وهكذا، أنشئ في كاريلي المركز الإقليمي "بامورسكايا إزبا" والمركز الثقافي لشعوب الساحل، والمركز المعني بالفولكلور والدراسات الإثنية "كاليفالا"، والمركز الإثني الثقافي للفيسيس.

٥٨٨- ومن بين الأصول التي تمثل جزءاً من التراث الثقافي لروسيا والمعرضة لمخاطر إيكولوجية، تجدر الإشارة بوجه خاص إلى الأصول الخاضعة مباشرة لحماية القانون "الخاص بحماية الآثار التاريخية والثقافية". وفي بداية عام ١٩٩٩، كان مسجلاً في سجل الدولة للآثار التاريخية والثقافية في الاتحاد الروسي ٨٢٦ ٨٤ عنصر تراث. ويشمل هذا العدد ٨٧١ ٢٤ مبنى اتحادياً (روسيا) و٩٥٥ ٥٩ مبنى محلياً.

٥٨٩- ويرى الخبراء أن حالة حوالي ٨٠ في المائة من المباني التاريخية الموضوعة تحت حماية الدولة في تردّ. وينبغي اتخاذ تدابير عاجلة فيما يتعلق بـ ٧٠ في المائة من العدد الكلي للمباني التاريخية لتلافي أن تتدهور أو أن تدمر أو أن

تفـــنى في أعقاب ظواهر أو عمليات سلبية، لا سيما الظواهر الإيكولوجية. وتعتبر المخاطر الطبيعية مسؤولة عن خســـارة حوالي ٤٠ في المائة من عناصر التراث الثقافي. هذا علماً بأن أخطر الظواهر هي تآكل الشواطئ (سواء شـــواطئ الـــبحار أو الخزانات الاصطناعية)، والتعدي البحري، وانزلاقات الأرض، وتآكل الأراضي، والتلوث الجوي. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الأضرار الناجمة عن ارتفاع مستوى بحر قزوين والتلوث الإشعاعي الناجم عن حادثة محطة تشيرنوبيل النووية. على سبيل المثال، هناك ١٥٩ مبنى تاريخياً وثقافياً في قطاع منطقة بريانسك المنكوب بتلوث اشعاعي.

٥٩٠- والـــتذبذبات الـــناجمة عن عمليات النقل والأنشطة الصناعية لها آثار ضارة على المباني الثقافية والفنية. ويعـــاني من ذلك بوجه خاص مجمّع "بتروزافودسك" (مجموعة معمارية من الخشب)، وفولوغدا (سور الكرملين) وتشـــيريبوفيتس (مركز تاريخي) وزفينيغورود في منطقة موسكو (حائط دير سافين - ستوروييف) إلخ. وفي عام ١٩٩٩، أبلغت ٥٣ مقاطعة من مقاطعات الاتحاد الروسي عن خسارة ١٢٣ مبنى تاريخياً على نحو كامل.

٥٩١- وفي عام ١٩٩٩، بلغ عدد البرامج الاتحادية الخاصة ذات الأهداف الإيكولوجية الجاري تنفيذها آنذاك في روسيا ٢٠ برنامجاً. وكان تمويل التدابير المزمعة بموجب هذه البرامج موزعاً كما يلي: الميزانية الاتحادية - حوالي ٧ في المائة؛ ميزانية المقاطعات التابعة للاتحاد الروسي - حوالي ٣٥ في المائة؛ مصادر من خارج الميزانية - حوالي ٥٨ في المائة.

٥٩٢- وفيما يلي التشريعات السارية المتعلقة بالبيئة:

(أ) حماية البيئة

- قانون الجمهورية الاتحادية الاشتراكية الروسية لحماية البيئة الطبيعية (١٩٩١)؛
- القانون الاتحادي بشأن الموارد العلاجية الطبيعية ومحطات الاستجمام ذات المناخ الملائم والحمامات المعدنية (١٩٩٥)؛
- القانون الاتحادي بشأن الخبرة الإيكولوجية (١٩٩٥)؛
- القانون الاتحادي بشأن المساحات الطبيعية التي تحظى بحماية خاصة (١٩٩٥)؛
- القانون الاتحادي بشأن هيئة الأرصاد الجوية المائية (١٩٩٨)؛
- القانون الاتحادي بشأن حماية الغلاف الجوي (١٩٩٩)؛

(ب) الموارد الطبيعية:

- القانون العقاري للجمهورية الاتحادية الاشتراكية الروسية (١٩٩١، بصيغته المعدلة)؛
- قانون الاتحاد الروسي بشأن باطن الأرض (١٩٩٢، بصفته المعدلة)؛
- القانون الاتحادي بشأن عالم الحيوان (١٩٩٥)؛
- قانون الجمهورية الاتحادية بشأن المياه (١٩٩٥)؛
- القانون الاتحادي بشأن الجرف القاري للاتحاد الروسي (١٩٩٥)؛
- قانون غابات الاتحاد الروسي (١٩٩٧)؛
- القانون الاتحادي بشأن رسوم استخدام الموارد المائية (١٩٩٨)؛
- القانون الاتحادي بشأن المناطق البحرية الداخلية والمياه الاقليمية والمنطقة المتاخمة للاتحاد الروسي (١٩٩٨)؛
- القانون الاتحادي بشأن المنطقة الاقتصادية الخالصة في الاتحاد الروسي (١٩٩٨)؛
- القانون الاتحادي بشأن مخلفات الانتاج والاستهلاك (١٩٩٨).

٥٩٣- وفي عام ١٩٩٩، استكمل التشريع المتعلق بحماية البيئة بالعديد من القوانين واللوائح. ويمكن على سبيل المثال الإشارة إلى عدد من القوانين الاتحادية واللوائح المتعلقة بالمسائل التالية: شروط النظافة والوضع في مجال الأوبئة، وقانون الأسطول التجاري البحري للاتحاد الروسي (الفصل المتعلق بالمسؤولية في حالة إلحاق ضرر نتيجة التلوث بالهيدروكربونات الناجم عن السفن، إلخ) وبشأن حماية بحيرة بيكال، وبشأن حماية الغلاف الجوي.

٥٩٤- ومن بين النصوص التنفيذية، يمكن الإشارة بوجه خاص إلى مراسيم حكومة الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالأمور التالية:

- تمديد المنطقة المحمية الطبيعية للدولة (فيسيمسكي) (محمية ل. غ. كابلانوف الطبيعية) (القانون رقم ٣٨٥ الصادر في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١)؛

- توسيع مساحة المحمية الطبيعية للدولة (خاكاسكي)، (القانون رقم ٣٦٥ الصادر في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠١)؛

- إنشاء المحمية الطبيعية للدولة "ارزي" (القانون رقم ٩٩٢ الصادر في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)؛

- توسيع مساحة المحمية الطبيعية للدولة "خانكايسكي" (القانون رقم ٨٦٥ الصادر في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)؛

- توسيع مساحة المحمية الطبيعية للدولة لحفظ الغلاف الجوي "أوبسونورسكايا كوتلوفينا" (منخفض أوبسونور) (القانون رقم ٣٧٢ الصادر في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠)؛

- توسيع مساحة المحمية الطبيعية للدولة "بريسورسكي"، منطقة لازوف (القانون رقم ٢١٦ الصادر في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠)؛

- توسيع مساحة المحمية الطبيعية للدولة في المنطقة الوسطى للأراضي السوداء (محمية الاستاذ ف. ب. أليخين) (القانون رقم ٢٩٨ الصادر في ٧ آذار/مارس ١٩٩٨)؛

- توسيع مساحة المحمية الطبيعية للدولة ل. غ. كابلانوف (منطقة لازوف) (القانون رقم ٣٦٩ الصادر في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩)؛

- إنشاء المحمية الطبيعية للدولة "نورسكي" في منطقة الأمور (Amor)، التابعة للجنة الاتحاد الروسي لحفظ البيئة (القانون رقم ١٣٦ الصادر في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٨)؛

- إنشاء المحمية الطبيعية للدولة "نينتسكي" التابعة للجنة الاتحاد الروسي لحفظ البيئة في منطقة نينيتس المستقلة ذاتياً (القانون رقم ١٥٧٩ الصادر في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٧)؛

- إنشاء المحمية الطبيعية للدولة (بولونسكي) التابعة للجنة الاتحاد الروسي لحفظ البيئة، في إقليم خاباروفسك (القانون رقم ١٤٤٤ الصادر في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)؛

- إنشاء المحمية الطبيعية للدولة "بوغدينسكو - باسكونتشاكسكي" التابعة للجنة الاتحاد الروسي لحفظ البيئة (القانون رقم ١٤٤٥ الصادر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)؛

- إنشـــاء المحميـــة الطـــبيعية للدولة "باستاك" التابعة لجنة الاتحاد الروسي لحفظ البيئة، في المنطقة اليهودية المستقلة ذاتياً (القانون رقم ٩٦ الصادر في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)؛

- توسيع مساحة المحمية الطبيعية للدولة "سيخوتي - الينسكي" لحفظ الغلاف الجوي (القانون رقم ٦٢١ الصادر في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩)؛

- إنشاء المحمية الطبيعية للدولة "تيغيريكسكي" التابعة للجنة الاتحاد الروسي لحفظ البيئة، في أراضي التاي (القانون رقم ١٣٤٢ الصادر في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩).

٥٩٥- ولضـــمان تنفيذ التزامات روسيا بموجب اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المـــواد المدمـــرة لطـــبقة الأوزون، اعتمدت حكومة الاتحاد الروسي المرسوم بشأن تعزيز القوانين الوطنية لانتاج واســـتهلاك المواد المدمرة لطبقة الأوزون في الاتحاد الروسي (المرسوم رقم ٤٩٠ الصادر في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩) والمرســـوم بشأن تنفيذ القوانين الوطنية لاستيراد المواد المدمرة لطبقة الأوزون والمنتجات التي تحتوي هذه المواد في الاتحاد الروسي (المرسوم رقم ١٣٦٨ الصادر في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩).

٥٩٦- وفي عـــام ٢٠٠٠، أنجـــزت الشـــركات والمؤسســـات، بأشـــكالها المختلفة، استثمارات بلغت قيمتها ٢٢ ٣٣٨,٦ من ملايين الروبلات في مجال حماية البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية.

٥٩٧- والاستثمارات المكرسة لحماية البيئة موزعة في معظمها على النحو التالي (بملايين الروبلات):

- حماية الموارد المائية ٨ ٢٥٠,٥؛
- حماية الجو ٧ ٩٤٦,١؛
- حماية التربة واستخدامها على نحو رشيد ٣ ٥١٩,٥؛
- حماية الموارد المعدنية واستخدامها على نحو رشيد ٣٠,٦؛
- حماية الغابات واستخدامها على نحو رشيد ١٧٥,٨؛
- حماية وتكاثر الموارد السمكية ١٧٣,١؛
- تنظيم المحميات وغيرها من مناطق حماية الطبيعة ٣,٧.

٥٩٨- وتمثل الصناديق الايكولوجية، ومن بينها الصندوق الايكولوجي لمقاطعات الاتحاد والصندوق الايكولوجي للمحليات الاقليمية، عنصراً هاماً في آلية التنظيم الاقتصادي لحماية البيئة. وقد ثبتت الفاعلية الاقتصادية لنشاطها، لا سيما في الحالات التي تتسم بنقص شديد في وسائل التمويل.

٥٩٩- ومـــا زال التعاون الدولي في مجال حماية البيئة يلعب دوراً هاماً في هذا الصدد. ففي عام ١٩٩٩، نفذت مشاريع مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لا سيما مشروع الإدارة البيئية في منطقة فولغا - قزوين، والخطة الـــنموذجية لمواجهـــة الحالات المتطرفة، وخطة دعم تدابير مكافحة التصحر في بلدان كمنولث الدول المستقلة، وخطـــة تعزيـــز الهيئات الوطنية لإدارة ومراقبة المواد الكيميائية في بلدان كومنولث الدول المستقلة وخطة تنسيق تشريعات حماية الطبيعة والنمو المتوازن للمدن.

٦٠٠- وما زال تطور التعاون من أجل حماية البيئة مستمراً مع منظمات وبرامج دولية أخرى مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي، إلخ.

٦٠١- وشكلت لجنة وطنية، معترف بها رسمياً تتبع الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة.

الحواشي

(١) الصناعة، الزراعة، الحراجة، النقل، الاتصالات، البناء والأشغال العامة، التجارة بالجملة، الشراء، الجيولوجيا وعمليات التنقيب، خدمات مس الأراضي ورصد الظواهر المائية الجوية، المساكن الشعبية، الصحة.

(٢) يمكن العثور في المجموعة "*برامج الضمان الاجتماعي في جميع أنحاء العالم - ١٩٩٩*"، الذي وضع بالاشتراك بين إدارة الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة والرابطة الدولية للضمان الاجتماعي، على بيانات مجمعة مقدمة من الحكومة الروسية بشأن نظام الضمان الاجتماعي للاتحاد الروسي في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

(٣) المادة ١٦٨ من قانون العمل للاتحاد الروسي المنقح بالقانون الاتحادي المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ الذي نقح وكمل قانون العمل للاتحاد الروسي (القانون رقم 84-FZ).

(٤) المادة ٢٢ من أسس التشريع الروسي بشأن حماية الصحة.

(٥) القانون المدني للاتحاد الروسي، الجزء الأول، المادة ٢٧.

(٦) تتصل هذه البرامج بوجه خاص بالأطفال المعوقين، وتطوير الخدمات الاجتماعية لصالح الأسرة والطفل، وتلافي نقص مراقبة الأحداث وجنوح الأحداث، والأطفال اليتامى، والأطفال العباقرة، وتطوير مراكز وطنية للأطفال "Orlionok" و"Okean" وأطفال الشمال، والأطفال اللاجئين والمشردين قسراً، وأطفال محطة تشيرنوبيل والأمومة الآمنة.

الحواشي (تابع)

(٧) يمكن العثور على معلومات عن المسألة قيد البحث في التقرير الدوري الثاني للاتحاد الروسي المقدم عن تطبيق اتفاقية حقوق الطفل، وهو تقرير نُظر فيه في عام ١٩٩٩ في الدورة الثانية والعشرين للجنة حقوق الطفل (الفقرات من ٧١ إلى ٧٣).

(٨) المرسوم الرئاسي رقم ٧٢١ المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٦ بشأن الاتجاهات الرئيسية لسياسة الدولة لصالح الأسرة.

(٩) المادة ١٦٥ من قانون العمل للاتحاد الروسي.

(١٠) للاطلاع على تفاصيل الاعانات، انظر أعلاه في الفقرات من ١٤٤ إلى ٢٠٤.

(١١) يمكن الوقوف على المعلومات الأكثر شمولاً عن المسألة قيد البحث في التقرير الدوري الثاني للاتحاد الروسي المقدم عن تطبيق اتفاقية حقوق الطفل، وهو تقرير نُظر فيه في عام ١٩٩٩ في الدورة الثانية والعشرين للجنة حقوق الطفل (الفقرات من ٤٣٦ إلى ٤٥١).

(١٢) المادة ٥٠، الفقرة ١٤.

(١٣) بيانات عن عام ٢٠٠٠.

(١٤) يمكن الوقوف على معلومات عن المسألة قيد البحث في التقرير الدوري الثاني للاتحاد الروسي المقدم عن تطبيق اتفاقية حقوق الطفل، وهو تقرير نُظر فيه في عام ١٩٩٩ في الدورة الثانية والعشرين للجنة حقوق الطفل (الفقرات من ٢٣٢ إلى ٢٣٤ و٢٣٩ و٢٤١ ومن ٢٤٣ إلى ٢٤٥).

(١٥) المرسوم رقم ٢٧٥ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠.

(١٦) المرسوم رقم ٢٦٨ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٠.

(١٧) المرسوم رقم ٢٦٧ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٠.

(١٨) المرسوم رقم ٩١٩ المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٦.

المرفقات

المرفق ١

أنشطة دائرة النائب العام (النيابة العامة) لرصد المراقبة الفعلية لحق العمل وغيره من حقوق المواطنين وحماية حقوق الأحداث ومصالحهم - ١٩٩٨-٢٠٠٠

	عدد المخالفات المسجلة (المجموع الكلي)	عدد الحالات المطعون فيها	القرارات الملغاة أو المعدلة بناء على طعن	إشعارات دائرة النائب العام	الحالات التي عرضت على هيئة قضائية أو تحكيمية	الحالات التي كانت موضوع إجراءات جنائية بناء على قرار من النائب العام
١٩٩٨						
فيما يتصل بتشريعات العمل	١٠٨ ٣٩٠	٢٢ ٤٠٧	٢٠ ٥٤٢	١٨ ٩٧٧	٣٥ ٥٩٨	٢٨٩
فيما يتصل بحقوق المواطنين في السكن	١٢ ٤١٠	١ ٩٠١	١ ٥٣١	٣ ٩٥٩	١ ٩٢٠	١٢٨
فيما يتصل بقوانين التقاعد وبقوانين حماية حقوق المعوقين والمسنين	٩ ٢٢٨	٦٧٥	٤٨٨	٤ ٨٣٤	٢ ٠٨١	١٨
فيما يتصل بحقوق المستهلك	٧ ٠٧٦	٨٥١	٧٢٤	١ ٩٣٣	٣٥٧	٣٢
فيما يتصل بحقوق الأحداث وبمصالحهم	٦٥ ٨٧٧	٨ ٦٢١	٧ ٨٥٦	١٥ ٠٠٣	١٥ ٠٦٢	٢٩٥
التي منها في مضمار التعليم	١١ ٣٩١	٢ ٠٢٥	١ ٧١٣	٣ ٢٠٤	٢٢٦	١٩
ومنها، في مجال العمالة وحماية العمل	٢ ٦٩٦	٢٢٠	٢٢٠	١ ٠٥١	٧٥	٨
ومنها، في مجال حماية الحياة والصحة وحماية الأسرة والأمومة والأبوة والطفولة	٢٩ ٦٧٤	١ ٩١١	١ ٦٨٣	٥ ٧١٠	١٢ ٧٤٣	٢٠٦
١٩٩٩						
فيما يتصل بتشريعات العمل	١٠٤ ٤٣٤	٢٢ ٧٣٧	٢٠ ٦٩٩	١٨ ١٦٥	٢٨ ٨٦٦	٣٢٣
فيما يتصل بحقوق المواطنين في السكن	١٤ ٠١٣	١ ٧٧٢	١ ٤٨٢	٣ ٧٤٦	٢ ١٠٤	٩٨

	عدد المخالفات المسجلة (المجموع الكلي)	عدد الحالات المطعون فيها	القرارات الملغاة أو المعدلة بناء على طعن	إشعارات دائرة النائب العام	الحالات التي عرضت على هيئة قضائية أو تحكيمية	الحالات التي كانت موضوع إجراءات جنائية بناء على قرار من النائب العام
فيما يتصل بقوانين التقاعد وبقوانين حماية حقوق المعوقين والمسنين	١٢ ٤٠٨	٧٥٦	٦٠٣	٥ ١٩٥	٣ ٦٥٤	٢٦
فيما يتصل بحقوق المستهلك	٧ ٥٤٧	٦٥٥	٥٦٢	٢ ١٠٦	٥٣٧	٤١
فيما يتصل بحقوق الأحداث وبمصالحهم	٧٢ ٩٢٤	٨ ٦٠٢	٧ ٨٩٦	١٦ ٥٨٠	١٧ ٥٣٩	٣٧٣
التي منها في مضمار التعليم	١٢ ٥١٤	٢ ٠٤٦	١ ٨٣١	٣ ٥٤٩	٢٩١	٢٧
ومنها، في مجال العمالة وحماية العمل	٢ ٩٢٥	١٧٧	١٥٩	١ ٠٣٢	١٤٠	٩
ومنها، في مجال حماية الحياة والصحة وحماية الأسرة والأمومة والأبوة والطفولة	٣٥ ٩٠٩	٢ ٦٧٥	٢ ٣٩٢	٧ ٠١٤	١٥ ٣٥٧	٢٨٧
٢٠٠٠						
فيما يتصل بتشريعات العمل	١١٧ ٤٧١	٢٤ ٩١٨	٢٣ ٣٥٥	٢٠ ٦٢٢	٢٩ ٨٨٩	٣٤٧
فيما يتصل بحقوق ؛المواطنين في السكن	١٤ ٦٨٣	١ ٧٢٤	١ ٣٧٨	٣ ٥٦٠	٤ ٤٩٦	١١٦
فيما يتصل بقوانين التقاعد وبقوانين حماية حقوق المعوقين والمسنين	١١ ٩١٥	٦٠٧	٤٩٤	٣ ٧٣٧	٤ ٩٧٤	٣٤
فيما يتصل بحقوق المستهلكين	٩ ٩٥٨	٧٦١	٦٤٣	٢ ٣٤١	٨٠٥	٥٧

	عدد المخالفات المسجلة (المجموع الكلي)	عدد الحالات المطعون فيها	القرارات الملغاة أو المعدلة بناء على طعن	إشعارات دائرة النائب العام	الحالات التي عرضت على هيئة قضائية أو تحكيمية	الحالات التي كانت موضوع إجراءات جنائية بناء على قرار من النائب العام
فيما يتصل بحقوق الأحداث وبمصالحهم	٨٦ ٥١٨	٩ ٨٧٦	٩ ١٦٧	١٨ ٣٤٢	٢٣ ٣٩٢	٣٧٣
التي منها في مضمار التعليم	١٦ ٧١٧	٢ ٦٩٣	٢ ٥٤٢	٤ ٤١١	٥٣٤	٢٣
ومنها، في مجال العمالة وحماية العمل	٤ ٢٦٤	٢٨٨	٢٦١	١ ٥٨٥	١٣٠	٦
ومنها، في مجال حماية الحياة والصحة وحماية الأسرة والأمومة والأبوة والطفولة	٤٢ ١٨٦	٢ ٨٥٤	٢ ٤٦٠	٧ ١٠٦	١٩ ٣١١	٢٧٢

المرفق ٢

اتجاه مؤشرات الإصابة بحوادث العمل وبالأمراض المهنية في الاتحاد الروسي*

السنة	عدد العمال الذين أضاعوا يوم عمل أو أكثر بسبب العجز (لكل ١ ٠٠٠ عامل)	عدد العمال الذين وقعوا ضحية حادث عمل مميت (لكل ١ ٠٠٠ عامل)	عدد العمال الذين أصيبوا بأمراض مهنية (لكل ١٠ ٠٠٠ عامل)
١٩٩٥	٥,٥	٠,١٣٨	١,٨٩
١٩٩٦	٦,١	٠,١٥٥	٢,٣٣
١٩٩٧	٥,٨	٠,١٤٨	٢,٣١
١٩٩٨	٥,٣	٠,١٤٢	١,٨٦
١٩٩٩	٥,٢	٠,١٤٤	–
٢٠٠٠	٥,١	٠,١٤٩	–

* لم يتم، منذ عام ١٩٩٦، تسجيل حوادث العمل في الاتحاد الروسي تسجيلاً إحصائياً إلا بالنسبة لعدد محدود من قطاعات الأنشطة. وخلافاً للممارسة المتبعة خلال الأعوام السابقة، لم تراع القطاعات التي تتسم بمعدلات حوادث ضعيفة تقليدياً (التجارة بالتجزئة، والتعليم، والبحث العلمي والخدمات العلمية، والفنون والثقافة والمالية، والإدارة).

المرفق ٣

مؤشرات الأمراض المهنية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩

(لكل ٠٠٠ ١ عامل)

السنة	حالات التسمم أثناء العمل	الأمراض المهنية	الأمراض المهنية وحالات التسمم أثناء العمل
١٩٩٧	٠,١	٢,٢٢	٢,٣٢
١٩٩٨	٠,٠٦	١,٧٩	١,٨٥
١٩٩٩	٠,٠٧	١,٧	١,٧٧

المرفق ٤

الإصابة بالتسمم أثناء العمل وبالأمراض المهنية المزمنة في الاتحاد الروسي بأكمله، ١٩٩٧-١٩٩٩ (بالنسب المئوية)

السنة	الأمراض المهنية		حالات التسمم أثناء العمل		الأمراض المهنية وحالات التسمم أثناء العمل	
	الإصابات الحادة	الحالات المزمنة	الحالات الحادة	الحالات المزمنة	الإصابات الحادة	الحالات المزمنة
١٩٩٧	٠,٨٧	٩٤,٩٠	١,٨٨	٢,٣٥	٢,٧٥	٩٧,٢٥
١٩٩٨	١,٠٤	٩٥,٤٠	١,٨٦	١,٦٤	٢,٩٠	٩٧,٠٤
١٩٩٩	٠,٩٣	٩٤,٦٨	٣,٢٤	١,١٥	٤,١٦	٩٥,٨٤

المرفق ٥

الحد الأدنى للضمانات الاجتماعية

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١	١ آب/أغسطس ٢٠٠١
المبلغ الأدنى للمعاش			
للشيخوخة	١٠٨,٤	١٥٣,١	٦٦٠
للعجز			
الفئة الأولى (مع علاوة للرعاية)	٢١٦,٨	٣٠٦,٢	٦٦٠
الفئة الثانية	١٠٨,٤	١٥٣,١	٦٦٠
الفئة الثالثة	٧٢,٣	١٠٢,٠	٦٦٠
لسنوات الخدمة القانونية	١٠٨,٤	١٥٣,١	٦٦٠
المعاشات الاجتماعية لصالح المعوقين منذ الطفولة			
الفئة الأولى (مع علاوة للرعاية)	٢١٦,٨	٣٠٦,٢	٦٦٠
الفئة الثانية	١٠٨,٤	١٥٣,١	١٨٥,٣٢
المعاشات الاجتماعية لصالح الأطفال الذين فقدوا كلا والديهم وأطفال الأم غير المتزوجة المتوفية (حسب المستفيد)	١٠٨,٤	١٥٣,١	١٨٥,٣٢
المعاشات الاجتماعية لصالح الأطفال الذين فقدوا أحد الوالدين	٧٢,٣	١٠٢,١	١٢٣,٥٥
إعانة استثنائية عند الولادة (لولادة كل طفل)	١ ٢٥٢,٤	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠
إعانة شهرية تدفع أثناء الإجازة لرعاية طفل يقل عمره عن عام ونصف العام	١٦٧	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠
إعانة شهرية لكل طفل حتى سن السادسة عشرة	٥٨,٤	٧٠,٠	٧٠,٠
إعانة من أجل نفقات الجنازة	٨٣٤,٩	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠
المبلغ الأدنى للإعانة الشهرية في حالة البطالة	٨٣,٥	١٠٠	١٠٠

المرفق٦

الدخل النقدي المتوسط للفرد الواحد بحسب مقاطعات الاتحاد الروسي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

القطاع	الدخل النقدي المتوسط للفرد الواحد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (بالروبلات)	الدخل نسبة إلى الدخل النقدي المتوسط في الاتحاد الروسي (بالنسبة المئوية)	الدخل النقدي المتوسط في أيار/مايو ٢٠٠١ (بالروبلات)
الاتحاد الروسي	٢ ٣٩٧,٦	١٠٠	٢ ٥٤٨,٣
المنطقة الاتحادية المركزية	٣ ٥٣١,٢	١٤٧,٣	٣ ٥٥٢,١
مقاطعة بيلغورود	١ ٥٩٠,٧	٦٦,٣	١ ٦٤١,٩
مقاطعة بريانسك	١ ٢٩٩,٦	٥٤,٢	١ ٣٣٢,٣
مقاطعة فلاديمير	١ ١٦٢,٧	٤٨,٥	١ ٢١٤,٦
مقاطعة فورونييج	١ ٥٧٩,٣	٦٥,٩	١ ٧٧١,٣
مقاطعة إيفانوفو	٩٢٧,١	٣٨,٧	٩٠٧,٧
مقاطعة كالوغا	١ ٢٩٧,٠	٥٤,١	١ ٤١٩,٩
مقاطعة كوستروما	١ ٢٥٨,٨	٥٢,٥	١ ٢٥٨,٩
مقاطعة كورسك	١ ٣٩٦,٩	٥٨,٣	١ ٤٧٨,٥
مقاطعة ليبيتسك	١ ٩٦٣,٢	٨١,٩	١ ٨٦١,٠
مقاطعة موسكو	٢ ٠٢٧,٠	٨٤,٥	٢ ٣١٥,٤
مقاطعة أورلوف	١ ٤٠٢,١	٥٨,٥	١ ٦٦١,١
مقاطعة ريازان	١ ٢٢٥,٣	٥١,١	١ ٣٩٩,٦
مقاطعة سمولينسك	١ ٨٨٥,١	٧٨,٦	١ ٩٦١,٩
مقاطعة تامبوف	١ ٧٧٩,١	٧٤,٢	١ ٧٥٨,٤
مقاطعة تفير	١ ٣٢٢,٤	٥٥,٢	١ ٤٧٠,٢
مقاطعة تولا	١ ٥٩٧,٩	٦٦,٦	١ ٦٤٤,٦
مقاطعة ياروسلاف	١ ٨٣٦,٣	٧٦,٦	١ ٩٨٤,٣
مدينة موسكو	٩ ٨٩٧,٤	٤١٢,٨	٩ ٥٠٤,٢
المنطقة الاتحادية الشمالية الغربية	٢ ٢٣٩,٩	٩٣,٤	٢ ٥٩٨,٧
جمهورية كاريلي	٢ ١٩٧,٦	٩١,٧	٢ ٣٦٨,٢
جمهورية الكومي	٢ ٩٦٢,٤	١٢٣,٦	٤ ٠٣٩,٤
مقاطعة أرخانغيلسك	٢ ٠٥٢,٢	٨٥,٦	٢ ٤٤٨,٢
منها منطقة نينيتس المتمتعة بالحكم الذاتي	٣ ٢٠٩,٤	١٣٣,٩	٤ ٦٩١,٢
مقاطعة فولوغدا	١ ٨٦٣,٣	٧٧,٧	٢ ٠٠٢,٦
مقاطعة كالينينغراد	١ ٦٩٩,٩	٧٠,٩	١ ٤٨١,٤

القطاع	الدخل النقدي المتوسط للفرد الواحد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (بالروبلات)	الدخل نسبة إلى الدخل النقدي المتوسط في الاتحاد الروسي (بالنسبة المئوية)	الدخل النقدي المتوسط في أيار/مايو ٢٠٠١ (بالروبلات)
مقاطعة لينينغراد	١ ٣٧٩,٦	٥٧,٥	١ ٥٨١,٠
مقاطعة مورمانسك	٣ ٤٥٥,٦	١٤٤,١	٤ ٢٨٢,٦
مقاطعة نوفغورود	١ ٨٥٥,٥	٧٧,٤	١ ٨٣٩,٣
مقاطعة بسكوف	١ ٣٩٩,٧	٥٨,٤	١ ٤١٢,٩
مدينة بطرسبرغ	٢ ٦٠١,٢	١٠٨,٥	٣ ٠٦٢,٧
المنطقة الاتحادية الجنوبية	١ ٤٧٨,٨	٦١,٧	١ ٥٢٧,٢
جمهورية أديغي	١ ٢٣٨,٦	٥١,٧	١ ١٨٤,١
جمهورية داغستان	٨٧٣,٥	٣٦,٤	١ ٠٢٧,٩
جمهورية إينغوشيا	٥٩٤,١	٢٤,٨	٩٧٢,٩
جمهورية كاباردينو - بالكار	١ ٢٧٠,١	٥٣,٠	١ ٤٧١,٤
جمهورية كالموكي	٩١٨,٠	٣٨,٣	١ ١٨٨,٨
جمهورية كاراتشاييفو - الشركسية	١ ١٣٧,٢	٤٧,٤	١ ٠١٧,٤
جمهورية أوستيا لشمال ألاني	١ ٨٨٨,٥	٧٨,٨	٢ ١٧٣,٥
جمهورية الشيشان			
إقليم كراسنادار	١ ٧٢٦,٩	٧٢,٠	١ ٥٠٨,٥
إقليم ستافروبول	١ ٤٨٤,٣	٦١,٩	١ ٣١٠,٩
مقاطعة أستراخان	١ ٦٧٦,٧	٦٩,٩	١ ٨٨٤,٦
مقاطعة فولغوغراد	١ ٢٦٦,٢	٥٢,٨	١ ٤٩٩,٨
مقاطعة روستوف	١ ٧٤٢,٥	٧٢,٧	١ ٩٤٣,٨
المنطقة الاتحادية"بريفولسكي"	١ ٧٥٥,٨	٧٣,٢	١ ٨٩٦,٣
جمهورية باشكورتوستان	١ ٩١٦,١	٧٩,٩	٢ ١٧٩,١
جمهورية ماري - إل	٨٦٤,٣	٣٦,٠	٩٣٤,٤
جمهورية موردوفي	١ ٢٧٤,٥	٥٣,٢	١ ٣٢١,٢
جمهورية تترستان	١ ٨٩٠,٦	٧٨,٩	٢ ١٩٧,٤
جمهورية أودمورتي	١ ٥٧٨,٧	٦٥,٨	١ ٦٦١,٣
جمهورية تشوفاش	١ ١٢٠,٨	٤٦,٧	١ ١٣٩,٥
مقاطعة كيروف	١ ٣١٣,٧	٥٤,٨	١ ٣٠٠,٧
مقاطعة نيجني - نوفغورود	١ ٦٣٢,١	٦٨,١	١ ٨٠٤,٦
مقاطعة أورنبورغ	١ ٥٦٤,٣	٦٥,٢	١ ٦٠٥,٠
مقاطعة بترا	١ ١٠٣,٣	٤٦,٠	١ ٠٨٨,١
مقاطعة بيرم	٢ ٢٥٣,٨	٩٨,٢	٢ ٥٧٦,٣

القطاع	الدخل النقدي المتوسط للفرد الواحد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (بالروبلات)	الدخل نسبة إلى الدخل النقدي المتوسط في الاتحاد الروسي (بالنسبة المئوية)	الدخل النقدي المتوسط في أيار/مايو ٢٠٠١ (بالروبلات)
منها منطقة كومي بيرمياك، المتمتعة بالحكم الذاتي	٩٥١,٤	٣٩,٧	٩٠٨,٧
مقاطعة سامارا	٢ ٦٨٣,٥	١١١,٩	٢ ٨٧٤,٤
مقاطعة ساراتوف	١ ٥٨٤,٤	٦٦,١	١ ٥٤٢,٠
مقاطعة أوليانوفسك	١ ٢٩٠,١	٥٣,٨	١ ٣٧٩,١
منطقة الأورال الاتحادية	٢ ٦٨٨,٥	١١٢,١	٣ ٢٣٦,١
مقاطعة كورغان	١ ٣٩٠,٦	٥٨,٠	١ ٥٢٤,٥
مقاطعة سفيردلوفسك	١ ٧٤٢,٨	٧٢,٧	١ ٩٢٤,٣
مقاطعة تيومين	٥ ١٤٠,١	٢١٤,٤	٦ ٧٨٣,٤
منها منطقة خانتي - مانسي المتمتعة بالحكم الذاتي	٧ ١٧٥,٨	٢٩٩,٣	٨ ٦٤٥,٩
منطقة يامالو - نينيتس المتمتعة بالحكم الذاتي	٧ ٣٨٠,٦	٣٠٧,٨	١١ ٥٩٨,٥
مقاطعة تشيليابينسك	٢ ١١٣,٩	٨٨,٢	٢ ٢٤٩,٧
منطقة سيبيريا الاتحادية	١ ٨٠٢,٣	٧٥,٢	٢ ٠٦٣,٤
جمهورية ألتاي	١ ٤٥٠,٤	٦٠,٥	١ ٤٩٨,٠
جمهورية بورياتتيه	١ ٥١٤,٣	٦٣,٢	١ ٥٢٣,٠
جمهورية توفا	١ ٢٠٤,٤	٥٠,٢	١ ٤٧٤,٥
جمهورية خاكاسيا	١ ٨٨٣,٣	٧٨,٥	١ ٥٤١,٧
إقليم ألتاي	١ ٣٧٥,٨	٥٧,٤	١ ٤٠٨,٦
إقليم كراسنايارسك	٢ ٣٧٤,٧	٩٩,٠	٢ ٧٦٧,٨
منه منطقة تايمير المتمتعة بالحكم الذاتي	٢ ٦٩٩,٥	١١٢,٦	٢ ٩٨٨,٠
منطقة إيفينكس المتمتعة بالحكم الذاتي	٢ ٠٠٣,٠	٨٣,٥	٢ ٢٤٦,٠
مقاطعة إيركوتسك	٢ ٣٢٥,٨	٩٧,٠	٢ ٥٢٣,١
منها منطقة بوريات أوست - أوردا المتمتعة بالحكم الذاتي	٦٠٩,١	٢٥,٤	٦٧٢,٠
مقاطعة كيميروفو	٢ ٣٣٦,٥	٩٧,٥	٢ ٧٦٩,١
مقاطعة نوفوسيبيرسك	١ ٢٥٣,٨	٥٢,٣	١ ٧٢٣,٢
مقاطعة أومسك	١ ٣٣٠,١	٥٥,٥	١ ٦٧٧,٢
مقاطعة تومسك	٢ ١٠٩,٦	٨٨,٠	٢ ٣٧٥,٨

القطاع	الدخل النقدي المتوسط للفرد الواحد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (بالروبلات)	الدخل نسبة إلى الدخل النقدي المتوسط في الاتحاد الروسي (بالنسبة المئوية)	الدخل النقدي المتوسط في أيار/مايو ٢٠٠١ (بالروبلات)
مقاطعة تشيتا	١ ٠٦٠,٠	٤٤,٢	١ ١٣١,٠
منها منطقة بوريات أغوينسكوبيه المتمتعة بالحكم الذاتي	٨٢١,٦	٣٤,٣	١ ٠٤٣,٥
المنطقة الاتحادية للشرق الأقصى	٢ ٢٥٦,٠	٩٤,١	٢ ٥٧٧,٦
جمهورية ساخا	٣ ٧٠٦,٩	١٥٤,٦	٣ ٩٣٥,٩
إقليم بريموريه	١ ٦٥٥,٠	٦٩,٠	٢ ١١٤,٤
إقليم خاباروفسك	٢ ١١٣,٢	٨٨,١	٢ ٣٥١,٢
مقاطعة الأمور	١ ٧٥٦,٧	٧٣,٣	١ ٦٥٧,٢
إقليم كامتشاتكا	٢ ٧٢٨,٣	١١٣,٨	٣ ٧٩٥,١
منه منطقة كورياكس المتمتعة بالحكم الذاتي	٤ ٢٤٩,٧	١٧٧,٢	٣ ٩٥٧,٩
منطقة ماغادان	٢ ٩٧٣,١	١٢٤,٠	٣ ١٤٧,٩
منطقة ساخالين	٢ ٧٧٩,٨	١١٥,٩	٣ ١١٦,١
المنطقة اليهودية	١ ٤٨٥,٣	٦١,٩	١ ٦٨٩,٤
منطقة تشوكتشيس المتمتعة بالحكم الذاتي	٣ ٦٥٦,١	١٥٢,٥	٥ ٥٣٢,١

المرفق ٧

عدد السكان ذوي الدخل النقدي الذي يقل عن حد الكفاف

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
المجموع الكلي (بالملايين)	٣٢,٧	٣٠,٧	٣٤,٣	٤٢,٠	٤٤,٠
كنسبة مئوية من المجموع الكلي للسكان	٢٢,١	٢٠,٨	٢٣,٤	٢٨,٧	٣٠,٢

المرفق ٨

مبلغ حد الكفاف وعدد الفقراء من بين السكان

السنة	مبلغ حد الكفاف بألوف الروبلات في الشهر	عدد الفقراء من بين السكان	
		بملايين الأشخاص	كنسبة مئوية من المجموع الكلي للسكان
١٩٩٧	٤١١,٢	٣٠,٧	٢٠,٨
الفصل الأول	٤٠١,٩	٣٢,٤	٢٢,٠
الفصل الثاني	٤١٧,٣	٣١,٢	٢١,٢
الفصل الثالث	٤١٧,٢	٣١,٢	٢١,٢
الفصل الرابع	٤٠٨,٥	٢٩,٣	١٩,٩
١٩٩٨	٤٩٣,٣	٣٤,٣	٢٣,٤
الفصل الأول	٤٢٣,٢	٣٣,٠	٢٢,٥
الفصل الثاني	٤٣٤,١	٣٢,٨	٢٢,٤
الفصل الثالث	٤٨٠,٠	٣٦,٦	٢٤,٩
الفصل الرابع	٦٣٦,١	٤١,٦	٢٨,٤
١٩٩٩	٩٠٧,٨	٤٢,٠	٢٨,٧
الفصل الأول	٨٢٤,٣	٥٥,٢	٣٧,٧
الفصل الثاني	٩١٩,٢	٥١,٢	٣٥,٠
الفصل الثالث	٩٤٣,٥	٤٩,٠	٣٣,٥
الفصل الرابع	٩٤٤,٢	٣٨,٥	٢٦,٣
٢٠٠٠	١ ٢١٠,٤	٤٤,٠	٣٠,٢
الفصل الأول	١ ١٣٨,٠	٥٩,٩	٤١,٢
الفصل الثاني	١ ١٨٥,٠	٥٠,٥	٣٤,٧
الفصل الثالث	١ ٢٣٤,٠	٤٦,٣	٣١,٨
الفصل الرابع	١ ٢٨٥,٠	٣٩,٢	٢٦,٩

المرفق ٩

تعداد المساكن المتوفرة في الاتحاد الروسي في عام ٢٠٠٠

مساكن المجموعات الإقليمية	٧٣٨,٠ مليون متر مربع (٢٦,٥ في المائة)
المساكن الحكومية	١٧٥,٨ مليون متر مربع (٦,٣ في المائة)
المساكن الخاصة	١ ٨١٣,٩ مليون متر مربع (٦٥,٣ في المائة)
منها، المساكن الفردية الملكية	١ ٦١٧,٢ مليون متر مربع (٥٨,٢ في المائة)
منها المساكن التي تمت خصخصتها (من مساكن المجموعات الإقليمية والمساكن الحكومية)	٨٤٢,٠ مليون متر مربع
التعاونيات العقارية والسكنية	١١٢,٢ مليون متر ربع (٤ في المائة)
نظام الملكية المشتركة	٥٠,١ مليون متر مربع (١,٨ في المائة)
مساكن المنظمات الاجتماعية	١,٧ مليون متر مربع (٠,١ في المائة)

المرفق ١٠

ظروف السكن في الاتحاد الروسي

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
متوسط المساحة للفرد (المساحة الكلية بالمتر المربع)	١٨,٣	١٨,٦	١٨,٩	١٩,١	١٩,٣
عـــدد الأسر المسجلة في القوائم والتي يتعين تخصيص مسكن لكل واحدة منها في نهاية العام (بآلاف الأسر)	٧ ٢٤٨	٦ ٧٦٠	٦ ٢٨٦	٥ ٨٨٢	٥ ٣٦١
كنسب مئوية من العدد الكلي للأسر	١٤	١٣	١٣	١٢	١١
عدد الأسر التي حصلت على مسكن خلال العام (بالآلاف)	٤٩٢	٤١٦	٣٤٤	٢٨٢	٢٤٩
نسبة إلى عدد الأسر المسجلة في القوائم	٦	٦	٥	٤,٥	٤

المرفق ١١

تطور عدد حالات الإجهاض في الاتحاد الروسي في الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٩

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
العدد الكلي لحالات الإجهاض(بالآلاف)	٣ ٩٢٠	٣ ٥٢٦	٣ ٢٦٦	٢ ٩٧٨	٢ ٨٠٨	٢ ٥٧٥	٢ ٤٦٩	٢ ٣٢١	٢ ٢١٠	٢ ٠٦٠
لكل ١ ٠٠٠ امرأة في سن الإنجاب	١٠٨,٦	١٠٠,٣	٩٠,٣	٨١,٩	٧٥,٨	٦٧,٦	٦٤,٥	٦٠,٣	٥٧,١	٥٣,٠

المرفق ١٢

وفيات الأمهات المتعلقة بالولادة في الاتحاد الروسي في الأعوام ١٩٩٠-٢٠٠٠

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
العـــدد الكـــلي للوفيات (بالأرقام المطلقة)	٩٤٣	٩٤١	٨٠٦	٧١٢	٧٣٧	٧٢٧	٦٣٨	٦٣٣	٥٦٥	٥٣٧	٥٠٣
لكل ١٠٠ ٠٠٠ حالة وضع	٤٧,٤	٥٢,٤	٥٠,٨	٥١,٦	٥٢,٣	٥٣,٣	٤٨,٩	٥٠,٢	٤٤,٠	٤٤,٢	٣٩,٧

المرفق ١٣

وفيات الرضع في الاتحاد الروسي في الفترة ١٩٨٨-٢٠٠٠

السنوات	عدد وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عام			عدد وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عام لكل ١٠٠٠ مولود حي		
	المجموع الكلي	الأولاد	البنات	المجموع الكلي	الأولاد	البنات
١٩٨٨	٤٤ ٧٨١	٢٦ ٣٠٩	١٨ ٤٧٢	١٨,٩	٢١,٦	١٦
١٩٩٠	٣٥ ٠٨٨	٢٠ ٦٩١	١٤ ٣٩٧	١٧,٤	٢٠,٢	١٤,٧
١٩٩٢	٢٩ ٢٠٨	١٧ ٢٣٨	١١ ٩٧٠	١٨,٠	٢٠,٧	١٥,٢
١٩٩٤	٢٦ ١٤١	١٥ ٣٩٤	١٠ ٧٤٧	١٨,٦	٢١,٣	١٥,٧
١٩٩٦	٢٢ ٨٢٥	١٣ ٤١٦	٩ ٤٠٩	١٧,٤	١٩,٩	١٤,٧
١٩٩٨	٢١ ٠٩٧	١٢ ٣٢٧	٨ ٧٧٠	١٦,٥	١٨,٧	١٤,١
١٩٩٩	٢٠ ٧٣١	١٢ ٠٢٠	٨ ٧١١	١٦,٩	١٩,٠	١٤,٦
٢٠٠٠	١٩ ٢٨٦	١١ ٢٤٨	٨ ٠٣٨	١٥,٣	١٧,٣	١٣,٢

المرفق ١٤

مؤشرات وفيات الرضع في عام ٢٠٠٠ (عدد وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عام لكل ١٠٠٠ مولود حي)

القطاع	مجموع السكان	سكان الحضر	سكان الريف
الاتحاد الروسي	١٥,٣	١٤,٧	١٦,٨
منطقة الشمال	١٤,١	١٣,٩	١٤,٧
منطقة الشمال الغربي	١٠,٧	١٠,١	١٤,٦
مدينة بطرسبرغ	٩,٥	٩,٥	–
المنطقة المركزية	١٣,٥	١٣,٢	١٥,٥
مدينة موسكو	١٠,٩	١٠,٩	–
مقاطعة سمولنسك	١٥,١	١٤,٤	١٧,٠
منطقة فولغا-فياتكا	١٣,٩	١٣,٨	١٤,٠
منطقة الأراضي السوداء المركزية	١٤,١	١٤,١	١٤,٠
منطقة "بوفولسكي"	١٥,٠	١٤,٥	١٦,٠
منطقة شمال- القوقاز	١٦,٩	١٧,٠	١٦,٨
منطقة الأورال	١٥,٥	١٥,٢	١٦,٢
منطقة غربي سيبيريا	١٥,٢	١٤,٢	١٧,٥
منطقة خانتي-مانسي المتمتعة بالحكم الذاتي	١٠,٢	٩,٩	١٢,٣
منطقة يامالا-نينيتس المتمتعة بالحكم الذاتي	١٤,٤	١٠,٢	٢٨,٦
منطقة شرقي سيبيريا	١٩,٦	١٨,٣	٢٢,١
منطقة إيفينكس المتمتعة بالحكم الذاتي	٢٤,٦	صفر	٣٥,٦
منطقة الشرق الأقصى	١٨,٦	١٧,٨	٢٠,٦
منطقة كورياكس المتمتعة بالحكم الذاتي	٣٠,٢	٥٣,٠	٢٣,٩
مقاطعة كالينينغراد	١٩,٦	١٩,٢	٢٠,٨

المرفق ١٥

معدلات تلقيح الأطفال في روسيا، بالنسب المئوية

المرض	العمر	السنوات			
		١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
السل	الوليد	٩٣,٠	٩٣,٥	٩٥,٣	٩٥,٨
الدفتيريا	عام	٨٣,٧	٨٧,٥	٩١,٣	٩٥,٠
شلل الأطفال	عام	٨٦,٩	٩١,٤	٩٤,٣	٩٧,١
السعال الديكي	عام	٧٦,٥	٨١,٨	٨٧,٢	٩٢,٧
الحصبة	عامان	٨٨,٥	٩١,١	٩٤,٢	٩٦,٩
النكاف	عامان	٧٢,١	٧٧,٦	٨٨,٠	٩٤,٧

المرفق ١٦

الاتحاد الروسي- الإصابة بالأمراض بالنسبة لمختلف فئاتها وشتى أنواعها
(عدد المرضى الذين تم تشخيص أمراضهم للمرة الأولى، لكل ١٠٠ ٠٠٠ ساكن)

العدوى	١٩٩٦	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الأمراض المعدية والطفيلية	٤ ٣٦٧,٧	٤ ٤٠١,٣	٤ ٤٩٤,٦	٤ ٤٦١,٧
التي منها:	٨٣,٥	٧٨,٨	١٤٩,١	١٢٤,١
الزحار البكتيري				
الدفتيريا	٩,٣	٠,٩٦	٠,٦	٠,٥
السفلس	٢٦٥,٠	٢٣٥,١	١٨٧,٢	١٦٥,٦
السيلان	١٣٩,٢	١٠٣,٢	١٢٠,٢	١٢١,٧
الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية	١,٠	٢,٧٥	١٣,٨	٣٨,٨٩
الأمراض (حالات التسمم) المهنية	٢,٣٣	١,٨٥	١,٧٧	١,٨٤

المرفق ١٧

مؤسسات التعليم المكمل للتعليم المدرسي التابعة لوزارة التعليم في الاتحاد الروسي

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات		عدد الطلاب، بالآلاف	
	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٩
المجموع	٧ ٨٤٢	٨ ٦١٧	٧ ٠٥٠,٧	٧ ٦٢٣,٢
منه:				
المراكز	٢ ٢٨٦	٢ ٣٩٤	٢ ٨٩٤	٣ ٠٤٠
دور الثقافة والترفيه للأطفال والمراهقين	١٥٤	١٤٤	٤٧٣,٢	٤٧٠,٣
النوادي الثقافية والترفيهية للأطفال والمراهقين	١ ٣٦٥	١ ٣٦٥	١ ٢٥٤,٨	١ ٣٠٨,٢
النوادي	١ ٠٩٧	١ ٢٥٨	٥٦٢,٣	٦٦٨,٦
استديوهات للأطفال والمراهقين	٦٤	٥٩	٢٥	٢٠,٩
"محطات" للأطفال والمراهقين	٩٤٤	٨٨٦	٥٩٦,١	٥٦٥,٦
حدائق للترفيه	٧٦	٥٠	٣١,٤	٤٠,٧
مدارس	١ ٨٤٥	٢ ٤٠٦	١ ٢١٢,٤	١ ٤٩٦,٩
متاحف	١١	٧	٢	٠,٧
معسكرات صحية ودراسية	...	٤٨	...	١١,٤

الملحق ١٨

مؤسسات التعليم للأطفال الذين يعانون من مشاكل صحية

	عدد المؤسسات				عدد الطلاب (بالآلاف)			
	١٩٩٦/ ١٩٩٧	١٩٩٧/ ١٩٩٨	١٩٩٨/ ١٩٩٩	١٩٩٩/ ٢٠٠٠	١٩٩٦/ ١٩٩٧	١٩٩٧/ ١٩٩٨	١٩٩٨/ ١٩٩٩	١٩٩٩/ ٢٠٠٠
منشآت التعليم للأطفال الذين يعانون من مشاكل صحية، المجموع الكلي	١ ٨٨٩	١ ٩٠٠	١ ٩٢٢	١ ٩٤٤	٢٧٧,٢	٢٧٩,٦	٢٨٣,٥	٢٨٣,٩
ومنه:								
المتخلفون مهنياً	١ ٤٤٠	١ ٤٣٢	١ ٤١٥	١ ٤١٦	٢٠٨,٥	٢٠٩,٤	٢٠٨,٣	٢٠٦,٣
المكفوفون	٢٠	٢٢	١٧	١٦	٣,٤	٣,٨	٢,٩	٢,٩
ضعاف البصر	٦١	٦٣	٧١	٨٠	٨,٥	٨,٣	٩,٨	١٠,٢
الصم	٨٤	٨٣	٨٦	٨٨	١١,٣	١٠,٩	١١	١١,١
ضعاف السمع								
الصم والمعاقون في السمع	٧٧	٨١	٨٣	٨٠	١١	١١,٢	١١,٤	١٠,٧
الأطفال المعاقون حركياً	٥٢	٥٥	٧٠	٧٤	٦,٧	٧	٨,٨	٩,٢
الأطفال المصابون باضطرابات شديدة في النطق	٦٢	٦٢	٦١	٦١	١١,٩	١١,٧	١٢,٢	١١,٧
الأطفال الذين يعانون من تخلف في نموهم النفسي	٧١	٨٣	١٠٥	١١١	١٣,٤	١٤,٧	١٧,٣	١٩,١
مؤسسات متنوعة	٢٢	١٩	١٤	١٨	٢,٥	٢,٦	١,٩	٢,٧
صفوف خاصة للأطفال الذين يعانون من مشاكل صحية، تنظم داخل مؤسسات التعليم العام	١٦ ٤٨٢	١٧ ٢٨١	١٨ ٤٢٣	١٨ ٨٥٥	١٩٢,٩	٢٠٣,٨	٢١٢,٤	٢١٧,٧
ومنها:								
صفوف للأطفال المتخلفين مهنياً	١ ٢٩٤	١ ٥٤٥	١ ٩٧٧	١ ٨٥١	١٤,٧	١٦,٦	٢٠,١	٢٢,١
صفوف للأطفال الذين يعانون من إعاقة في نموهم النفسي	١٤ ٦٠٧	١٥ ٤٣٣	١٦ ٣٧٦	١٦ ٧٩٤	١٧٥,٩	١٨٥,١	١٩٠	١٩٣,٨

المرفق ١٩

هيكل الدخل النقدي للخواص

		منها:				
	الدخل النقدي، المجموع الكلي	أجر العمل بما في ذلك المرتب المستتر	الدخل المتأتي من أنشطة الحساب الخاص	تحويلات اجتماعية	إيرادات الملكية	إيرادات أخرى
٢٠٠٠						
الفصل الأول	١٠٠,٠	٦٤,٢	١٣,٩	١٣,٤	٧,٤	١,١
الفصل الثاني	١٠٠,٠	٦٥,٤	١١,٩	١٣,٧	٧,٧	١,٣
الفصل الثالث	١٠٠,٠	٦٥,٠	١٢,٧	١٣,٧	٧,٤	١,٢
الفصل الرابع	١٠٠,٠	٦٧,١	١٢,٢	١٣,٠	٦,٤	١,٣
كامل السنة	١٠٠,٠	٦٥,٦	١٢,٦	١٣,٤	٧,٢	١,٢
٢٠٠١						
الفصل الأول	١٠٠,٠	٦٣,٤	١٢,٨	١٥,٩	٦,٢	١,٧
الفصل الثاني	١٠٠,٠	٦٦,٤	١١,٣	١٤,٧	٥,٨	١,٨

- - - - -